الرواة الذين قال فيهم ابن حجر في تقريب التهذيب (ضعيف) وأخرج لهما الشيخان في صحيحيهما.

منى محمود إبراهيم محمد

مدرس بقسم الحديث وعلومه

كلية الدراسات الإسلامية والعربية

فرع البنات – القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادى له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمد ا عبده ورسوله٠

أما بعد ,,,,,

فإن أصدق الحديث كتاب الله ، وخير الهدي هدي محمد ﷺ وشر الأمور محدثاتها ، وكل محدثة بدعة ،وكل ضلالة في النار٠

إن الله تبارك وتعالى جعل الحق في اتباع سنة رسول اللهﷺ والتمسك بهديه وألزم المؤمنين بطاعته٠ **قال تعالى** ﴿**وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ**﴾ (**١٤٥١**)٠ **وأمر بالرجوع والتحاكم إلى سنه نبيه** ، **فقال تعالى** ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا**﴾(**١٤٥٢**)، ولما كان لسنة رسول الله ﷺهذه المكانة الرفيعة، فإن

١٤٥١ – (سورة آل عمران) آية (١٣٢)٠

١٤٥٢ – (سورة النساء) آية (٥٩)٠

الله تعالى قيض لها حفاظًا جهابذة يذبون عنها الطعن وينفون عنها الزيف، وكذا نشأت علوم كثيرة كان لها أثر في حفظ السنة النبوية المطهرة ، ومن ضمن هذه العلوم علم الجرح والتعديل ، وهو أحد أنواع العلوم المتعلقة بالرواة، إذ أن الغرض من معرفته حفظُ سنَّة الرسولﷺ ٠

ولذا كان معرفة أحوال الرواة من أوجب الواجبات لحفظ سنة النبي ﷺ ، فإن بيان حال من عُرف بالضعف أو الكذب، وكذا من عُرف بالضبط والعدالة من ذلك الواجب أيضاً؛ ليعرف الناس حقيقة أمر من نقل حديث النبي ﷺ إلى الأمة.

لذلك بذل العلماء قُصارى جهودهم في تحقيق هذا العلم. فحدّدوا معالمه، ونقّحوا مسائله، وألّفوا في ذلك كُتبٍ جامعة ، ومن أكثر هذه الكتب في رجوع المشتغلين بالحديث إليها كتاب (**تقريب التهذيب**)لابن حجر رحمه الله تعالى٠

وكتاب تقريب التهذيب لشهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) من الكتب الذي اهتم بها العلماء لاحتوائه على رواه الكتب الستة وتقريب التهذيب هو خلاصة جهود أئمة حفاظ جمعوا ما عند سابقيهم بأمانة واستيعاب وزادوا وهذبوا ولخصوا ، وهؤلاء الأئمة هم عبد الغني المقدسي المتوفى (٦٠٠ هـ) صاحب كتاب الكمال في أسماء الرجال ، والإمام المزي المتوفى (٧٤٢هـ) صاحب كتاب تهذيب الكمال والإمام الذهبي المتوفي (٧٤٨هـ) صاحب تذهيب تهذيب الكمال ،

والعلامة مُغْلطاي المتوفي (٧٦٢هـ) صاحب كتاب إكمال تهذيب الكمال ، وابن حجر المتوفى (٨٥٢هـ) صاحب تهذيب التهذيب ، فهذه الأصول التي بني عليها هذا التقريب الذي جاء كالدر النضيد في سياق امتاز بالإيجاز والشمول (١٤٥٣)٠

وقد فرغ ابن حجر من تأليفه هذا الكتاب سنة (٨٢٧) هـ ، لكنه ظل يعاود النظر فيه يزيد فيه وينقص، ويوضح ويعدل إلى قريب من وفاته بسنتين، كما هو واضح من تواريخ الإلحاقات والإضافات التي دونها على النسخة التي كتبها بخطه من (التقريب) ، فكان ما دونه في هذا الكتاب خلاصة مركزة لما انتهى إليه من رأي واجتهاد وحكم في الرجال المذكورين فيه (١٤٥٤) ٠

فقد قال ابن حجر في مقدمة (تقريب التهذيب) : أنني أحكم على كل شخص منهم بحكم يشمل أصح ما قيل فيه ، وأعدل ما وصف به، بألخص عبارة ، وأخلص إشارة ، بحيث لا تزيد كل ترجمة على سطر

١٤٥٣ – تقريب التهذيب للحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (١/ ص٤ –٥) ٠ ط : دار الفكر٠

١٤٥٤ – تحرير تقريب التهذيب للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفي سنة ٨٥٢هـ ، تأليف الدكتور بشار عواد معروف – الشيخ شعيب الأرنؤوط ط: مؤسسة الرسالة (١٤/١)

واحد غالبًا ، يجمع اسم الرجل واسم أبيه وجده ، ومنتهى أشهر نسبته ونسبه ، وكنيته ولقبه ، مع ضبط ما يشكل من ذلك بالحروف ، ثم صفته التي يختص بها من جرح أو تعديل ، ثم التعريف بعصر كل راو منهم ، بحيث يكون قائمًا مقام ما حذفته من ذكر شيوخه والرواة عنه ، إلا من لا يؤمن لبسه.

****وابن حجر في التقريب لخص أقوال النقاد في الرواة** ، كما قسم أحوال الرواة إلى اثنتي عشرة مرتبة ، أما المراتب : فأولها : الصحابة : فأصرح بذلك لشرفهم الثانية : من أكد مدحه : إما بأفعل : كأوثق الناس. ، أو بتكرير الصفة لفظا : كثقة ثقة ، أو معنى : كثقة حافظ . الثالثة : من أفرد بصفة ، كثقة ، أو متقن ، أو ثبت ، أو عدل . الرابعة : من قصر عن درجة الثالثة قليلا ، وإليه الإشارة : بصدوق ، أو لا بأس به ، أو ليس به بأس . الخامسة : من قصر عن الرابعة قليلا وإليه الإشارة بصدوق سيء الحفظ ، أو صدوق يهم ، أو له أوهام ، أو يخطىء ، أو تغير بأخرة . ويلتحق بذلك من رمي بنوع من البدعة، كالتشيع والقدر، والنصب، والإرجاء، والتهجم، مع بيان الداعية من غيره(١٤٥٥).

السادسة : من ليس له من الحديث إلا القليل ، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله ، وإليه الإشارة بلفظ : مقبول ، حيث يتابع ، وإلا

١٤٥٥ - تقريب التهذيب (١/٧-٨)

فلين الحديث. السابعة : من روى عنه أكثر من واحد ولم يوثق ، وإليه الإشارة بلفظ : مستور ، أو مجهول الحال. **الثامنة**: **من لم يوجد فيه توثيق لمعتبر** ، **ووجد فيه إطلاق الضعف** ، **ولو لم يفسر وإليه الإشارة بلفظ** : **ضعيف**.التاسعة: من لم يرو عنه غير واحد، ولم يوثق، وإليه الإشارة بلفظ : مجهول . العاشرة: من لم يوثق البتة، وضعف مع ذلك بقادح، وإليه الإشارة: بمتروك، أو متروك الحديث أو واهي الحديث، أو ساقط . الحادية عشرة : من اتهم بالكذب .الثانية عشرة : من أطلق عليه اسم الكذب ، والوضع(١٤٥٦).

قال الدكتور وليد العاني رحمه الله في (منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها) فابن حجر لم يبين مراده بهذه المراتب، وما حكم كل مرتبة، وذلك . في نظري . لأن من صنف لهم كانوا يفهمون مراده من هذه الأحكام، ولذلك لم يتعرض السخاوي ولا السيوطي ولا غيرهما ممن صنف في (أصول الحديث) لتوضيح المراد بهذه الأحكام؛ وما ذلك إلا لوضوحها عندهم، والله أعلم ». هذا قوله والله أعلم بصحته(١٤٥٧).

١٤٥٦ – المرجع السابق (١ / ٨)

١٤٥٧ – منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها للدكتور وليد العاني (ص٢٣) ، ط: دار النفائس.

** ومما لفت نظري عند استقرائي لتقريب التهذيب وجود عددًا من الرواة أخرج لهم البخاري ومسلم في صحيحيهما وأطلق عليهم ابن حجر في تقريب التهذيب الضعف ، ومن هنا كان موضوع البحث(الرواة الذين قال فيهم ابن حجر في تقريب التهذيب (ضعيف) وأخرج لهم الشيخان في صحيحيهما) ومناقشة ابن حجر نفسه في حكمه هذا لمثل هؤلاء ، ممن خرج له في صحيحي البخاري ومسلم ، واستقصاء أقوال النقاد وأحكامهم على هؤلاء الرواة ، ومن ذلك النظر في كلام ابن حجر في كتبه الأخرى .

وهو موضوع في غاية الأهمية خصوصًا في هذا الوقت الذي كثرت فيه الطعون حول صحيحي البخاري ومسلم ، فكيف يشترط البخاري ومسلم الصحة ويخرجوا في صحيحيهما للرواة أطلق عليهم ابن حجر الضعف ، فكان لابد من تبيين الكيفية التي أخرج بها البخاري ومسلم لهؤلاء الرواة في صحيحيهما ، كي تندفع هذه الشبهة عنهما ، ويتبين ذلك بفضل الله تعالى من خلال هذا البحث الذي أرجوا أن ينتفع به ، وأن يكون ذاخرًا بأجوبة مفيدة على كل ما يوجه إلى صحيحي البخاري ومسلم في هذه المسألة وهي إخراجهم للرواة ضعفاء في صحيحيهما .

خطة البحث

أما المنهج الذي اتبعته في بحثي فهو كالتالي:

أولاً: قسمت البحث إلى مقدمة وتمهيد وفصلين وخاتمة ٠

فالمقدمة تشتمل على خطة البحث وأهميته ومنهجه ثم التمهيد وفيه بيان مكانة الصحيحين والرواة فيهما ٠

ثانياً: الفصل الأول : ويحتوى على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : شرط البخاري ومسلم في صحيحيهما

المبحث الثاني: رواة صحيح البخاري ، مع ذكر الأسباب الحاملة للبخاري على الإخراج لبعض الرواة تعليقًا ٠

المبحث الثالث : طبقات الرواة عند الإمام مسلم ٠

ثالثاً : **الفصل الثاني ويشتمل على مبحثين** :

المبحث الأول: ذكر التراجم الذي تناولها البحث مرتبة على حروف المعجم ٠

المبحث الثاني : الرد على وجود رواه ضعفاء في الصحيحين ٠

رابعاً :خاتمة البحث وفيها نتائجه، ثم قائمة المصادر والمراجع ثم فهرس الموضوعات ٠

□

أهمية البحث

١- إن كتاب تقريب التهذيب لابن حجر من المصادر المهمة التي يستعين بها أهل العلم في معرفة خلاصة أقوال النقاد في أحوال الرواة ٠

٢- معرفة الكيفية التي أخرج بها البخاري ومسلم في صحيحيهما لهؤلاء الرواة الضعفاء ٠

٣- معرفة الحكم على الراوي الذي قال فيه ابن حجر في تقريب التهذيب (ضعيف) وقد أخرج له البخاري ومسلم في صحيحيهما ، بعد تتبع ودراسة أقوال النقاد فيه ٠

٤- خدمة للباحثين في العلوم الشرعية وهي الدفاع عن رجال صحيح البخاري ومسلم ٠

منهج البحث

١- حصر التراجم التي رمز لها للبخاري ومسلم أو التي انفرد بها أحدهما فبلغت (١٦) ترجمة، وهذا مع من أخرج لهم البخاري تعليقًا ٠

٢- مراجعة هؤلاء الرواة الذين أخرجا لهما البخاري ومسلم في صحيحيهما من صحيحي البخاري ومسلم نفسه ، والنظر في الكيفية التي أخرجا بها أحاديثهم ٠

٣- رتبت تراجم هؤلاء الرواة ممن أخرج لهم البخاري ومسلم في صحيحيهما على حروف الهجاء ٠

٤- تبدأ الترجمة بكلام ابن حجر في تقريب التهذيب.

٥- ثم بيان كيفية البخاري ومسلم في إخراج حديث الراوي في صحيحيهما .

٦- ثم ذكر من خرج حديثه في الصحاح، مع بيان حال الراوي، وأقوال أهل العلم فيه.

٧- ذكر الرأي الراجح في آخر الترجمة .

٨- استخدمت بعض الرموز في هذا البحث وهى:

**(ح) إشارة إلى رقم الحديث.

**(ص) إشارة إلى رقم الصفحة.

**(ت) إشارة إلى رقم الترجمة .

**(س) إشارة إلى رقم السؤال في كتب السؤالات.

** (ط) إشارة إلى الطبعة .

٩ - وكان لابد في المنهج أن أبين الرموز التي استخدمها ابن حجر في التقريب حتى لا أذكرها ثانية عند ترجمتي للرواة : فالبخاري في صحيحه (خ)، فإن كان حديثه عنده معلقا (خت) ، وللبخاري في الأدب المفرد (بخ) ، وفي خلق أفعال العباد (عخ) ، وفي جزء القراءة (ر) ، وفي رفع اليدين (ي) .ولمسلم (م) ، ولأبي داود (د) ، وفي المراسيل له (مد)، وفي ، والمسائل(ل)،. وللترمذي (ت)، وفي الشمائل له (تم) .

وللنسائي (س) ولابن ماجة (ق) ، فإن أخرج لـه أصحاب الكتب الستة فالرقم (ع) وأما علامة (٤) فهي لهم سوى الشيخين(١٤٥٨) .

١٤٥٨ – تقريب التهذيب (١/٩-١٠)

التمهيد

**مكانة الصحيحين والرواة فيهما :

اتفق العلماء رحمهم الله على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان البخاري ومسلم وتلقتهما الامة بالقبول ، وكتاب البخاري أصحهما وأكثرهما فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة ، وقد صح أن مسلمًا كان ممن يستفيد من البخاري ويعترف بأنه ليس له نظير في علم الحديث(١٤٥٩)٠

قال أبو إسحاق الإسفرائيني : أهل الصنعة مجمعون على أن الأخبار التي اشتمل عليها الصحيحان مقطوع بصحة أصولها ومتونها ، ولا يحصل الخلاف فيها بحال ، وإن حصل فذاك اختلاف في طرقها ورواتها ، فمن خالف حكمه خبرًا منها وليس له تأويل سائغ للخبر نقضنا حكمه لأن هذه الأخبار تلقتها الأمة بالقبول(١٤٦٠)٠

١٤٥٩ – – المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج لأبو زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي(المقدمة ١ / ١٤) ط : دار إحياء التراث العربي (بيروت)٠

١٤٦٠ – فتح المغيث شرح ألفية الحديث لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي ، (١ / ٥١) ط: دار الكتب العلمية (لبنان)

وقال ابن تيمية : وأما كتب الحديث المعروفة مثل البخاري ومسلم، فليس تحت أديم السماء كتاب أصح من البخاري ومسلم بعد القرآن ، وما جمع بينهما مثل الجمع بين الصحيحين للحميدي ولعبد الحق الإشْبِيلي ، وبعد ذلك كتب السنن كسنن أبى داود والنَّسائي وجامع الترمذي ، والمساند كمسند الشافعي ومسند الإمام أحمد (١٤٦١)

قال أبو الطيب القِنَّوْجي عن صحيح البخاري : فهو أصح الكتب المؤلفة في هذا الشأن والمتلقي بالقبول من العلماء في كل زمان ، يقول أبو زيد المَرْوَزي كنت نائمًا بين الركن والمقام فرأيت النبيﷺ في المنام ، فقال لي يا أبا زيد ١٤٦٢إلى متى تدرس الشافعي وما تدرس كتابي ، فقلت: يا رسول الله وما كتابك ، قال جامع محمد بن إسماعيل البخاري(٤) ٠

١٤٦١ – كتب ورسائل وفتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية لأحمد عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس(٧٤/١٨) ط: مكتبة ابن تيمية ٠

٤– الحطة في ذكر الصحاح الستة ، اسم المؤلف: أبو الطيب السيد صديق حسن القنوجي (١٧٧/١) ط : الكتب التعليمية (بيروت) ٠

وقال عن صحيح مسلم : وهو أحد الصحيحين اللذين هما أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى والثاني من الأصول الستة(١٤٦٣)٠

وقال الذهبي في تاريخ الإسلام : وأما جامع البخاري الصحيح فأجل كتب الإسلام وأفضلها بعد كتاب الله تعالى ، وهو أعلى في وقتنا هذا إسنادًا للناس ، ومن ثلاثين سنة يفرحون بعلو سماعه ، فكيف اليوم فلو رحل الشخص لسماعه من ألف فرسخ لما ضاعت رحلته(١٤٦٤)٠

وقال الذهبي في السير عن صحيح مسلم : كتاب نفيس كامل في معناه فلما رآه الحفاظ أعجبوا به ولم يسمعوه لنزوله ، فعمدوا إلى أحاديث الكتاب فساقوها من مروياتهم عالية بدرجة وبدرجتين ونحو ذلك، حتى أتوا على الجميع هكذا وسموه (المستخرج على صحيح مسلم) فعل ذلك عدة من فرسان الحديث، منهم أبو بكر محمد بن محمد بن رجاء، وأبو عوانة يعقوب بن إسحاق الإسْفَرَايِيني ، وزاد في كتابه متونًا معروفة بعضها لين ، والزاهد أبو جعفر أحمد بن حمدان الحِيْري ، وأبو الوليد

١٤٦٣ – المرجع السابق (١/١٩٨)

١٤٦٤ – تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام للذهبي، (١٩ / ٢٤٢)ط: دار الكتاب العربي (لبنان/ بيروت)

حسان بن محمد الفقيه، وأبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني ، وآخرون(١٤٦٥) .

وقال الحافظ عماد الدين بن كثير : وكتاب البخاري الصحيح يستسقى بقراءته الغمام ، وأجمع على قبوله وصحة ما فيه أهل الإسلام .

قال الشيخ عبد الحق الدهلوي في أشعة اللمعات : قرأ كثير من المشايخ والعلماء والثقات صحيح البخاري لحصول المرادات وكفاية المهمات ، وقضاء الحاجات ودفع البليات وكشف الكربات وصحة الأمراض، وشفاء المرضى عند المضايق والشدائد فحصل مرادهم وفازوا بمقاصدهم ، وقد بلغ هذا المعنى عند علماء الحديث مرتبة الشهرة والاستفاضة (١٤٦٦) .

قال ابن الصلاح : صحيح مسلم ثاني كتاب صنف في صحيح الحديث، ووسم به ووضع له خاصة سبق البخاري إلى ذلك ، وصلى مسلم ثم لم يلحقهما لاحق وكتاباهما أصح ما صنفه المصنفون ،

١٤٦٥ – سير أعلام النبلاء لمحمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي أبو عبد الله (١٢/ ٥٦٩ – ٥٧٠ بتصرف) ط : مؤسسة الرسالة (بيروت)

١٤٦٦ – الحطة في ذكر الصحاح الستة (١ / ١٧٩)

والبخاري وكتابه أعلى حالا في الصحيح وانتقاده، وكان مسلم مع حذقه ومشاركته له في كثير من شيوخه أحد المستفيدين منه والمقرين له بالأستاذية (١٤٦٧).

وكذا قال : **جميع ما حكم مسلم بصحته في هذا الكتاب فهو مقطوع بصحته والعلم النظري حاصل بصحته في نفس الأمر ، وهكذا ما حكم البخاري بصحته ، وذلك لأن الأمة تلقت ذلك بالقبول ، سوى من لا يعتد بخلافه أو وفاقه في الإجماع(١٤٦٨).**

قال النووي :**وقد انفرد مسلم بفائدة حسنة وهي كونه أسهل متناولا من حيث أنه جعل لكل حديث موضعًا واحدًا يليق به ، جمع فيه طرقه التي ارتضاها فاختار ذكرها ، وأورد فيه أسانيده المتعددة وألفاظه المختلفة**

١٤٦٧ – صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، اسم المؤلف: عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان الكردي الشهرزوري أبو عمرو (٦٧/١)، ط : دار الغرب الإسلامي (بيروت)

١٤٦٨ – صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط (٦١/١)

، فيسهل على الطالب النظر في وجوهه واستثمارها ويحصل له الثقة بجميع ما أورده مسلم من طرقه بخلاف البخاري(١٤٦٩)٠

وكذا قال : وقد سلك مسلم في صحيحه طرقًا بالغة في الاحتياط والاتقان والورع والمعرفة ، وذلك مصرح بكمال ورعه وتمام معرفته وغزارة علومه وشدة تحقيقه وتفقده في هذا الشأن ، وتمكنه من أنواع معارفه وتبريزه في صناعته ، وعلو محله في التمييز بين دقائق علومه التي لا يهتدي إليها إلا أفراد في الأعصار(١٤٧٠)٠

قال الكرماني في مقدمة الكواكب الدراري شرح صحيح البخاري (**ت٧٩٣هـ**): **كتاب الجامع** الصحيح للبخاري أجل الكتب الصحيحة نقلا ورواية ، وفهمًا ودراية، وأكثرها تعديلا وتصحيحًا وضبطًا وتنقيحًا ، وفي الجملة هو أصح الكتب المؤلفة فيه على الأطلاق، والمقبل

١٤٦٩ – المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (١ /١٤-١٥)

١٤٧٠ – المرجع السابق (٢١/١)

عليه بالقبول من أئمة الأفاق، وقد فاق أمثاله في جميع الفنون والأقسام ، وخص بالمزايا من بين دواوين الإسلام (١٤٧١) ٠

قال الدهلوي : أما الصحيحان فقد اتفق المحدثون على أن جميع ما فيهما من المتصل المرفوع صحيح بالقطع ، وأنهما متواتران إلى مصنفيهما ، وأنه كل من يهون أمرهما فهو مبتدع متبع غير سبيل المؤمنين(١٤٧٢) ٠

وقال الخطيب في كتاب الجامع حين ذكر الابتداء بسماع الأمهات من كتب أهل الأثر والأصول الجامعة للسنن (وأما أحقها بالتقديم كتاب الجامع والمسند الصحيحان لمحمد بن إسماعيل البخاري ومسلم بن الحجاج النيسابوري(١٤٧٣) ٠

١٤٧١ – مقدمة الكواكب الدراري شرح صحيح البخاري (٣/١) صحيح أبي عبد الله البخاري بشرح الكرماني ، ط: دار إحياء التراث العربي(بيروت – لبنان) ٠

١٤٧٢ – حجة الله البالغة ، للإمام أحمد المعروف بشاه ولي الله ابن عبد الرحيم الدهلوي ،(١ / ٢٨٢) ط : دار الكتب الحديثة – مكتبة المثنى (القاهرة – بغداد)٠

١٤٧٣ – الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع لأحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي أبو بكر ،

(٢/١٨٤–١٨٥) ط : مكتبة المعارف (الرياض) ٠

قال عبد الحق الإشْبِيلي في (الجمع بين الصحيحين): وقد اشتهرا في الصحة شهرة لا مطعن عليها، وتضمنا من الأخبار ما لجأ الناس في الأكثر إليها، وحسبك من هذين الكتابين أنهما يعرفان بالصحيحين(١٤٧٤).

وقال الشوكاني : واعلم أنه ما كان من الأحاديث في الصحيحين أو في أحدهما جاز الاحتجاج به دون بحث ، لأنهما التزما الصحة وتلقت ما فيهما الأمة بالقبول(١٤٧٥).

***وقال الذهبي**: من أَخرَج له الشيخان على قسمين: أحدُهما: ما احتَجَّا به في الأصول.وثانيهما: من خرَّجا له متابعةً وشَهادَةً واعتبارا ، فمن احتَجَّا به أو أحدهما ولم يُوثَّق ولا غُمِزَ فهو ثقة حديثه قوي .ومن احتَجَّا به أو أحدهما وتكلم فيه فتارةً يكون الكلامُ فيه تعنُّتًا ، والجمهورُ على توثيقِه فهذا حديثُهُ قويّ أيضاً ،وتارةً يكون الكلامُ في تليينِهِ وحِفظِهِ

١٤٧٤ – الجمع بين الصحيحين لأبي محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الإشبيلي(٦/١) ط: دار المحقق للنشر والتوزيع (المملكة العربية السعودية) (الرياض).

١٤٧٥ – نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني

(١ / ١٥) ، ط : دار الجيل (بيروت).

له اعتبار ، فهذا حديثهُ لا يَنحطُّ عن مرتبة الحسَن ، التي قد نُسمِّيها من أدنى درجات الصحيح ٠فما في الكتابين بحمد الله رجلٌ احتَجَّ به البخاريُّ أو مسلمٌ في الأصولِ ورواياتُه ضعيفة بل حَسَنةٌ أو صحيحة ، ومن خَرَّجَ له البخاريُّ أو مسلمٌ في الشواهد والمتابَعات، ففيهم من في حِفظِه شيء وفي توثيقِه تردُّد. فكلُّ من خُرِّجَ له في (الصحيحين)، فقد قَفَزَ القَنْطَرة، فلا مَعْدِلَ عنه إلا ببرهانٍ بَيِّن(١٤٧٦) ٠

****قال ابن حجر** : ينبغي لكل منصف أن يعلم أن تخريج صاحب الصحيح لأي راو كان مقتض لعدالته عنده وصحة ضبطه وعدم غفلته ولا سيما ما انضاف إلى ذلك من إطباق جمهور الأئمة على تسمية الكتابين بالصحيحين ، وهذا معنى لم يحصل لغير من خرج عنه في الصحيح فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل من ذكر فيهما هذا إذا خرج له في الأصول،

فإما إن خرج له في المتابعات والشواهد والتعاليق فهذا يتفاوت درجات من أخرج له منهم في الضبط وغيره مع حصول اسم الصدق لهم، وحينئذ إذا وجدنا لغيره في أحد منهم طعنًا فذلك الطعن مقابل لتعديل هذا الإمام ، فلا يقبل إلا مبين السبب مفسرًا بقادح يقدح في عدالة هذا الراوي وفي

١٤٧٦ – المُوْقِظَةُ في علم مصطلح الحديث – (ج ١ / ص ٧٩، ٨١) ط: دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع (بيروت – لبنان)٠

ضبطه مطلقًا أو في ضبطه لخبر بعينه ، لأن الأسباب الحاملة للأئمة على الجرح متفاوتة عنها ما يقدح ومنها ما لا يقدح(*١٤٧٧*)، وقد كان الشيخ أبو الحسن المقدسي يقول في الرجل الذي يخرج عنه في الصحيح هذا جاز القنطرة ، يعني بذلك أنه لا يلتفت إلى ما قيل فيه٠

****قال الشيخ أبو الفتح القشيري(*١٤٧٨*) وهكذا نعتقد وبه نقول ولا نخرج عنه إلا بحجة ظاهرة وبيان شاف يزيد في غلبة الظن على المعنى الذي قدم من اتفاق الناس بعد الشيخين على تسمية كتابيهما بالصحيحين ومن لوازم ذلك تعديل رواتهما (*١٤٧٩*)٠**

****قال ابن حجر : فلا يقبل الطعن في أحد منهم إلا بقادح واضح لأن أسباب الجرح مختلفة ومدارها على خمسة أشياء : البدعة أو**

١٤٧٧ – هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني

(٣٨٤/١) : ط : دار المعرفة٠

١٤٧٨ – أبو الفتح القشيري: هو ابن دقيق العيد٠

١٤٧٩ – الاقتراح في بيان الاصطلاح لتقي الدين بن دقيق العيد (٥٥/١) ، ط : دار الكتب العلمية (بيروت)٠

المخالفة أو الغلط أو جهالة الحال أو دعوى الانقطاع بأن يدعي في الراوي أنه كان يدلس أو يرسل ، ثم بعد ذلك أخذ الحافظ ابن حجر يرد على من ضعف أحدًا من رواه الصحيح بسبب هذه الأمور الخمسة (١٤٨٠).

هذا وقد وقفت على عدداً من رواه الصحيحين مما قال فيهم ابن حجر (ضعيف) ووجدت عدد الرواة الذين أخرج لهم البخاري ومسلم في صحيحيهما سواء انفرد بهم البخاري أو مسلم أو أخرج لهم الشيخين ستة عشر راوياً .

وقد لفت نظري وجود هؤلاء الرواة الضعفاء في صحيحي البخاري ومسلم وهو الذي دفعني للبحث عن هؤلاء الرواة وبيان كيفية إخراج البخاري ومسلم لهم في صحيحيهما ، وهذا لكي يسوغ لي أن أرد وأدافع عن صحيحي البخاري ومسلم اللذين هما أصح الكتب بعد القرآن الكريم وكذا للرد عن الزائغين عن الحق ، والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

****

١٤٨٠ – هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري (١/٣٨٤).

الفصـل الأول

المبحث الأول

**شرط البخاري ومسلم في صحيحهما:

إنه لم يصرح أحد من الشيخين بشرط في كتابه ولا في غيره كما جزم به غير واحد منهم النووي (١٤٨١)وإنما عرف بسبر كتابيهما ولذا اختلف الأئمة في ذلك :

فقال الحاكم في "علوم الحديث": " وصفة الحديث الصحيح أن يرويه عن رسول الله ﷺ صحابي زائل عنه اسم الجهالة ، وهو أن يروى

١٤٨١ – إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق للنووي (١٢٢/١) ط: مكتبة الإيمان (المدينة المنورة) راجع : تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ، اسم المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، (١٢٧/١) ط: مكتبة الرياض الحديثة – الرياض٠قال النووي : إن المراد بقولهم (على شرطهما) أنهما أخرجا لرواته في صحيحيهما، لأنه ليس لهما شرط في كتابيهما ولا في غيرهما٠

عنه تابعيان عدلان ثم يتداوله أهل الحديث بالقبول إلى وقتنا هذا كالشهادة على الشهادة (١٤٨٢).

وقال أيضاً في "المدخل": "الدرجة الأولى من الصحيح اختيار البخاري ومسلم ، ومثاله الحديث الذى يرويه الصحابي المشهور بالرواية عن رسول اللهﷺ وله راويان ثقتان ، ثم يرويه عنه التابعي المشهور بالرواية عن الصحابة وله راويان ثقتان ، ثم يرويه عنه من أتباع التابعين الحافظ المتقن المشهور وله رواة ثقات من الطبقة الرابعة، ثم يكون شيخ البخاري أو مسلم حافظًا متقنًا مشهورًا بالعدالة في روايته فهذه الدرجة الاولى من الصحيح (١٤٨٣).

١٤٨٢ – معرفة علوم الحديث لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (٦٢/١)، ط: دار الكتب العلمية

(بيروت) .

١٤٨٣ – المدخل إلى كتاب الإكليل لمحمد بن عبد الله بن حمدويه أبو عبد الله الحاكم (٣٣/١)ط: دار الدعوة (الاسكندرية).

قال ابن حجر : والشرط الذي ذكره الحاكم وأن كان منتقضًا في حق بعض الصحابة الذين أخرج لهم ، فإنه معتبر في حق من بعدهم فليس في الكتاب حديث أصل من رواية من ليس له الا راو واحد قط(١٤٨٤)٠

قال الحازمي : أما قول الحاكم إن شرط الشيخين إخراج الحديث عن عدلين وهلم جرا إلى أن يتصل الحديث، فليس كذلك أيضًا ، لأنهما قد خرجا في كتابيهما أحاديث جماعة من الصحابة ليس لهم إلا راو واحد، وأحاديث لا تعرف إلا من جهة واحدة (١٤٨٥)٠

وكذا قال : إن قول الحاكم في القسم الأول اختيار البخاري ومسلم عن عدلين إلى النبيﷺ فهذا غير صحيح ،وقد صرح بنحو ما قلت من هو أمكن منه في الحديث وهو أبو حاتم محمد بن حِبَّان البستي(١٤٨٦)٠

قال ابن حِبَّان : فأما الأخبار فإنها كلها أخبار آحاد لأنه ليس يوجد عن النبيﷺ خبر من رواية عدلين روى أحدهما عن عدلين ، وكل واحد

١٤٨٤ – هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري (٩/١)،

١٤٨٥ – شروط الأئمة الخمسة للحافظ أبي بكر محمد بن موسى الحازمي ص(١٦) ، ط: المكتبة الأزهرية للتراث٠

١٤٨٦ – شروط الأئمة الخمسة للحازمي ص(١٥)

منهما عن عدلين حتى ينتهي ذلك إلى رسول الله ﷺ ، فلما استحال هذا وبطل ، ثبت أن الأخبار كلها أخبار الآحاد ، وأن من تنكب عن قبول إخبار الآحاد فقد عمد إلى ترك السنن كلها ، لعدم وجود السنن إلا من رواية الآحاد(١٤٨٧)٠

قال ابن حجر : وقد فهم الحافظ أبو بكر الحازمي من كلام الحاكم أنه ادعى أن الشيخين لا يخرجان الحديث إذا انفرد به أحد الرواة ، فنقض عليه بغرائب الصحيحين ، والظاهر أن الحاكم لم يرد ذلك ، وإنما أراد كل راو في الكتابين من الصحابة فمن بعدهم يشترط أن يكون له راويان في الجملة، لا أنه يشترط أن يتفقا في رواية ذلك الحديث بعينه عنه ، إلا أن قوله في آخر الكلام(ثم يتداوله أهل الحديث كالشهادة على الشهادة) إن أراد به تشبيه الرواية بالشهادة من كل وجه فيقوي اعتراض الحازمي ، وإن أراد به تشبيهًا بها في الاتصال والمشافهة فقد ينتقض عليه بالإجازة والحاكم قائل بصحتها ،وأظنه إنما أراد بهذا التشبيه أصل الاتصال ، والإجازة عند المحدثين لها حكم الاتصال والله أعلم٠

وكذا قال : ولا شك أن الاعتراض عليه بما في علوم الحديث أشد من الاعتراض عليه بما في المدخل ، لأنه جعل في المدخل هذا شرطا

١٤٨٧ – صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان لمحمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي (١/١٥٦)،ط: مؤسسة الرسالة (بيروت)٠

لأحاديث الصحيحين ، وفي العلوم جعله شرطا للصحيح في الجملة(١٤٨٨)٠

وما ذهب إليه الحاكم قد سبقه إليه الحافظ ابن مَنْدَه ، ووافقه عليه أيضاً صاحبه ومعاصره الإمام البيهقي، فقد قال البَيْهقي في كتاب الزكاة من سننه ما نصه : أما البخاري ومسلم فلم يخرجاه جرياً على عادتهما في أن الصحابي أو التابعي إذا لم يكن له إلا راو واحد لم يخرجا حديثه في الصحيحين (١٤٨٩)٠

قال السخاوي : " **وقد وجدت في كلام الحاكم التصريح باستثناء الصحابة من ذلك وإن كان مناقضاً لكلامه الأول ولعله رجع عنه إلى هذا(١٤٩٠) ، حيث قال في المستدرك على الصحيحين : إن الصحابي**

١٤٨٨ – النكت على كتاب ابن الصلاح ، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (١/٢٤٠) ط: دار الراية للنشر والتوزيع (الرياض) ٠

١٤٨٩ – سنن البيهقي الكبرى لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي(٤/١٠٥) ، ط : مكتبة دار الباز (مكة المكرمة)٠

١٤٩٠ – فتح المغيث شرح ألفية الحديث لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (١/٤٧) ط : دار الكتب العلمية (لبنان) ٠

المعروف إذا لم نجد له راويًا غير تابعي واحد معروف احتججنا به وصححنا حديثه إذ هو صحيح على شرطهما جميعا ، فإن البخاري قد احتج بحديث قيس بن أبي حازم عن مرداس الأسلمي عن النبيﷺ (يذهب الصالحون) ، واحتج بحديث قيس عن عدي بن عميرة عن النبيﷺ (من استعملناه على عمل)وليس لهما راو غير قيس بن أبي حازم ، وكذلك مسلم قد احتج بأحاديث أبي مالك الأشجعي عن أبيه ، وأحاديث مَجزَأَةَ بن زَاهرٍ الأسلمي عن أبيه(١٤٩١)٠

وقال الحافظ أبو الفضل ابن طاهر : اعلم أن البخاري ومسلمًا لم ينقل عن واحد منهم أنه قال: شرطت أن أخرج في كتابي ما يكون على الشرط الفلاني(١٤٩٢)، وإنما يعرف ذلك من سبر كتبهم، فيعلم بذلك شرط كل رجل منهم، فاعلم أن شرط البخاري ومسلم أن يخرجا الحديث المتفق على ثقة نقلته إلى الصحابي المشهور من غير اختلاف بين الثقات الاثبات، ويكون إسناده متصلا غير مقطوع، فإن كان للصحابي راويان فصاعدًا ، وإن لم يكن له إلا راو واحد إذا صح الطريق إلى ذلك

١٤٩١ – المستدرك على الصحيحين لمحمد بن عبدالله أبو عبدالله الحاكم النيسابوري(٧٤/١) ، ط : دار الكتب العلمية (بيروت) ٠

١٤٩٢ – يعنى سوى اشتراط اللقى عند البخاري ، والاكتفاء بالمعاصرة مع إمكان اللقاء وسلامة الراوي من التدليس عند مسلم ٠

الراوي أخرجاه ، إلا أن مسلمًا أخرج أحاديث أقوام ترك البخاري حديثهم لشبهة وقعت في نفسه ، أخرج مسلم أحاديثهم بإزالة الشبهة مثل حماد بن سلمة وسُهَيْل بن أبي صالح ، وداود بن أبي هند ، وأبي الزبير ، والعلاء بن عبد الرحمن، وجعلنا هؤلاء الخمسة مثالا لغيرهم لكثرة روايتهم وشهرتهم(١٤٩٣)٠

قال العراقي: **وليس ما قال ابن طاهر بجيد؛ لأن النَّسائي ضعف جماعة، أخرج لهم الشيخان(١٤٩٤)، أو أحدهما (١٤٩٥)٠**

وأجيب: **بأنهما أخرجا من أجمع على ثقته إلى حين تصنيفهما ، ولا يقدح في ذلك تضعيف النَّسائي بعد وجود الكتابين ٠ وقال شيخ الإسلام :**

١٤٩٣ – شروط الأئمة الستة للحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي(ص١٧–١٨)ط: دار الكتب العلمية (بيروت – لبنان)٠

١٤٩٤ – من الرواة الذين ضعفهم النسائي وأخرج لهم الشيخان إسماعيل بن أبي أويس الأصبحي ، ويحيى بن عبد الله بن بكير المصري، هدبة بن خالد القيسي البصري (هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري (١/ ٣٩١ ، ٤٤٧ ، ٤٥٢)٠

١٤٩٥ – شرح التبصرة والتذكرة للإمام الحافظ زين الدين أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي (١/١٢٦) ط : دار الكتب العلمية (بيروت – لبنان)٠

تضعيف النَّسائي إن كان باجتهاده أو نقله عن معاصر فالجواب ذلك وإن نقله عن متقدم فلا ، ويمكن أن يجاب بأن ما قاله ابن طاهر هو الأصل الذي بينا عليه أمرهما ، وقد يخرجان عنه لمرجح يقوم مقامه(١٤٩٦)

وقال الحافظ أبو بكر الحازمي في شروط الأئمة الخمسة : ما حاصله أن شرط الصحيح : أن يكون إسناده متصلا وأن يكون راويه مسلمًا صادقًا غير مدلس ولا مختلط ، متصفًا بصفات العدالة ، ضابطًا متحفظًا سليم الذهن قليل الوهم سليم الاعتقاد(١٤٩٧) .

وكذا قال: "مذهب من يخرج الصحيح أن يعتبر حال الراوي العدل في مشايخه وفيمن روى عنهم، وهم ثقات أيضًا، وحديثه عن بعضهم صحيح ثابت يلزمه إخراجه، وعن بعضهم مدخول لا يصح إخراجه، إلا في الشواهد والمتابعات، وهذا باب فيه غموض، وطريقه معرفة طبقات الرواة عن راوي الأصل ومراتب مداركهم"، ولنوضح ذلك بمثال نقول: إن أصحاب الزهري مثلاً على طبقات خمس، ولكل طبقة منها مزية على التي تليها وتفاوت، فمن كان في الطبقة الأولى فهو الغاية في الصحة، وهو غاية مقصد الإمام البخاري، أما الطبقة الثانية فقد شاركت الأولى في العدالة، غير أن الأولى جمعت بين الحفظ والإتقان وبين طول_الملازمة للزهري، حتى كان

١٤٩٦ – تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (١/١٢٥)

١٤٩٧ – شروط الائمة الخمسة (ص٢١-٢٤)

فيهم من يلازمه في السفر والحضر، والطبقة الثانية لم تلازمه إلا مدة يسيرة، فلم تمارس حديثه، وكانوا في الإتقان دون الطبقة الأولى، وهؤلاء هم شرط مسلم (١٤٩٨)٠

قال ابن الصلاح : **شرط مسلم في صحيحه أن يكون الحديث متصل الإسناد بنقل الثقة عن الثقة من أوله إلى منتهاه ، سالمًا من الشذوذ ومن العلة ، وهذا هو حد الحديث الصحيح في نفس الأمر ، فكل حديث اجتمعت فيه هذه الأوصاف فلا خلاف بين أهل الحديث في صحته ،**

وما اختلفوا في صحته من الأحاديث فقد يكون سبب اختلافهم انتفاء وصف من هذه الأوصاف بينهم خلاف في اشتراطه ، كما إذا كان بعض رواة الحديث مستورًا ، أو كما إذا كان الحديث مرسلا ، وقد يكون سبب اختلافهم في صحته ، اختلافهم في أنه هل اجتمعت فيه هذه الأوصاف أو انتفى بعضها وهذا هو الأغلب في ذلك (١٤٩٩)

١٤٩٨ – المرجع السابق (٢٤-٢٥)

١٤٩٩ – صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط ، لعثمان بن عبد الرحمن بن عثمان الكردي الشهر زوري أبو عمرو(٧٢/١) ط: دار الغرب الإسلامي (بيروت)٠

قال ابن تيمية : أما شرط البخاري ومسلم فلهذا رجال يروي عنهم يختص بهم ولهذا رجال يروي عنهم يختص بهم وهما مشتركان في رجال آخرين ، وقد يروي أحدهم عن رجل في المتابعات والشواهد دون الأصل ، وقد يروي عنه ما عرف من طريق غيره ولا يروي ما انفرد به، وقد يترك من حديث الثقة ما علم أنه أخطأ فيه، فيظن من لا خبرة له أن كل ما رواه ذلك الشخص يحتج به أصحاب الحديث وليس الأمر كذلك ، فإن معرفة علل الحديث علم شريف يعرفه أئمة الفن ، كيحيى بن سعيد القطان وعلي بن المديني وأحمد بن حنبل والبخاري صاحب الصحيح والدار قُطْني وغيرهم وهذه علوم يعرفها أصحابها(١٥٠٠)٠

قال ابن الجوزي : إنما اشترط البخاري ومسلم الثقة والاشتهار ، وقد تركا أشياء كثيرة تركها قريب وأشياء لا وجه لتركها ، فمما ترك البخاري الرواية عن حماد بن سلمة مع علمه بثقته، لأنه قيل له إنه كان له ربيب يدخل في حديثه ما ليس منه ، وترك الرواية عن سُهَيْل بن أبي صالح لأنه قد تكلم في سماعه من أبيه ،وقيل: صحيفة ، واعتمد عليه مسلم لما وجده تارة يحدث عن أخيه عن أبيه، وتارة عن عبد الله بن

١٥٠٠ – كتب ورسائل وفتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية لأحمد عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس ،(١٨/ ٤٢) ط : مكتبة ابن تيمية ٠

دينار ، ومرة عن الأعمش عن أبيه ، فلو كان سماعه صحيفة كان يروي الكل عن أبيه(١٥٠١) .

لم يشترط البخاري ومسلم ذكر كل حديث صحيح عندهما في صحيحيهما، بل صرحا بخلاف ذلك، فقد قال البخاري أنه قال : (ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ما صح وتركت من الصحاح لحال الطول)(١٥٠٢)، وقد سأله تلميذه الترمذي عن عدة أحاديث لم يروها في صحيحه فصححها. لكنه جمع في حديثه أصح الأحاديث وفق شروط لم ينص عليها، لكن العلماء حالوا باجتهادهم معرفتها.

قال السخاوي : ويحمل قول البخاري (ما أدخلت في كتابي إلا ما صح) على مقصوده به وهو الأحاديث الصحيحة المسندة دون التعاليق والآثار الموقوفة على الصحابة فمن بعدهم والأحاديث المترجم بها ونحو

١٥٠١ – الموضوعات لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد القرشي (١٣/١) ط:دار الكتب العلمية (بيروت)

١٥٠٢ – علوم الحديث لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهر زوري(١٩/١) ، ط : دار الفكر المعاصر

(بيروت) ٠

ذلك(١٥٠٣)، **وكذا الإمام مسلم حيث قال** : ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ههنا يعني في كتابه الصحيح، إنما وضعت ههنا ما أجمعوا عليه(١٥٠٤)٠

قال النووي : **هذا مشكل وجوابه من وجهين أحدهما**: أن مراده أنه لم يضع فيه الا ما وجد عنده فيه شروط الصحيح المجمع عليه وإن لم يظهر اجتماعها في بعض الاحاديث عند بعضهم ٠**والثاني**: أنه أراد أنه لم يضع فيه ما اختلفت الثقات فيه في نفس الحديث متنًا أو اسنادًا ، ولم يرد ما كان اختلافهم إنما هو في توثيق بعض رواته وهذا هو الظاهر من كلامه ، فإنه ذكر ذلك لما سئل عن حديث أبي هريرة (فاذا قرأ فأنصتوا)(١٥٠٥)هل هو صحيح فقال: هو عندي صحيح ، فقيل: لم

١٥٠٣ – فتح المغيث شرح ألفية الحديث لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي ، (٥٥/١) ط: دار الكتب العلمية (لبنان) ٠

١٥٠٤ – هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري (٢٠/١)

١٥٠٥ – المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ﷺ لمسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري ، كتاب الصلاة ، باب التشهد في الصلاة (٣٠٤/١/ ح٤٠٤) ط: دار إحياء التراث العربي (بيروت) ٠

لم تضعه ها هنا ،قال: ليس كلُّ شَيءٍ عِندِي صحِيحٍ وَضَعتُهُ ها هنا ، إنما وَضَعتُ ها هنا ما أَجمَعُوا عليه ، ومع هذا فقد اشتمل كتابه على أحاديث اختلفوا في اسنادها أو متنها لصحتها عنده ، وفي ذلك ذهول منه عن هذا الشرط (١٥٠٦)٠

وقال البُلقِيني: **أراد مسلم إجماع أربعة أحمد ابن حنبل وابن معين وعثمان بن أبي شيبة وسعيد بن منصور الخراساني (١٥٠٧)٠**

١٥٠٦ – المنهاج شرح صحيح مسلم بن ٠الحجاج لأبي زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي (١/١٦)، ط : دار إحياء التراث العربي (بيروت)٠

١٥٠٧ – مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح (١/١٦٣)، ط: دار المعارف٠

المبحث الثاني

**رواة صحيح البخاري مع ذكر الأسباب الحاملة للبخاري على الإخراج لبعض الرواة تعليقاً :

أول من مَيَّزَ الرواة الذين أوردهم البخاري في صحيحه هو الكلاباذي، فقد قسَّمهم إلى أصناف: فمِنهم مَن احتجَّ البخاري به ، ومنهم أخرج له مقرونًا بغيره ومنهم من علق له بصيغة (قال) ، ومنهم من قال في أول إسناده وزادني، ومنهم أخرج محمد بن إسماعيل حديثه فقال (عن فلان)،ومنهم من أخرج محمد بن إسماعيل البخاري حديثه فقال (عن ابن فلان) ولم يزد عليه إلا أنه قرن للإسناد الذي فيه ذكره بإسناد آخر أورده بعده(١٥٠٨) .

قال الكلاباذي في مقدمة كتابه رجال صحيح البخاري المسمى الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد : « عدة من أخرج أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن الأحنف الجعفي مولاهم البخاري الحافظ رحمهم الله حديثهم في كتابه سماه الجامع المسند

١٥٠٨ – الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد لأحمد بن محمد بن الحسين البخاري الكلاباذي أبو نصر

(٢ /٨٧٥، ٨٨٦، ٨٨٧) ، ط: دار المعرفة (بيروت)

الصحيح المختصر من أمور رسول اللهﷺ وسننه وأيامه واحتج بهم فيه ممن ثبت وصح حديثهم عنده من أصحاب رسول الله ﷺ ورضي عنهم وطبقات التابعين وتفاريق الصالحين إلى مشايخه الذين حدث عنهم فيه بمن فيهم ممن هو مقرون بغيره في إسناد واحد أو إسناد مضموم إلى إسناد آخر قبل متن الحديث أو بعده ، وعدتهم سوى من أضيف منهم إلى من هو مفرد مجرد وهم سوى من أخرج حديثه ، فلم يذكر الخبر في أول الإسناد ولكنه قال : مكان حدثني ونا فلان وقال لي وقال لنا وزادنا فلان، وعدتهم سوى من قال في أول إسناده وقال فلان وأرسل ذلك عن من قد رآه وسمع منه ، وحدث عنه في الجامع وغيره ولم يضفه إلى نفسه ، وعدتهم على ما أخرج(١٥٠٩)٠

وقد عَقَدَ الكلاباذي فصلاً لمن ذكر في المعلقات حيث فقال: ومِنهم مَن أورد حديثهم فيه فقال في أول الأسانيد: (وقال فلان) (وزاد فلان)، ولَمْ يُضِفْ ذلك القول ولا تلك الزيادة إلى نفسه» (١٥١٠) ، وذَكَرَ مِن هؤلاء الرواة: الحكم بن موسى(١٥١١)، وصفوان بن عيسى أبو محمد الزهري(١٥١٢)، وذكر بعض من الرواة الذين ورد ذكرهم في إسناد حديث

١٥٠٩ – المرجع السابق (١ / ٢٣-٢٤)

١٥١٠ – المرجع السابق (٨٧٦/٢)

١٥١١ – المرجع السابق (٢ / ٨٧٦/ ت١٤٩٥)

١٥١٢ – المرجع السابق (٢ / ٨٧٧/ت ١٤٩٨)

المعازف(١٥١٣) الذي علقه البخاري عن شيخه هشام بن عمار وهم عبد الرحمن بن غنم(١٥١٤) ، وعطية بن قيس (١٥١٥)، وأبا مالك أو أبا عامر الأشعري(١٥١٦) ٠ فهذا صريحٌ مِن الكلاباذي في التفريق بين مَن أسند البخاري حديثهم وبين مَن علَّقه ٠

وجاء بعد ذلك تصنيف الدار قُطْني في رجال البخاري فقال في أول الكتاب : ذكر أسماء من اشتمل عليه كتاب محمد بن إسماعيل البخاري الجامع للسنن الصحاح عن رسول الله ﷺ من التابعين فمن بعدهم إلى شيوخه على حروف المعجم على أنه لم يقسم الرواة كما فعل الكلاباذي ، إذ أنه بعد أن فرغ من ذكر الرواة إذ به يعقد فصلا للرواة الذين أخرج لهم البخاري اعتبارا حيث قال وممن ذكره البخاري اعتبارا

١٥١٣ – صحيح البخاري ، كتاب الأشربة ، باب ما جاء فِيمنْ يسْتَحِلُّ الْخمْرَ ويُسَمِّيهِ بِغيْرِ اسْمهِ

(٥ / ٢١٢٣/ح ٥٢٦٨)

١٥١٤ – المرجع السابق (٢ / ٨٧٨/ت ١٥٠١)

١٥١٥ – المرجع السابق (٢ / ٨٧٨/ت ١٥٠٢)

١٥١٦ – المرجع السابق (٢ / ٨٧٩/ت ١٥٠٣)

بحديثه وروايته أو مقرونا مع غيره(١٥١٧)، مع أنه في أثناء ذكره أسماء الرواة في الأول نبه على بعض من ذكرهم البخاري استشهادا فقال : إسحاق بن يحي الكلبي عن الزهري اعتبارا وشاهدا (١٥١٨)٠ حماد بن سلمة في الشواهد (١٥١٩) ، سعيد بن زيد أخو حماد في الشواهد(١٥٢٠)، وهذا يؤكِّد أن أسماء الرواة الذين أوردهم الدار قُطْني أولاً فيهم مَن هم على شرط البخاري وفيهم مَن ليسوا كذلك٠

قال أبو عبد الله الحاكم : **إن الذي يجهل محل أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري من هذا العلم ، يطعن عليه في إخراجه جماعة من شيوخه من لدن وقته إلى الصحابة في أبواب من الجامع، ثم لا يقرنهم بغيرهم كما عليه مسلم بن الحجاج، وقد تتبعت ذلك فوجدته احتج بجماعة**

١٥١٧ – ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم ، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد الدار قطني (٤٧/١– ٤٣٥) ، ط: مؤسسة الكتب الثقافية (بيروت – لبنان)

١٥١٨ – المرجع السابق (١ / ٦١/ ت ٥٠)

١٥١٩ – المرجع السابق (١ / ١١٠/ت٢٢٧)

١٥٢٠ – المرجع السابق (١ / ١٥١/ت ٣٧١)

في أبواب من الجامع، ثم أخرج الشواهد لهم في غير تلك الأبواب للحاجة إلى إعادة الحديث أو الاحتجاج بزيادة لفظ فيه.

وقد خص أبو عبد الله رواة المعلقات والشواهد بباب مستقل حيث قال : فذكرتُ في هذا الموضع أسامي جماعةٍ مِمَّن لَمْ يعتمدهم أبو عبد الله رحمه الله منفردين بل ضمَّهم إلى غيرهم واستشهد بهم. فذكرهم على حروف المعجم(١٥٢١)، ثم قال : وفي الشواهد أيضاً : عبد الرحمن ابن غنم الأشعري في الأشربة، عطية بن قيس في الأشربة(١٥٢٢) ، وهما المذكوران في حديث المعازف المعلَّق. فتبيَّن بهذا أنَّ الحاكم لَمْ يَجعل تعاليق البخاري عن شيوخه مِمَّا أخرج احتجاجًا بل استشهادًا .

**** والمزي من العلماء الذين فرقوا بين ما أخرجه البخاري مسندًا وبين ما أخرجه معلقًا حيث قال في مقدمة تهذيب الكمال: وعلامة ما أخرجه البخاري في الصحيح (خ)، وعلامة ما استشهد به في الصحيح تعليقًا (خت)(١٥٢٣) ، لأنَّ ما عَلَّقه البخاري في صحيحه ولَمْ يصل**

١٥٢١ – المدخل إلى الصحيح للحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن حمدويه النيسابوري (٢١/٤) ط: دار الإمام أحمد .

١٥٢٢ – المرجع السابق (٤٣/٤ / ت٦٦-٦٧)

١٥٢٣ – تهذيب الكمال ليوسف بن الزكي عبدالرحمن أبو الحجاج المزي ، (١٤٩/١) : ط: مؤسسة الرسالة

إسناده فهو عنده استشهادٌ وليس روايةً ،ويؤكِّد ذلك ما ذَكَرَه المزي في ترجمة بكار بن عبد العزيز بن أَبي بكرة الثقفي(١٥٢٤) أنه استشهد به البخاري في "الفتن" من صحيحه ، وروى له في "الأدب المفرد" وأبو داود والتِّرْمِذِيّ ، وابن ماجة(١٥٢٥) وترجمة أسامة بن زيد الليثي أبو زيد المدني. استشهد به البخاري في "الصحيح" ، وروى له في الأدب" ، وروى له الباقون(١٥٢٦) ، وكذا ترجمة حكام بن سلم الكناني ، أبو عبد الرحمن الرازي. استشهد به البخاري ، وروى له الباقون(١٥٢٧)، فعُلم مِن تفريقِ المزيِّ بين الاستشهاد والرواية ، وكذلك من بعده ابن حجر ففرق بين ما أخرجه البخاري مسندًا وبين ما أخرجه معلقًا ، حيث قال في تهذيب التهذيب وللبخاري (خ) ، وللبخاري في التعاليق خت(١٥٢٨)

(بيروت)

١٥٢٤ – المرجع السابق (٤ / ٢٠١/ت ٧٣٩)

١٥٢٥ – المرجع السابق (٤ / ٢٠٢)

١٥٢٦ – المرجع السابق (٢ / ٣٤٧ – ٣٥١/ت٣١٧)

١٥٢٧ – المرجع السابق (٧ / ٨٣– ٨٥/ ت ١٤٢١)

١٥٢٨ – تهذيب التهذيب لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي ، (٥/١) ط: دار الفكر (بيروت)

فقد قال ابن حجر في هدي الساري : تخريج صاحب الصحيح لأيِّ راوٍ كان مقتضٍ لعدالته عنده وصحة ضبطه وعدم غفلته هذا إذا خرَّج له في الأصول. فأمَّا إن خرَّج له في المتابعات والشواهد والتعاليق، فهذا تتفاوت درجاتُ مَن أخرج له مِنهم في الضبط وغيره، مع حصول اسم الصدق لهم (١٥٢٩) .

****الأسباب الحاملة للبخاري على الإخراج لبعض الرواة تعليقاً** :

الأسباب الحاملة للبخاري على تعليق الإسناد المجزوم به والممرض:

قال ابن حجر: فإن جزم بالإسناد فذلك حكم منه بالصحة إلى من علقه عنه ، ويكون النظر إذ ذاك فيمن أبرز من رجاله ، فإن كانوا ثقات فالسبب في تعليقه، إما لتكراره ، أو لأنه أسند معناه في الباب ولو من طريق أخرى فنبه عليه بالتعليق اختصارًا ، أو ليبين سماع أحد رواته من شيخه إذا كان موصوفًا بالتدليس ، أو كان موقوفًا لأن الموقوف ليس من موضوع الكتاب أو كان في رواته من لم يبلغ درجة الضبط والإتقان وإن كان ثقة في نفسه فلا يرتقي إلى شرط أبي عبد الله المؤلف في الصحيح فيعلق حديثه تنبيهًا عليه تارة أصلا وتارة في المتابعات .

١٥٢٩ – هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري(١/٣٨٤)

وكذا قال : وإن أتى بالإسناد بصيغة التمريض فهو مشعر بضعفه عنده إلى من علقه عنه لكن ربما كان ذلك الضعف خفيفًا حتى ربما صححه غيره إما لعدم اطلاعه على علته ، أو لأن تلك العلة لا تعد عند هذا المصحح قادحة (١٥٣٠)٠

وقال ابن حجر في النكت : والمعلق بصيغة التمريض مما لم يورده في موضع آخر ،فلا يوجد فيه ما يلتحق بشرطه إلا مواضع يسيرة قد أوردها بهذه الصيغة لكونه ذكرها بالمعنى ،وفيه ما هو صحيح وإن تقاعد عن شرطه إما لكونه لم يخرج لرجاله أو لوجود علة فيه عنده ، ومنه ما هو حسن ، ومنها ما هو ضعيف وهو على قسمين: أحدهما :ما ينجبر بأمر آخر٠ وثانيهما ما لا يرتقي عن مرتبة الضعيف وحيث يكون بهذه المثابة فإنه يبين ضعفه ويصرح به حيث يورده في كتابه، هذا وقد سرد ابن حجر في كتابه النكت أمثلة ونماذج لكل ذلك (١٥٣١)٠

١٥٣٠ – تغليق التعليق على صحيح البخاري لأحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني ، (٨/٢) ط : المكتب الإسلامي ,دار عمار – بيروت (عمان – الأردن)

١٥٣١ – النكت علي كتاب ابن الصلاح لابي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر (٣٢٦/١) ط: دار الراية للنشر والتوزيع (الرياض)٠

****وقد ذكر ابن حجر في النكت أوجه تعليقات البخاري ومنها**:

١ – أن لا يكون قد سمعه عاليًا وهو معروف من جهة الثقات عن ذلك المروى عنه ، فيقول: قال فلان مقتصرًا على صحته وشهرته من غير جهته.

٢– أن يكون قد ذكره في موضع آخر بالتحديث فاكتفى عن إعادته ثانيًا .

٣– أن يكون سمعه ممن ليس هو على شرط كتابه فنبه على الخبر المقصود بذكر من رواه لا على وجه التحديث به عنه(١٥٣٢)

١٥٣٢ – المرجع السابق (٥٩٩/٢)

وقال الزركشي : ويضاف لما ذكره رابع وهو أن يقصد بذلك الفرق بين ما يأخذه عن مشايخه في حالة التحديث وحالة المذاكرة(١٥٣٣) ، وإنما فرق بينهما احتياطا(١٥٣٤)٠

١٥٣٣ – المذاكرة : عرَّفها د.حاتم بن عارف العوني بقوله: "مطارحاتٌ علمية، ومساجلاتٌ حديثية، يعرض فيها الجلساء من حفاظ الحديث وطلبته لذكر فوائد الأحاديث، وغرائب الأسانيد، وخفي التعليلات، يسأل بعضهم بعضًا عن ذلك، ويفيد الواحد منهم الآخر ما غاب عنه" نصائح منهجية لطالب علم السنة النبوية للدكتور حاتم بن عارف بن ناصر الشريف العوني (٣٥/١) ط: دار عالم الفوائد (مكة المكرمة)، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ)

وقال –أيضًا–: "هي المجالس التي يجتمع فيها المحدِّثون لا لقصد الرواية والسماع، وإنما لقصد مراجعة محفوظهم، أو لإفادة بعضهم بعضًا غرائبَ الأحاديث وعواليَها ومستحسناتها، أو لحصر أحاديث الأبواب أو التراجم" شرح موقظة الذهبي للشريف حاتم بن عارف العوني (١٧٠/١)ط: دار ابن الجوزي٠

السبب الحامل له على إيراد ما ليس على شرطه في أثناء ما هو على شرطه الآتي

أولا : أن يكون كرره ٠ ثانيًا : أن يكون أوردها في معرض المتابعة والاستشهاد لا على سبيل الاحتجاج ولا شك أن المتابعات يتسامح فيها بالنسبة إلى الأصول ، وإنما يعلقها وإن كانت عنده مسموعة لئلا يسوقها مساق الأصول ٠ ثالثًا : أن يكون إيراده لذلك منبهًا على موضع يوهم تعليل الرواية التي على شرطه ، كأن يروي حديثا من طريق سفيان الثوري عن حميد عن أنس ﷺ ، ويقول بعده قال: يحيى بن أيوب عن حميد سمعت أنسًا ﷺ فمراده بهذا التعليق أن هذا مما سمعه حميد لئلا يتوهم متوهم أن الحديث معلول بتدليس حميد

فإن قيل فلم لم يسقه من طريق يحيى بن أيوب السالم من هذه العلة ويقتصر عليه ؟ وذلك لأن يحيى بن أيوب ليس على شرطه ، ولو كان فالثوري أجل وأحفظ فنزل كلا منهما منزلته التي يستحقها ذاك في الاحتجاج به وهذا في المتابعة القوية والله أعلم (١٥٣٥)٠

١٥٣٤ – النكت على مقدمة ابن الصلاح ، لبدر الدين أبي عبد الله محمد بن جمال الدين عبد الله بن بهادر (٥٢/٢) ط :أضواء السلف (الرياض)٠

١٥٣٥ – النكت على ابن الصلاح (٢ / ٦٠٠)

****وإذا كان تعليق الحديث عن شيوخه الذين سمع منهم ، فقد ذكر الشيخ أبو عمرو بن الصلاح أن حكم (قال)حكم (عن) وأن ذلك محمول على الاتصال ، ثم اختلف كلامه في موضع آخر فمثل التعاليق التي في البخاري بأمثلة ذكر منها شيوخ البخاري كالقَعْنبَي ، والمختار الذي لا محيد عنه أن حكمه مثل غيره من التعاليق ،فإنه وإن كان يفيد الصحة لجزمه به فقد يحتمل أنه لم يسمعه من شيخه الذي علق عنه ، بدليل أنه علق عدة أحاديث عن شيوخه الذين سمع منهم ثم أسندها في موضع آخر من كتابه بواسطة بينه وبين من علق عنه (١٥٣٦)٠**

وقد أجاب ابن حجر في مقدمته هدي الساري عن وجود معلقات في صحيح البخاري مع أنه اشترط الصحة حيث قال: إلا أن الجواب عما يتعلق بالمعلق سهل لأن موضوع الكتابين إنما هو للمسندات ، والمعلق ليس بمسند ، ولهذا لم يتعرض الدار قُطْني فيما تتبعه على الصحيحين إلى الأحاديث المعلقة التي لم توصل في موضع آخر لعلمه بأنها ليست من موضوع الكتاب وإنما ذكرت استئناسًا واستشهادًا والله أعلم ، والذي حمل البخاري على تخريج ذلك التعليق وأن مراده بذلك أن يكون الكتاب جامعًا لأكثر الأحاديث التي يحتج بها ، إلا أن منها ما هو على شرطه فساقه سياق أصل الكتاب ، ومنها ما هو على غير شرطه

١٥٣٦ – تغليق التعليق على صحيح البخاري (٢ / ٨)٠

فغاير السياق في إيراده ليمتاز ، فانتفى إيراد المعلقات وبقي الكلام فيما علل من الأحاديث المسندات(١٥٣٧) .

١٥٣٧ – هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري(١ / ٣٤٦)

المبحث الثالث

**ذكر مسلم رحمه الله أولا أنه يقسم الأخبار ثلاثة أقسام:

الأول : ما رواه الحفاظ المتقنون ٠

الثاني : ما رواه المستورون المتوسطون في الحفظ والإتقان ٠

الثالث: ما رواه الضعفاء والمتروكون ٠ فإذا فرغ من القسم الأول اتبعه بذكر القسم الثاني ، وأما الثالث فلا يعرج عليه(١٥٣٨)٠

قال أبو عبد الله الحاكم : وقد كان مسلم بن الحجاج أراد أن يخرج الصحيح على ثلاثة أقسام في الرواة ، ولما فرغ من هذا القسم الاول أدركته المنية رحمه الله عليه وهو في حد الكهولة(١٥٣٩)٠

١٥٣٨ – صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط (٩١/١) انظر : المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم)لمسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري (٥/١-٦) ط: دار إحياء التراث العربي (بيروت)

قال القرطبي : وظاهر هذا أن مسلمًا أدخل في كتابه الطبقة الأولى والثانية غير أن أبا عبد الله الحاكم قال : أن مسلمًا لم يدخل في كتابه إلا أحاديث الطبقة الأولى فقط ، وأما الثانية والثالثة فكان قد عزم على أن يخرج أحاديثهما ، فلم يقدر له إلا الفراغ من الطبقة الأولى، وقال : ومساق كلامه لا يقبل ما قاله الحاكم فتأمله (١٥٤٠)٠

قال عياض : هذا الذي تأوله أبو عبد الله الحاكم على مسلم من اخترام المنية له قبل استيفاء غرضه مما قبله الشيوخ وتابعه عليه الناس، في أنه لم يكمل غرضه إلا من الطبقة الأولى ، ولا أدخل في تأليفه سواها ٠

وكذا قال :إن هذا غير مسلم لمن حقق نظره، ولم يتقيد بتقليد ما سمعه، فإنك إذا نظرت تقسيم مسلم في كتابة الحديث ، وجدته رحمه الله قد ذكر في أبواب كتابه وتصنيف أحاديثه حديث الطبقتين الأوليين التي ذكر في أبوابه ، وجاء بأسانيد الطبقة الثانية التي سماها وحديثها ، كما

١٥٣٩ – المدخل إلى كتاب الإكليل لمحمد بن عبد الله بن حمدويه أبو عبد الله الحاكم (١/٣٣-٣٤) ط : دار الدعوة (الاسكندرية) ٠

١٥٤٠ – المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم للإمام الحافظ أبي العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي(١/١٠٢) ط: دار بن كثير (دمشق – بيروت)، ط: دار الكلم الطيب (دمشق- بيروت)

جاء بالأولى على طريق الاتباع لحديث الاولى والاستشهاد بها ، أو حيث لم يجد في الكتاب للأولى شيئا ، وذكر أقوام تكلم قوم فيهم وزكاهم آخرون ، وخرج حديثهم بمن ضعف أو اتهم ببدعة ، فذكر عياض أن مسلمًا أتى بالطبقات الثلاث على ما ذكر وطرح الرابعة كما نص عليه(١٥٤١) .

قال ابن الصلاح : كلام مسلم محتمل لما قاله عياض ولما قاله غيره ، نعم روي بالصريح عن إبراهيم بن محمد بن سفيان أنه قال: أخرج مسلم ثلاثة كتب من المسندات واحد الذي قرأه على الناس ، والثاني: يدخل فيه عكرمة ومحمد بن إسحاق صاحب المغازي وضرباؤهما والثالث :يدخل فيه من الضعفاء وهذا مخالف لما قاله الحاكم والله أعلم(١٥٤٢) .

لكن هل احتج الإمام مسلم بأهل القسم الثاني كما احتج بأهل القسم الأول أم لا؟ والحق أنه لم يخرج شيئا مما انفرد به الواحد منهم ، وإنما احتج باهل القسم الأول سواء تفردوا أم لا ، ويخرج من

١٥٤١ – إكمال المعلم بفوائد مسلم للإمام الحافظ أبي الفضل عياض بن موسى بن عياض اليَحْصَبِي(٨٦/١) ، ط: دار الوفاء .

١٥٤٢ – صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط (١ / ٩٢)

أحاديث أهل القسم الثاني ما يرفع به التفرد عن أحاديث أهل القسم الأول ، وكذلك إذا كان لحديث أهل القسم الثاني طرق كثيرة يعضد بعضها بعضا فإنه قد يخرج ذلك ، وهذا ظاهر بين في كتابه ، ولو كان يخرج جميع أحاديث أهل القسم الثاني في الأصول بل وفي المتابعات لكان كتابه أضعاف ما هو عليه ، ألا تراه أخرج لعطاء بن السائب في المتابعات وهو من المكثرين ومع ذلك فما له عنده سوى مواضع يسيرة، وكذا محمد بن اسحاق وهو من بحور الحديث وليس له عنده في المتابعات إلا ستة أو سبعة ، ولم يخرج لليث بن أبي سليم ولا ليزيد بن أبي زياد ولا لمجالد بن سعيد إلا مقرونًا ، وهذا بخلاف أبي داود فإنه يخرج أحاديث هؤلاء في الأصول محتجًا بها ولأجل ذا تخلف كتابه عن شرط الصحة(١٥٤٣) .

****

١٥٤٣ – النكت على ابن الصلاح (١ /٤٣٤ –٤٣٥)

الفصل الثاني

المبحث الأول

ذكر الرواة الذين قال فيهم ابن حجر في تقريب التهذيب (ضعيف) وأخرج لهم الشيخان أو أحدهما في صحيحيهما مرتبين علي حروف الهجاء.

١-إِبْرَاهِيمُ بن إسماعيل بن مُجَمِّعٍ

قال ابن حجر : إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع الأنصاري ، أبو إسحاق المدني ، ضعيف ، من السابعة (خت ق) (١٥٤٤) .

كيفية إخراج البخاري له : وقال صَالحٌ وابن أبي حفْصَةَ وابن مُجَمّعٍ عن الزُّهْرِيّ عن سَالمٍ عن ابن عُمرَ : رَآني أبو لُبابَةَ وزَيْدُ بن الْخطَّابِ(١٥٤٥) .

١٥٤٤ – تقريب التهذيب (١/٢٥/ ت ١٦٠)

١٥٤٥ – صحيح البخاري ، كتاب بدء الخلق ، باب قوْلِ اللهِ تعَالَى (وبَثَّ فيها من كل دابَّةٍ) ٣ / ١٢٠١/ح ٣١٢٣ ط: دار ابن كثير , (اليمامة – بيروت) .

٠٠وهكذا يتبين أن البخاري أخرج له تعليقًا بصيغة الجزم (قال)، فابن مُجَمِع ليس على شرط كتابه ، لكنه مقرون (بصالح بن كيسان) وهو ثقة ثبت فقيه(١٥٤٦)، فلذا أخرج له بصيغة الجزم والله تعالى أعلم٠

قال العيني : (صالح)هو ابن كَيْسَان ، (وابن أبي حفصة) اسمه محمد بن أبي حفصة (واسم أبي حفصة)ميسرة البصري ، (وابن مُجَمِع) (بضم الميم وفتح الجيم وكسر الميم وقيل بفتحها) وهو إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع بن يزيد بن حارثة بن عامر بن مجمع بن العطاف بن ضُبَيْعَة بن زيد بن مالك بن عوف بن عمرو بن عوف بن مالك بن أوس الأنصاري المدني ، وهؤلاء الثلاثة رووا الحديث عن الزهري عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر، وفي روايتهم (رآني أبو لبابة وزيد بن الخطاب) بواو الجمع بلا شك ، وأما تعليق ابن مُجَمِع فوصله البغوي وابن السكن في كتاب الصحابة والله أعلم(١٥٤٧)٠وقد ذكر ابن حجر تعليق ابن مُجَمِع موصولا في تغليق التعليق على صحيح البخاري (١٥٤٨)٠

١٥٤٦ – تقريب التهذيب (١/٢٥١/ت٢٩٦٢)

١٥٤٧ – عمدة القاري شرح صحيح البخاري لبدر الدين محمود بن أحمد العيني(١٥/١٩٠) ، ط : دار إحياء التراث العربي (بيروت)٠

١٥٤٨ – تغليق التعليق على صحيح البخاري(٣ / ٥١٧–٥١٨)

وقال : ورواية إبراهيم بن مُجَمِع رواها البغوي في معجم الصحابة ، ووقعت له بعلو في فوائد أبي بحر البَرْبَهاري(١٥٤٩) ٠ (١٥٥٠)٠

قال ابن السكن : لم أجد من جمع بين أبي لُبَابَة وزيد بن الخطاب إلا ابن مُجَمِع هذا وجعفر بن بُرْقان ، وفي روايتهما عن الزهري مقال، وغفل عما ذكره البخاري ، وهو عنده عن الْفِرَبْرِي عنه – فسبحان من لا يذهل . ويحتمل أنه لم تقع له موصولة من رواية ابن أبي حفصة وصالح

١٥٤٩ – البَرْبَهاري : (بفتح الباء الموحدة وسكون الراء المهملة وفتح الباء الثانية أيضا والراء المهملة أيضا بعد الهاء والألف) هذه النسبة إلى بربهار ، وهي الأدوية التي تجلب من الهند من الحشيش والعقاقير والفلوس وغيرها يقول البحرية وأهل البصرة لها البربهار ، ومن يجلبها يقال له البربهاري ، والمشهور بهذه النسبة أبو بحر محمد بن الحسن بن كوثر بن علي البربهاري من المحدثين المشهورين ٠الأنساب لأبي سعيد عبد الكريم بن محمد ابن منصور التميمي السمعاني (٣٠٧/١)ط: دار الفكر (بيروت)

١٥٥٠ – هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري(٤٩/١)

فصار من رواه بالجمع أربعة ، لكن ليس فيهم من يقارب الخمسة(١٥٥١) الذين رووه بالشك إلا صالح بن كَيْسَان(١٥٥٢) ٠

٠٠وأخرج له الحاكم في المستدرك موضعًا واحدًا وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ٠فقال الذهبي في التلخيص : منكر(١٥٥٣)٠

** أقوال أهل العلم فيه:

١٥٥١ – من رواه بالشك : وقال عبد الرّزَّاقِ عن مَعمَرٍ فَرَآني أبو لُبابَةَ أو زيْدُ بن الْخطَّابِ وتَابَعَهُ يونُسُ وابن عُيَيْنَةَ وَإِسْحَاقُ الْكَلْبِيُّ وَالزُّبَيْديُّ ٠صحيح البخاري (٣ / ١٢٠١)

١٥٥٢ – تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف لجمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي ،(٢٤٥/٣) ط : المكتب الإسلامي (الدار القيمة – بيروت)

١٥٥٣ – المستدرك على الصحيحين للحاكم مع تعليقات الذهبي في التلخيص – (٧ / ٦/ ح٨٣٦٨)

قال البخاري: هو كثير الوهم عن الزهري(١٥٥٤) ، وقال في الضعفاء الصغير وهو كثير الوهم يروي عن الزهري وعمرو بن دينار يكتب حديثه(١٥٥٥)، وقال ابن معين إسماعيل بن مجمع ضعيف وأبوه مجمع ضعيف(١٥٥٦). كما ضعفه النسائي (١٥٥٧)، وقال أبو حاتم : إبراهيم بن إسماعيل بن مُجَمِع يكتب حديثه ولا يحتج به وهو قريب من ابن أبى حبيبة كثير الوهم ليس بالقوي ، وقال أبو زُرْعَة : سمعت أبا نعيم يقول إبراهيم بن إسماعيل بن مُجَمِع لا يسوى حديثه وسكت ثم قال بعد ذلك :

١٥٥٤ – التاريخ الكبير للبخاري(١ /٢٧١/ت ٨٧٢) ط: دار الفكر (بيروت)

١٥٥٥ – الضعفاء الصغير لمحمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي (١ /١٢/ت١)، ط : دار الوعي(حلب)

١٥٥٦ – تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ، ليحيى بن معين أبو زكريا ، (٣ / ١٧٦/ت ٧٨٤)ط : مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي (مكة المكرمة)

١٥٥٧ – الضعفاء والمتروكين لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي(١ /١١/ت ١) ، ط : دار الوعي – حلب

لا يسوى حديثه فلسين(١٥٥٨)،وقال ابن حبان : يروى عن الزهري وعمرو بن دينار روى عنه عبيد الله بن موسى والناس كان يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل(١٥٥٩) .

قال ابن عدي: ومع ضعفه يكتب حديثه(١٥٦٠) ،وقال الذهبي : واستشهد به البخاري في صحيحه(١٥٦١) ،وقال الدار قُطْني : وإبراهيم

١٥٥٨ – الجرح والتعديل ، اسم المؤلف: عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس أبو محمد الرازي التميمي

(٢ / ٨٤/ت١٩٧) ، ط : دار إحياء التراث العربي (بيروت)

١٥٥٩ – المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لمحمد بن حيان بن أحمد بن أبي حاتم التميمي البستي(١ /١٠٣/ت١١) ، ط : دار الوعي (حلب).

١٥٦٠ – الكامل في ضعفاء الرجال لعبدالله بن عدي بن عبدالله بن محمد أبو أحمد الجرجاني (١ /٢٣٢/ت٦٥)ط: دار الفكر (بيروت)

١٥٦١ – ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، اسم المؤلف: شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي ، (١ /١٣٥/ت ٣٥) ط: دار الكتب العلمية (بيروت)

بن إسماعيل بن مُجَمِع متروك(١٥٦٢)، وفي علل الترمذي الكبير وإبراهيم بن إسماعيل بن مجمع بن جارية صدوق إلا أنه يغلط (١٥٦٣) ،وقال الذهبي : ضعفوه (١٥٦٤)، وفي " تاريخ ابن أبي خَيْثَمة الكبير ": كان شديد الصمم، وكان يجلس إلى جنب الزُهْري فلا يكاد يسمع إلا بعد كد (١٥٦٥)٠

وقال الحافظ أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن خلف المعروف بابن الموَّاق في كتابه " بغية النقاد ": لا يحتج به، وذكره ابن الجارود وأبو

١٥٦٢ – سؤالات البرقاني للدار قطني ، اسم المؤلف: علي بن عمر أبو الحسن الدار قطني البغدادي ،

(١ / ١٥/ت ٢١)ط: (كتب خانه جميلي – باكستان)

١٥٦٣ – علل الترمذي الكبير ، لأبي طالب القاضي ، (/١ ٣٩٣/ت ١١٠)ط: عالم الكتب ,مكتبة النهضة العربية

١٥٦٤ – الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة للذهبي (١/ ٢٠٨/ت ١١٦) ط: دار القبلة للثقافة الإسلامية (مؤسسة علو – جدة)

١٥٦٥ – التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة لأبي بكر أحمد بن أبي خيثمة (٢/٢٥٧/ت٢٧٦٧) ط: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر

العرب في " جملة الضعفاء ، وفي كتاب الآجُرِي: سئل أبو داود عنه فقال: ضعيف متروك الحديث سمعت يحيى يقوله(١٥٦٦)، وقال ابن حجر بعد تخريجه لحديث وفي إسناده إبراهيم بن إسماعيل وهو ابن مُجَمِع ضعيف(١٥٦٧)٠

لكن ابن حجر في كتابه (الإصابة في تمييز الصحابة) حسن إسناد حديث أخرجه الطبراني من طريق مُجَمِع بن يحيى بن زيد بن حارثة سمعت عمي خالد بن زيد بن حارثة الأنصاري يقول قال رسول الله ﷺ بَرِيءٌ منَ الشّحِ من أدَّى الزّكَاةَ وقَرَى الضَّيفَ وَأَعطَى في النَّائبَةِ)(١٥٦٨) إسناده حسن(١٥٦٩) مع أن الحديث في إسناده (إبراهيم

١٥٦٦ – إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال لعلاء الدين مُغْلطاي(١/١٨١/ت ١٨٦)ط: (الفاروق الحديثة للطباعة والنشر)

١٥٦٧ – الدراية في تخريج أحاديث الهداية لابن حجر العسقلاني (٢ /٣١) ط: دار المعرفة (بيروت)

١٥٦٨ أخرجه الطبراني في المعجم الكبير(٤ /١٨٨/ ح ٤٠٩٧) قال : حدثنا أَحمَدُ بن عَمرٍو الخَلالُ الْمَكّيُّ ثنا يَعْقوبُ بن حمَيْدِ بن كَاسبٍ ثنا فضَالَةُ بن يَعْقوبَ عن إبراهيم بن إسْمَاعِيلَ بن مجَمّعٍ عن مُجَمّعِ بن يحيى عن عَمّهِ خَالدِ بن زَيدِ بن جَاريَةَ :أنّ النبي ﷺ قال: ثلاثٌ من كنَّ

بن إسماعيل بن مُجَمِع) الذي أطلق عليه الضعف في التقريب والدارية في تخريج أحاديث الهداية .

قال ابن حجر : إبراهيم بن إسماعيل بن مُجَمِع الأنصاري ضعيف عندهم ،علق له موضعًا واحدا (١٥٧٠).

****الرأي الراجح في هذا الراوي : أنه مع ضعفه (يكتب حديثه ولا يحتج به)(١٥٧١) : والمعنى أنه لا يحتج به إذا انفرد بالرواية؛ وليس له**

فيه وقِيَ شحَّ نَفْسهِ من أدَّى الزّكَاةَ وقَرَى الضَّيفَ وَأَعطَى في النَّائبَةِ.ط(مكتبة الزهراء – الموصل) وقال الهيثمي : وفيه إبراهيم بن اسماعيل بن مجمع وهو ضعيف(مجمع الزوائد ومنبع الفوائد لعلي بن أبى بكر الهيثمي(٦٨/٣) ط: دار الريان للتراث/دار الكتاب العربي (القاهرة , بيروت)

١٥٦٩ – الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر(٢ / ٢٣٦)ط: (دار الجيل – بيروت)

١٥٧٠ – هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري (١ / ٤٥٦)

١٥٧١ – وقد بين ذلك أبو حاتم رحمه الله فقال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٢ / ١٣٢): سمعت أبي يقول إبراهيم بن مهاجر ليس بقوي

متابع يقويه؛ فيكتب حديثه للاعتبار به في المتابعات والشواهد؛ أما إذا انفرد فحديثه لا يحتج به٠أما الجواب عن قول البخاري (كثير الوهم عن الزهري) فقد قال ابن حجر عمن أخرج لهم البخاري في صحيحه أن من وصف بسوء الضبط أو الوهم أو الغلط ونحو ذلك ، فلم يخرج لهم إلا ما توبعوا عليه عنده أو عند غيره(١٥٧٢)٠أما الاسناد الذي حسنه ابن حجر فلأن له متابع ثقة في (الزهد لابن السرى) قال: حدثنا يعلي عن مُجَمِع بن يحيى عن خالد بن زيد قال :قال رسول الله ﷺ بريء من الشح من قرى الضيف وأدى الزكاة وأعطى في النائبة(١٥٧٣)٠ ويعلي بن عبيد الطَنَافِسي ثقة الا في حديثه عن الثوري ففيه لين (١٥٧٤)، وهو متابع

هو وحصين بن عبد الرحمن وعطاء بن السائب قريب بعضهم من بعض، محلهم عندنا محل الصدق، يكتب حديثهم ولا يحتج بحديثهم؛ قلت لأبي: ما معنى لا يحتج بحديثهم؟ قال: كانوا قوما لا يحفظون فيحدثون بما لا يحفظون فيغلطون ترى في أحاديثهم اضطرابًا ما شئت٠

١٥٧٢ – هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري (٤٦٤/١)

١٥٧٣ – حديث (١٠٦٠)الزهد لابن السري (٥١٤/٢) ط: (دار الخلفاء للكتاب الإسلامي)٠

١٥٧٤ – تقريب التهذيب(٦٨٢/٢/ت٨١٢٣)٠

لإبراهيم بن إسماعيل بن مُجَمِع ولذلك حسن ابن حجر حديثه، هذا وقد أخرج له البخاري تعليقا بصيغة الجزم لكنه مقرون (بصالح بن كيسان) وهو ثقة ثبت فقيه.

٢- أَسْبَاطٌ أبو الْيسَعِ الْبَصْرِيُّ

قال ابن حجر : أسباط أبو اليسع البصري يقال : اسم أبيه عبد الواحد ،ضعيف له حديث واحد متابعة في البخاري ، من التاسعة (خ)(١٥٧٥).

..كيفية إخراج البخاري له : قال البخاري في صحيحه (١٥٧٦) حدثنا مُسْلمٌ حدثنا هشَامٌ حدثنا قتَادَةُ عن أَنَسٍ ح وحدثني محمد بن عبد اللهِ بن حوْشَبٍ حدثنا أَسْبَاطٌ أبو الْيسَعِ الْبَصْرِيُّ حدثنا هشَامٌ الدَّسْتَوَائيُّ عن قتَادَةَ عن أَنَسٍ ﷺ أَنَّهُ مشَى إلى النبي ﷺ بخُبْزِ شَعيرٍ وَإِهَالَةٍ

١٥٧٥ – تقريب التهذيب (١/٤٠/ت ٣٥٠)

١٥٧٦ – أخرجه البخاري في صحيحه كتاب البيوع ، باب شرَاءِ النبي ﷺ) بالنَّسِيئَةِ

(٢ / ٧٢٩/ ح ١٩٦٣)

سَنخَةٍ(١٥٧٧)، ولَقَدْ رهَنَ النبيﷺ درْعًا له بالْمَدِينَةِ عنْدَ يَهُوديٍّ وأَخَذَ منه شَعيرًا لأَهْلِهِ ، ولَقَدْ سمعته يقول ما أَمْسَى عنْدَ آلِ مُحمَّدٍﷺ صاعُ برٍّ ولا صاعُ حبٍّ وَإِنَّ عنْدَهُ لَتسْعَ نسْوَةٍ .

روى له البخاري مقرونًا بغيره ، وقال ابن حجر : حديثه عنده في البيع من روايته عن هشام مقرونًا بمسلم بن إبراهيم (١٥٧٨)، وهكذا أخرج له البخاري اعتبارًا .

قال العيني :أن البخاري قد ساق هذا الحديث هنا على لفظ أسباط ، وساقه في الرهن على لفظ مسلم بن إبراهيم مع أن طريق مسلم أعلى ، وذلك لأن أبا اليسع فيه مقال ، فاحتاج إلى ذكره عقيب من يعتضده

١٥٧٧ – غريب الحديث(إهالة سنخة): الإهالة : ما أذيب من الشحم ، والسنخ : المتغير الريح معجم جامع الأصول في أحاديث الرسول لمجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير(٤/٦٩٠) ، ط : (مكتبة الحلواني – مطبعة الملاح – مكتبة دار البيان – القاهرة)

١٥٧٨ – تهذيب التهذيب لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي(١/١٨٦) ، ط : دار الفكر (بيروت)

ويتقوى به ، ولأن عادته غالبًا أن لا يذكر الحديث الواحد في موضعين بإسناد واحد(١٥٧٩)

٠٠ أقوال أهل العلم فيه :

ترجم له البخاري في التاريخ الكبير ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلا(١٥٨٠)، وقال أبو حاتم: أسباط أبو اليسع البصري روى عن شعبة بن الحجاج ،روى عنه محمد بن عبد الله بن حوشب وهو مجهول (١٥٨١)، وترجم له ابن حِبَّان في المجروحين حيث قال: أسباط أبو اليسع من أهل البصرة يروي عن شعبة بن الحجاج ، روى عنه :محمد

١٥٧٩ – عمدة القاري شرح صحيح البخاري(١١ / ١٨٤)

١٥٨٠ – التاريخ الكبير للبخاري (٢/٥٣/ت ١٦٥٨)ط: دار الفكر (بيروت)

١٥٨١ – الجرح والتعديل لعبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس أبو محمد الرازي التميمي

(٢/٣٣٣/ ت ١٢٦٤) دار النشر : دار إحياء التراث العربي (بيروت)٠

بن عبد الله بن حوشب كان يخالف الثقات في الروايات ، ويروي عن شُعْبة أشياء كأنه شعبة آخر ، ليس بشُعْبة بن الحجاج (١٥٨٢).

وذكره الدار قُطْني في أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم(١٥٨٣) ، وقال الباجي : لم يذكره الكلاباذي إلا في جملة من أضيف إلى غيره في الإخراج عنه(١٥٨٤)، وقال المزي : روى عن شُعْبة واللالكائي يحكى في كتابه إنما يروى عن شُعبْه بوساطه الوليد بن محمد السلمي ، ثم أن اللالكائي قال: أخرج عنه

١٥٨٢ – المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لمحمد بن حيان بن أحمد بن أبي حاتم التميمي البستي(١/١٨١/ت١٢٠) ط : (دار الوعي – حلب)

١٥٨٣ – ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد الدار قطني (١/٧٢/ت ١٠١) ط (مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت – لبنان)

١٥٨٤ – التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح لسليمان بن خلف بن سعد أبو الوليد الباجي(١/٤٠٧/ ت ١٢٤) ، ط : (دار اللواء للنشر والتوزيع – الرياض)

البخاري ولم يقيده بأنه مقرون كما زعمه المزي(١٥٨٥)٠ وذكره الحاكم في المدخل في باب مشايخ روى لهم عن هشام الدَّسْتَوَائيِّ عن محمد بن عبد الله بن حوشب عنه بحديث واحد في البيوع(١٥٨٦)٠

ولهم شيخ آخر يقال له أسباط بن اليسع بن أنس بن معمر الذهلي ، أبو طاهر البَصْرِيّ ، نزيل بخاري. وذكره المزي للتمييز بينهما ، وقد خلط بعضهم إحدى هاتين الترجمتين بالأخرى ، والصواب التمييز والله أعلم (١٥٨٧)٠

١٥٨٥١٥٨٥ – إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال لعلاء الدين مغلطاي (٢/٦٥/ت ٣٧٣) ط : (الفاروق الحديثة للطباعة والنشر)٠

١٥٨٦ – المدخل إلى الصحيح للحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن حمدويه النيسابوري المتوفي سنه (٤٠٥هـ مع التكميل والتوضيح للمدخل إلى الصحيح ، ط: (دار الإمام أحمد للنشر والتوزيع والصويتات٠

١٥٨٧ – تهذيب الكمال ليوسف بن الزكي عبدالرحمن أبو الحجاج المزي (٢ /٣٦٠/ت ٣٢٣)، ط : (مؤسسة الرسالة – بيروت٠

قال الذهبي في ميزان الاعتدال : خرج له البخاري مقرونًا بغيره روى عنه محمد بن عبد الله ابن حوشب وغيره (١٥٨٨)،وقال في الكاشف: أسباط أبو اليسع عن هشام الدَّسْتَوَائيِّ وشُعْبة١٥٨٩ ( )٠

****<u>الرأي الراجح في هذا الراوي</u> : ضعيف يكتب حديثه اعتبارًا ولا يحتج به إذا انفرد ، ورواة مرتبة الاعتبار: وهم الرواة الذين لا يحتج بحديثهم، وإنما يعتبر برواياتهم التي يوافقون فيها الثقات، فيكون قبول رواياتهم للمجموع لا لأنها مرويات فلان، ومعظم روايات هؤلاء تكون في حيز الحسن لغيره (١٥٩٠) ، أما قول أبي حاتم: مجهول ٠ فقد قال ابن**

١٥٨٨ - ميزان الاعتدال في نقد الرجال (١ /٣٢٥) ط : دار الكتب العلمية (بيروت)٠

١٥٨٩ - الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (١ /٢٣٣/ت٢٦٩) ، ط: دار القبلة للثقافة الاسلامية – مؤسسة علو– جدة ٠

١٥٩٠ - أصول الجرح والتعديل وعلم الرجال، تأليف دكتور ٠ نور الدين عتر (صـ١٥٠) ،ط: دار اليمامة، ودار الفرفور٠

حجر قد عرفه البخاري(١٥٩١)، وقال العراقي : مقتضي كلام الذهبي أنه روى عنه غير واحد ، فعلي هذا تكون الجهالة منتفية عنه ، إلا إذا كان يريد جهالة الحال(١٥٩٢) وقد أخرج البخاري لهذا الراوي مقرونا ، أي أنه أخرج له اعتبارًا ولم يحتج به في صحيحه.

٣- أسِيدُ بن زيْد الجمال

قال ابن حجر : **أسيد بن زيد بن نجيح الجمال بالجيم الهاشمي مولاهم الكوفي ، ضعيف أفرط ابن معين فكذبه ، وما له في البخاري سوى حديث واحد مقرون بغيره ، من العاشرة مات قبل العشرين (خ)(١٥٩٣).**

١٥٩١ – هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري (١ / ٣٨٩)

١٥٩٢ – البيان والتوضيح لمن أخرج له في الصحيح ومس بضرب من التجريح للحافظ العراقي ص(٤٥) ط: دار الجنان (لبنان– بيروت).

١٥٩٣ – تقريب التهذيب (١/٥٦/ت ٥٥٣)

كيفية إخراج البخاري له : قال البخاري في صحيحه (١٥٩٤)حدثنا عِمْرانُ بن ميْسَرَةَ حدثنا ابن فُضيْلٍ حدثنا حُصيْنٌ ، قال أبو عبْد اللهِ وحدثني أَسِيدُ بن زيْدٍ حدثنا هُشيْمٌ عن حُصيْنٍ قال: كنت عنْدَ سعِيدِ بن جُبيْرٍ فقال حدثني ابن عبَّاسٍ قال: قال النبي ﷺ عُرِضتْ علَيَّ الْأُممُ فأجد النبي يمُرُّ معه الْأُمّةُ ،والنَّبِيُّ يمُرُّ معه النّفَرُ ،والنَّبِيُّ يمُرُّ معه الْعشَرَةُ ،والنَّبِيُّ يمُرُّ معه الْخمْسَةُ والنَّبِيُّ يمُرُّ وحْدَهُ ، الحديث بطوله.

قال أبو المسعود : لم يرو البخاري عن أسيد بن زيد في الصحيح غير هذا الحديث ، وقد تكلموا في أسيد ، وهذا حديث له أصل ، ولعله كان عنده ثقة(١٥٩٥).

قال ابن حجر : ويحتمل أن لا يكون خبر أمره كما ينبغي ، وإنما سمع منه هذا الحديث الواحد ، وقد وافقه عليه جماعة منهم شُرَيْح بن

١٥٩٤ – أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الرقاق ، باب يَدخُلُ الجَنَّةَ سَبعُونَ أَلفًا بِغَيرِ حِسابٍ

(٥ /٢٣٩٦/ح ٦١٧٥)

١٥٩٥ – تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف لجمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي (٤/٤١٠)، ط : المكتب الإسلامي – الدار القيمة (بيروت).

النُّعْمان عند أحمد ، وسعيد بن منصور عند مسلم وغيرهما ، وإنما احتاج إليه فرارًا من تكرير الإسناد بعينه ، فإنه أخرج السند الأول في الطب في باب من اكتوى ، ثم أعاده هنا فأضاف إليه طريق هُشيْمٌ (١٥٩٦)٠

وقال ابن عدي : **وإنما أخرج له البخاري حديث هُشيْمٌ ، لأن هُشيْمًا كان أثبت الناس في حصين انتهى ، وهو عند البخاري من طرق أخرى غير هذه (١٥٩٧) ، وقد أخرجه مسلم في الإيمان من صحيحه عن سعيد بن منصور عن هُشيْمٌ به(١٥٩٨)٠**

١٥٩٦ – فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر(١١ / ٤٠٦-٤٠٧)ط: دار المعرفة (بيروت)

١٥٩٧ – هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري (١ /٣٩١)

١٥٩٨ – أخرجه مسلم في صحيحه كتاب الايمان ، باب الدّلِيلِ على دخُولِ طوَائِفَ من المُسْلِمِينَ الجَنَّةَ بِغَيرِ حِسابٍ ولا عذاب (١ / ١٩٩/ ح٢٢٠)ط دار إحياء التراث العربي (بيروت)

وأخرج له الحاكم في المستدرك علي الصحيحين حديثا واحدًا (١٥٩٩)وقال : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ٠قال الذهبي في التلخيص : أسيد بن زيد الحمال : متروك(١٦٠٠)٠كما أخرج له أبو نعيم في المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم (١٦٠١)٠

٠٠ أقوال أهل العلم فيه :

٠٠ترجم له البخاري في التاريخ الكبير ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلا (١٦٠٢)، وقال البزار: وأسيد بن زيد قد حدث بأحاديث لم يتابع

١٥٩٩ – حديث عن ابن عمر (رضي الله عنهما)قال: قال رسول الله ﷺ إن كان في شيء مما تداوون به شفاء ، فشرطة محجم أو شربة عسل أو كية نصب وما أحبه إذا اكتوى ٠

١٦٠٠ – المستدرك على الصحيحين للحاكم مع تعليقات الذهبي في التلخيص – (٦ / ٢٠٥/ ح ٧٤٧١)

١٦٠١ – المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الهراني الأصبهاني (١/٢٨٤–٢٨٥/ح٥٢٦)ط: دار الكتب العلمية بيروت –لبنان)

١٦٠٢ – التاريخ الكبير (٢ /١٥/ ت ١٥٣٦)

عليها(١٦٠٣)، وفي موضع أخر قال : لم يكن به بأس (١٦٠٤)، وقال أبو حاتم: قدم إلى الكوفة من بعض أسفاره فأتاه أصحاب الحديث ولم آته وكانوا يتكلمون فيه(١٦٠٥) ، وذكره ابن حِبَّان في المجروحين حيث قال : أسيد بن زيد الجمال مولى صالح بن علي ، كنتيه أبو محمد شيخ من أهل الكوفة ، حدث ببغداد يروي عن شَرِيك والليث بن سعد وغيره ، من الثقات المناكير ويسرق الحديث ويحدث به (١٦٠٦)،وقال ابن عدي أسيد بن زيد هذا يتبين على رواياته ضعف وله غير ما ذكرت من

١٦٠٣ – مسند البزار (البحر الزخار) : لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار ،

(١ / ١٥٣-١٥٤/ح٧٧)ط : مؤسسة علوم القرآن , مكتبة العلوم والحكم – بيروت , المدينة

١٦٠٤ – مسند البزار (١ / ٢٠٧)

١٦٠٥ – الجرح والتعديل (٢ / ٣١٨/ ت ١٢٠٥)

١٦٠٦ – المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين (١ /١٨٠/ ت١١٩)

الروايات وعامة ما يرويه لا يتابع عليه(١٦٠٧)، وذكره الدار قُطْني في أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم(١٦٠٨) ، وقال الدار قُطْني : وأسيد بن زيد ليس بالقوي(١٦٠٩).

ذكره الحاكم فيمن أخرج لهم الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري في كتابه ونسبوا إلى نوع من الجرح(١٦١٠) ،وقال الخطيب :

١٦٠٧ – الكامل في ضعفاء الرجال ، لعبدالله بن عدي بن عبدالله بن محمد أبو أحمد الجرجاني

(١ /٤٠٠/ت٢١٦) ، ط : دار الفكر (بيروت)

١٦٠٨ – ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم (١ /٧٧/ت ١٢٠)

١٦٠٩ – العلل الواردة في الأحاديث النبوية ، لعلي بن عمر بن أحمد بن مهدي أبو الحسن الدارقطني البغدادي (١٠ / ١١٢/س١٩٠٢) ط : دار طيبة (الرياض)

١٦١٠ – المدخل الى الصحيح (١٨٩/٤/ت ٦)

قدم أسيد بغداد وحدث بها وكان غير مرضي في الرواية(١٦١١) ،وقال الدار قُطْنِي : أسيد بن زيد الجمال ضعيف الحديث(١٦١٢)، وقال الساجي: سمعت أحمد بن يحيى الصوفي يحدث عنه بمناكير يطول ذكرها، وذكره أبو العرب والعُقيَلي والبَلْخِي وابن شاهين في «جملة الضعفاء» وذكر بعض المتأخرين من غير أن يعزوه لإمام أنه مات قبل العشرين ومائتين(١٦١٣)

قال الذهبي: حدث عنه البخاري مقرونًا ، كذبه ابن معين(١٦١٤) ، وقال الجرجاني وإنما ذكره البخاري للاستشهاد(١٦١٥) ، وقال ابن

١٦١١ – تاريخ بغداد لأحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي(٤٧/٧) ، ط : دار الكتب العلمية (بيروت)

١٦١٢ – تاريخ بغداد (٤٨/٧/ت٣٥٠٣)

١٦١٣ – إكمال تهذيب الكمال (٢٢٠/٢/ت ٥٤٧)

١٦١٤ – ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق لمحمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي أبو عبد الله ،

(١ /٤٨/ت ٤٠) ط : مكتبة المنار (الزرقاء)

الجُنَيد عن ابن معين كذاب أتيته ببغداد فسمعته يحدث بأحاديث كذب وقال الدُّوري عنه نحو ذلك ،وقال النَّسائي :متروك ، وقال ابن ما كولا : ضعفوه(١٦١٦)، وقال ابن حجر : لم أر لأحد فيه توثيقًا(١٦١٧) .

<u>الرأي الراجح في هذا الراوي</u> : **أنه ضعيف ولكن أخرج له البخاري هذا الحديث لأنه قد وافقه عليه جماعة منهم شُرَيْح بن النُّعْمان عند أحمد ، وسعيد بن منصور عند مسلم وغيرهما ، وانما احتاج إليه فرارًا من تكرير الإسناد بعينه فإنه أخرج السند الأول في الطب في باب من اكتوى ، ثم اعاده هنا فأضاف إليه طريق هُشَيْمٌ .**

٤- أَشْعَثُ بنُ سَوَّارٍ

١٦١٥ – أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه (في جامعه الصحيح) ، لعبد الله بن عدي الجرجاني أبو أحمد(١/٩٨/ ت ٤٢) ، ط : دار البشائر الإسلامية – بيروت

١٦١٦ – تهذيب التهذيب لابن حجر (١ /٣٠١/ت٦٢٨) ط: دار الفكر (بيروت)

١٦١٧ – هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري (١/٣٩١)

قال ابن حجر: أَشْعَثُ بن سوار الكندي النجار الأفرق الأثرم (١٦١٨)صاحب التوابيت(١٦١٩)قاضي الأهواز ضعيف ، من السادسة ، مات سنة ست وثلاثين (بخ م ت س ق) (١٦٢٠)٠

٠٠كيفية إخراج مسلم له : قال مسلم في صحيحه (١٦٢١)حدثني زُهيْرُ بن حرْبٍ حدثنا هُشيْمٌ أخبرنا سيَّارٌ وحُصَيْنٌ ومُغِيرَةُ وأَشْعَثُ ومُجَالِدٌ وإسماعيل بن أبي خالِدٍ ودَاوُدُ كلهم عن الشّعْبِيّ قال : دخَلْتُ على فاطِمَةَ بنت قيْسٍ فسَأَلْتُهَا عن قضَاءِ رسول اللهِ ﷺ عليها ، فقالت طلَّقَهَا زوْجُهَا

١٦١٨ – (الاثرم): (بفتح الالف وسكون الثاء المثلثة وفتح الراء وفي آخرها الميم)، هذه النسبة لمن كانت سنة مفتتة، الأنساب لأبي سعيد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني ، (٨٣/١)ط : دار الفكر – (بيروت)٠

١٦١٩ – التابوتي (بالألف والباء الموحدة والواو بين التاءين ثالث الحروف أولاهما مفتوحة)هذه النسبة إلى عمل التابوت والمشهور بهذه النسبة أشعث بن سوار الكوفي(الأنساب لأبي سعيد عبد الكريم بن محمد ابن منصور التميمي السمعاني(٤٤٠/١)

١٦٢٠ – تقريب التهذيب (٥٧/١/ت ٥٦٥)

١٦٢١ – أخرجه مسلم في صحيحه ، كتاب الطلاق ، باب الْمطَلَّقَةِ ثلَاثًا لا نفَقَةَ لها(٢ /١١١٧/ح١٤٨٠)

الْبتَّةَ ، فقالت فخَاصَمْتُهُ إلى رسول اللهِﷺ في السّكْنَى والنَّفَقَةِ ، قالت: فلم يَجعَلْ لي سكْنَى ولا نفَقَةً وَأَمَرَني أنْ أَعتَدَّ في بَيتِ ابن أمِّ مَكْتومٍ ٠

٠٠وقد تبين بذلك أن الإمام مسلم أخرج لأشعث اعتبارًا مقرونًا مع غيره فقرنه بسيَّارٌ وحُصَيْنٌ ومُغِيرَةُ ومُجَالِدٌ وإسماعيل بن أبي خالِدٍ ودَاوُدُ ٠

وقد أخرج لأشعث بن سوار ابن خزيمة في صحيحه باب الإطعام عن الميت يموت وعليه صوم لكل يوم مسكينا ، إن صح الخبر فإن في القلب من أشعث بن سوار رحمه الله لسوء حفظه(١٦٢٢)٠

وأخرج له أيضًا ابن خزيمة في صحيحه باب إعطاء اليتامى من الصدقة إذا كانوا فقراء إن ثبت الخبر ، فإن في النفس من أشعث بن سوار وإن لم يثبت هذا الخبر فالقرآن كاف في نقل خبر الخاص فيه قد أعلم الله في محكم تنزيله أن للفقراء قسم في الصدقات، فالفقير كان يتيما أو غير يتيم فله في الصدقة قسم بنص الكتاب(١٦٢٣) ،

١٦٢٢ – صحيح ابن خزيمة لمحمد بن إسحاق بن خزيمة أبو بكر السلمي النيسابوري (٣ / ٢٧٣/ ح٢٠٥٦) ط : المكتب الإسلامي (بيروت)٠

١٦٢٣ – صحيح ابن خزيمة (٤ / ٦٦/ ح٢٣٦٢)

وأخرج له في موضع ثالث باب الإمام المصدق بقسم الصدقة حيث يقبض إن صح الخبر فإن في القلب من أشعث بن سوار وإن لم يثبت هذا الخبر ، فخبر ابن عباس في أمر النبي ﷺ معاذًا بأخذ الصدقة من أغنياء أهل اليمن وقسمها في فقرائهم كان من هذا الخبر(١٦٢٤)٠

وكذا أخرج له ابن حبان في صحيحه كما في الإحسان (١٦٢٥)، كما أخرج له الحاكم في المستدرك على الصحيحين(١٦٢٦)٠

٠٠ أقوال أهل العلم فيه :

قال علي بن المديني: أصحاب الشَعْبِي أبو حصين ثم إسماعيل ثم داود بن أبي هند ثم الشَّيْبَاني ومُطَرِّف وبيان، طبقة الشَّيْبَاني أعلاهم، ومغيرة كان من أصحاب الشَعْبِي روى عنه فأجاد، وزكريا بن أبي زائدة

١٦٢٤ – صحيح ابن خزيمة (٤ / ٧٤/ح ٢٣٧٩)

١٦٢٥ – صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ،لمحمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي ،

(٦/ ١٠٠/ح ٢٣٣٠) ذكر الإباحة للمرء أن يصلي في لحف نسائه إذا لم يكن فيها أذى ، ط: مؤسسة الرسالة

١٦٢٦ – المستدرك على الصحيحين للحاكم (٣/٦٨٦/ح ٦٥٢٠)

وعبد الله بن أبي السفر طبقة، ومالك بن مِغْوَل وأبو حيان التيمي وابن أبْجَر طبقة، وأشعث بن سوار فوق جابر وابن سالم، ومجالد فوق أشعث بن سوار وفوق أجْلح الكندي(١٦٢٧).

وسئل عثمان بن أبي شيبة عن أَشْعَثُ بن سوار فقال: ثقة صدوق قيل هو حجة ، قال: أما حجة فلا ، وقال: أَشْعَثُ بن سوار وأشعث بن عبد الملك ثقتان(١٦٢٨)

قال ابن سعد : أشعث بن سوار الثقفي مولى لهم وكان يعالج الخشب ومنزله في النخع وداره حذاء مسجد حفص بن غياث وتوفي في أول خلافة أبي جعفر وكان ضعيفًا في حديثه (١٦٢٩)، وقال يحيى : أَشْعَثُ

١٦٢٧ – المعرفة والتاريخ ، لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي (المتوفى : ٣٤٧هـ) (١/ ٣٨٤)

١٦٢٨ – تاريخ أسماء الثقات لعمر بن أحمد أبو حفص الواعظ ،(١ / ٣٦ /س٧٠) ط: الدار السلفية – الكويت

١٦٢٩ – الطبقات الكبرى ، لمحمد بن سعد بن منيع أبو عبدالله البصري الزهري(٣٥٨/٦) ، ط : دار صادر – (بيروت)

بن سوار ضعيف (١٦٣٠) ، وقال يحيى : أَشْعَثُ بن سوار أحب إلي من إسماعيل بن مسلم(١٦٣١) ، وَقَال عَبد الله بن أحمد الدورقي عن يحيى بن مَعِين أشعث بن سوار ثقة (١٦٣٢)٠قال الآجُرِي: سمعت أبا داود يقول عمر بن أبي زائدة أكبر من زكريا ، وعمر يرى القدر، وأَشْعَثُ بن سوار، وقال أبو داود سمعت يحيى بن معين يقول كان أَشْعَثُ بن سوار يرى القدر(١٦٣٣)،وفي موضع ثاني قيل لأبي داود: أشعث بن سوار عن

١٦٣٠ – تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ، ليحيى بن معين أبو زكريا(٤ / ٨٠/ ت ٣٢٣٠) ط: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي – مكة المكرمة –

١٦٣١ – تاريخ ابن معين (رواية الدوري) (٤ / ٢٤٩/ت ٤٢٠٣)

١٦٣٢ – تهذيب الكمال ليوسف بن الزكي عبدالرحمن أبو الحجاج المزي(٢٦٨/٣ /ت ٥٢٤) ط : مؤسسة الرسالة (بيروت)

١٦٣٣ – سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني ، اسم المؤلف: سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني (٢٠٣/١/س ٢٢٦)، ط : الجامعة الإسلامية – المدينة المنورة

ابن زياد؟ قال: لا أعرفه(١٦٣٤)٠وفي موضع ثالث قلت لأبي داود: أشعث وإسماعيل بن مسلم أيهما أعلى؟ قال إسماعيل دون الأشعث، وأشعث ضعيف (١٦٣٥)٠

وفي موضع رابع قيل لأبي داود: أَشْعث الأثرم وحكيم الأثرم أيهما أعلى؟ فقال: حكيم فوق أشعث، حكيم حدث يحيى بن سعيد القطان عن حماد بن سلمة عنه(١٦٣٦)،وقال أحمد بن حنبل ابن سوار ضعيف حديث الحمراني فوقه(١٦٣٧)، وقال أبو عَبد الرحمن النسائي : أشعَثُ بن

١٦٣٤ – سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود سليمان بن الأشعث السجستاني (١/١٩٤/ت ١٥٩) ط: مؤسسة الريان (بيروت – لبنان)

١٦٣٥ – سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود سليمان بن الأشعث السجستاني (١/٢٧٤/ت ٤٠٩)

١٦٣٦ – سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود سليمان بن الأشعث السجستاني (٢/١٠٠/ت١٢٤٤)

١٦٣٧ – العلل ومعرفة الرجال ، اسم المؤلف: أحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني ، (٣/٨٤/س ٤٢٨٩) ط : المكتب الإسلامي , دار الخاني (بيروت , الرياض)٠

سوَّارٍ ضعِيفٌ (١٦٣٨)، وقال أبو زُرْعة أشْعَث بن سوار لين(١٦٣٩)،وقال العِجْلي : أشعث بن سوار كوفي ضعيف وهو يكتب حديثه (١٦٤٠)،و قال ابن حِبَّان : فاحش الخطأ كثير الوهم(١٦٤١)، وقال ابن عدي : ولأشعث بن سوار غير ما ذكرت روايات عن مشايخه وفي بعض ما ذكرته يخالفونه وفي الجملة يكتب حديثه ،ولم أجد له فيما

١٦٣٨ – سنن النسائي (المجتبى) أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي ، (٨/٨٩/ح ٤٩٧٦) ط: مكتب المطبوعات الإسلامية (حلب)٠

١٦٣٩ – الجرح والتعديل (٢ /٢٧١/ت٩٧٨)

١٦٤٠ – معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم ، لأبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي نزيل طرابلس الغرب (١ /٢٣٢/ت ١٠٩) ، ط : مكتبة الدار – المدينة المنورة – السعودية

١٦٤١ – المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين (١ /١٧١/ت ١٠٢)

يرويه متنًا منكرًا إنما في الاحايين يخلط في الاسناد ويخالف(١٦٤٢) ، وقال أبو جعفر العقيلي: لا يتابع عليه الأسانيد في هذا الباب لَيِّنَة(١٦٤٣).

قال الطحاوي : إن أشعث ليس بمتروك الحديث ، وما تخلف عنه أحد من أئمة الحديث في زمنه حتى حدث عنه منهم شُعْبة والثوري ، وقد حدث عنه من هو أجل من هذه الطبقة وهو أبو إِسْحاقَ السّبِيعِيُّ ، ولقد ذكر الْبُخارِيُّ عن أبي بكْرِ بن أبي الأسْوَدِ عن عبد الرحمن بن مهْدِيٍّ قال : قال سُفْيانُ أشْعَثُ أثبت عندي من مُجالِدٍ وهذه رتبة جليلة(١٦٤٤).

وقال ابن خِرَاش وغيره هو أضعف الأشاعثة ، وقال الدار قُطْني ضعيف يعتبر به(١٦٤٥)،و قال البَيْهَقي : أشعث بن سوار غير

١٦٤٢ – الكامل في ضعفاء الرجال (١ /٣٧٣/ت١٩٨)

١٦٤٣ – الضعفاء الكبير لأبي جعفر محمد بن عمر بن موسى العقيلي(١ ٣١/ت١٣)، ط : دار المكتبة العلمية – (بيروت)

١٦٤٤ – شرح مشكل الآثار لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي (٦/ ١٥٦– ١٥٧ ، ط : مؤسسة الرسالة (لبنان/ بيروت)

١٦٤٥ – سير أعلام النبلاء (٦ /٢٧٦/ت ١٢٠)

قوي(١٦٤٦)،وقال الذهبي في الكاشف : أشعث بن سوار الكندي صدوق لينه أبو زُرْعة(١٦٤٧)٠

وقال الذهبي في الميزان : خرج له مسلم متابعة وحدث عن أشعث لجلالته من شيوخه أبو إسحاق السَبِيعي ، قال الثوري هو أثبت من مجالد (١٦٤٨)، وقال الذهبي في السير : روى له مسلم متابعة وقد حدث عنه من شيوخه أبو إسحاق السَبِيعي وكان أحد العلماء على لين فيه(١٦٤٩)، وقال الذهبي في المغني : أشعث بن سوار الكوفي روى

١٦٤٦ – سنن البيهقي الكبرى ، اسم المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي

(٧ / ٣٧٠/ح ١٤٩٥١) ط : مكتبة دار الباز (مكة المكرمة)

١٦٤٧ – الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة للذهبي (٢٥٣/١/ ت٤٤٠) ، ط : دار القبلة للثقافة الإسلامية , مؤسسة علو (جدة)٠

١٦٤٨ – ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي ،(٤٢٧/١ /ت ٩٨٨) ط : دار الكتب العلمية (بيروت)٠

١٦٤٩ – سير أعلام النبلاء (٦ /٢٧٦/ت ١٢٠)

عن الشعبي وغيره وهو من الضعفاء الذين روى لهم مسلم متابعة(١٦٥٠)، وقال الذهبي: في (ذكر من تكلم فيه وهو موثق) أشعث بن سوار الكندي حسن الحديث (١٦٥١)، وقال ابن السمعاني: ضعيف، وقال محمد بن بشار: ليس بثقة، وذكره أبو العرب في «جملة الضعفاء» (١٦٥٢) ، قال ابن حجر : أَشعَثُ بن سوَّارٍ ضعِيفٌ(١٦٥٣)٠

قال العراقي في البيان والتوضيح : أما قول أبي زُرْعة والنَّسائي والدار قُطْني فغير مفسر ، وأما قول ابن حِبَّان فالجواب عنه من وجهين :الأول : أنه قول شاذ لم يتابع عليه ابن حِبَّان وهو يطلق لسانه في الجرح كثيرا فينبغي أن يتثبت في أمره ٠ والثاني : إن قوله موافق لعمل مسلم إذ أخرج

١٦٥٠ – المغني في الضعفاء للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (١ / ١٤٧/ت ٧٥٦) ط: إدارة إحياء التراث الإسلامي (قطر)

١٦٥١ – ذكر من تكلم فيه وهو موثق (١ /٤٨/ت٤١)

١٦٥٢ – إكمال تهذيب الكمال لمُغْلطَاي (٢/٢٣٤ /ت٥٦٠)

١٦٥٣ – تلخيص الحبير في أحاديث الرافعي الكبير ، اسم المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني(٢/٢٧٠) ، ط : دار المحاسن للطباعة (المدينة المنورة)

له مسلم متابعة ، ولم يخرج ما انفرد به حتى يقدح فيه خطأه، وأما يحيى بن معين فقد تعارض عنه القولان ، وأما قول أحمد بن حنبل فهو غير مفسر(١٦٥٤)

****<u>الرأي الراجح في هذا الراوي</u> : أنه مع ضعفه (يكتب حديثه ولا يحتج به) : والمعنى أنه لا يحتج به إذا انفرد بالرواية؛ وليس له متابع يقويه؛ فيكتب حديثه للاعتبار به في المتابعات والشواهد؛ أما إذا انفرد فحديثه لا يحتج، هذا وقد أخرج له مسلم متابعة.**

٥- زَمْعَةُ بن صَالِحٍ الجَنَدي(١٦٥٥)

قال ابن حجر : زَمْعَةُ بن صَالِحٍ (بسكون الميم)الجندي (بفتح الجيم والنون) اليماني نزيل مكة أبو وهب ، ضعيف ،وحديثه عند مسلم مقرون ، من السادسة (م مد ت س ق)(١٦٥٦).

١٦٥٤ – البيان والتوضيح لمن أخرج له في الصحيح ومس بضرب من التجريح ص(٦٠)

١٦٥٥ – الجندي: بفتحتين ومهملة إلى جند بلد باليمن لب اللباب في تحرير الأنساب لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي(٢١٦/١) ، ط : دار الكتب العلمية (بيروت).

١٦٥٦ – تقريب التهذيب(١٨٢/١ /ت ٢١٠١)

**** كيفية إخراج مسلم له** : قال مسلم في صحيحه(١٦٥٧) وحدثنيه محمد بن حاتِمٍ حدثنا رَوحُ بن عُبادَةَ حدثنا محمد بن أبي حَفصَةَ وَزَمعَةُ بن صالِحٍ قالا حدثنا ابن شِهابٍ عن علِيِّ بن حُسَينٍ عن عَمرِو بن عُثمَانَ عن أُسامَةَ بن زَيدٍ أنَّهُ قال: يا رسُولَ اللهِ أَينَ تَنزِلُ غدًا ان شاءَ الله وذَلِكَ زمَنَ الْفتْحِ قال : وهَلْ ترَكَ لنا عقِيلٌ من منْزِلٍ ٠

** وقد تبين من رواية مسلم لزمْعَة بن صالح أنه أخرج له اعتبارًا مقرونًا بغيره ٠

أخرج له ابن خزيمة في صحيحه باب الأمر بالاستعانة على الصوم بالسحور إن جاز الاحتجاج بخبر زمعة بن صالح فإن في القلب منه لسوء حفظه(١٦٥٨)، كما أخرج له في باب وقت الدفعة من عرفة خلاف سنة أهل الكفر والأوثان كانت في الجاهلية، وقال أبو بكر بن خزيمة في نهاية الحديث :أنا أبرأ من عهدة زمعة بن صالح(١٦٥٩)

كما أخرج له الحاكم في المستدرك في الصحيحين في ستة مواضع :

١٦٥٧ – أخرجه مسلم في صحيحه كتاب الحج ، باب النّزُولِ بمَكَّةَ للْحَاجِ وَتَوْرِيثِ دُورهَا(٢ / ٩٨٥/ح ١٣٥١)

١٦٥٨ – صحيح ابن خزيمة (٣ / ٢١٤/ح ١٩٣٩)

١٦٥٩ – صحيح ابن خزيمة (٤ / ٢٦٢/ح ٢٨٣٨)

الموضع الأول : حديث (٩٥١) (١ / ٣٥٢) وقال الحاكم : هذا حديث صحيح و قد احتج البخاري بعكرمة و احتج مسلم بزمعة و لم يخرجاه ٠ وسكت الذهبي عنه ٠

الموضع الثاني : حديث (١٥٥١)(٢ / ٦٣) قال الحاكم : زَمْعَة بن صالح و سلَمَةَ بن وهْرَامٍ ليسا بالمتروكين اللذين لا يحتج بهما لكن الشيخين لم يخرجاه عنهما وهذا من غرر الحديث في هذا الباب، وسكت عنه الذهبي ٠

الموضع الثالث: حديث (٤٧٩٤) (٤ / ٢٧٨) قال الحاكم : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه تعليق الذهبي في التلخيص : ليس بصحيح٠

الموضع الرابع : حديث (٤٩٣٣) (٤/٣٣٠) قال الحاكم : هذا حديث صحيح الإسناد و لم يخرجاه تعليق الذهبي في التلخيص : حذفه الذهبي من التلخيص لضعفه٠

الموضع الخامس : حديث (٦٧٤٦) (٥ / ٤٤٢) قال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ٠تعليق الذهبي في التلخيص : فيه زَمْعَة بن صالح وما روى له إلا مسلم مقرونا بآخر معه٠

الموضع السادس : حديث (٧٢١٢) (٦/١١٢) قال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط البخاري و لم يخرجاه٠تعليق الذهبي في التلخيص : على شرط البخاري٠

**** ومن هذه المواضع يتبين الآتي:**

أولا : في الموضع الأول قول الحاكم (احتج مسلم بزمْعَة) ومسلم لم يخرج لزمْعَة احتجاجًا وإنما أخرج له اعتبارًا متابعة مقرونا بغيره. وفي الموضع الثاني : قول الحاكم (لكن الشيخين لم يخرجاه عنهما) بل قد أخرج مسلم لزمْعَة اعتبارًا متابعة مقرونًا بغيره، أما البخاري فلم يخرج لزمْعَة بن صالح.

ثانياً : في الموضع الثالث والرابع الذي صحح فيه الحاكم إسناد الحديث بين الذهبي في التلخيص ضعف الإسناد الذي فيه زمعة بن صالح بقوله مرة (ليس بصحيح) وقال مرة أخري في إسناد آخر حذفه الذهبي من التلخيص لضعفه. بينما في الموضع السادس الذي صحح فيه الحاكم الإسناد قال الذهبي علي شرط البخاري . مع أن في الإسناد زمْعَة بن صالح وذلك لأن الحديث له متابع فلم ينفرد به الحاكم حتى يضعفه الذهبي. فهذا يدل على أن زمْعَة مع ضعفه يكتب حديثه ، ولا يحتج به إذا انفرد.

كما أخرج له الترمذي في السنن (١٧٧٠)وقال هذا حَديثٌ حسَنٌ غَريبٌ لا نَعْرِفهُ إلا من هذا الوَجْهِ ، وَزَمعَةُ بن صَالحٍ قد ضعَّفَهُ بَعضُ أَهلِ الحديث من قبَلِ حفْظِهِ ، فهذا يعتبر توثيق ضمني من الترمذي حيث حسن إسناد الحديث مع أنه لا يعرف إلا من هذا الوجه.

**** أقوال أهل العلم فيه** :

قال البخاري : يخالف في حديثه تركه ابن مهدي أخيرًا(١٧٧١)، وقال أيضًا: زَمْعَة بن صالح ذاهب الحديث لا يدرى صحيح حديثه من سقيمه ، أنا لا أروي عنه ، وكل من كان مثل هذا فأنا لا أروي عنه(١٧٧٢)، وقال

١٧٧٠ – حديث(٣٧٨٤) (سنن الترمذي كِتاب الْمنَاقِبِ عن رسول اللهِ (صلى الله عليه وسلم) ، باب منَاقِبِ الحَسَنِ وَالحُسَيْنِ عليهما السلام (٥ /٦٦١) ط: دار إحياء التراث العربي (بيروت)

١٧٧١ – التاريخ الكبير (٣ /٤٥١/ت ١٥٠٥)

١٧٧٢ – علل الترمذي الكبير لأبي طالب القاضي ، (١ / ٣٨٩/ ٥١) ط : عالم الكتب ,مكتبة النهضة العربية

(بيروت)

يحيى بن معين : زَمْعَة بن صالح ضعيف الحديث(١٦٦٣)، وقد قال يحيى بن معين مرة زَمْعَة صويلح الحديث(١٦٦٤) ، وقال أبو داود صالح أحب إلي من زَمْعَة أنا لا أخرج حديث زَمْعَة(١٦٦٥)، وقال النَّسائي : زَمْعَة بن صالح ليس بالقوي مكي كثير الغلط عن الزهري(١٦٦٦) ، وقال أبو حاتم: زَمْعَة بن صالح ضعيف الحديث ووهيب أوثق منه (١٦٦٧) .

قال ابن حبان : وكان رجلا صالحا يهم ولا يعلم ، ويخطىء ولا يفهم حتى غلب في حديثه المناكير التي يرويها عن المشاهير، كان عبد

١٦٦٣ – من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال ، اسم المؤلف: يحيى بن معين ، (١ /٤٦/ت ٦٢)ط : دار المأمون للتراث (دمشق)

١٦٦٤ – تاريخ ابن معين (رواية الدوري) (٣ / ٧٥/ت ٣٠٢)

١٦٦٥ – سؤالات أبي عبيد الأجُرِي أبا داود سليمان بن الاشعث السجستاني(١/٣٩٥/ ت٧٧٠)

١٦٦٦ – الضعفاء والمتروكين للنسائي (١ /٤٣)

١٦٦٧ – الجرح والتعديل (٣ /٦٢٤/ت ٢٨٢٣)

الرحمن يحدث عنه ثم ترك(١٦٦٨)، وقال ابن عدي : ربما يهم في بعض ما يرويه وأرجو أن حديثه صالح لا بأس به(١٦٦٩)،وقال الجوزجاني زمعة بن صالح متماسك(١٦٧٠) ،وقال أحمد: زَمْعَة بن صالح اليماني ضعيف الحديث روى عنه وكيع وابن مهدي(١٦٧١)، وذكره العُقَيلي في الضعفاء الكبير(١٦٧٢)، وذكره الدار قُطْني في أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم حيث قال : زَمْعَة بن صالح مقرون بابن أبي حفصة(١٦٧٣)، وقال عمرو

١٦٦٨ – المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين (١ /٣١٢/ت٣٧٥)

١٦٦٩ – الكامل في الضعفاء (٣ /٢٣١/ت ٧٢٤)

١٦٧٠ – أحوال الرجال لإبراهيم بن يعقوب الجوزجاني أبو إسحاق ، (١ / ١٤٦/ت٢٥٥): مؤسسة الرسالة (بيروت)

١٦٧١ – العلل ومعرفة الرجال (٢ / ٥٣٠/ ت ٣٥٠٥)

١٦٧٢ – الضعفاء الكبير (٢ /٩٤/ت٥٥٣)

١٦٧٣ – ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم (٢ / ٨٨/ ت ٣٧٩)

بن علي فيه: ضعيف وقد روى عنه الثوري وابن مهدي وما سمعت يحيى ذكره قط وهو جائز الحديث مع الضعف الذي فيه(١٦٧٤)، وكناه الحاكم: أبا وهب، وقال: ليس بالقوي عندهم، وفي كتاب ابن الجارود : ضعيف، وفي موضع آخر: صويلح، وذكره البلخي في «جملة الضعفاء»، وقال الساجي: ليس بحجة في الأحكام(١٦٧٥). وذكره الذهبي في الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد(١٦٧٦) ، قال ابن المُلَقِن : وزمعة مختلف فيه(١٦٧٧)، وقال ابن حجر وزمعة وسلمة مختلف فيهما (١٦٧٨)،

١٦٧٤ – تهذيب الكمال (٩ /٣٨٨/ت ٢٠٠٣)

١٦٧٥ – إكمال تهذيب الكمال (٧٥/٥)

١٦٧٦ – معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد (١٠٩/١/ت ١٣٥)

١٦٧٧ – البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير لسراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي المعروف بابن الملقن(٥٩٥/١) ، ط : دار الهجرة للنشر والتوزيع – الرياض(السعودية)٠

١٦٧٨ – الأمالي المطلقة ، لأحمد بن حجر العسقلاني (٩١/١)، ط : المكتب الإسلامي – بيروت –

وضعفه ابن حجر في فتح الباري حيث قال : وفي سنده زمعة بن صالح وفيه ضعف(١٦٧٩) ، كما ضعفه أيضا في التلخيص الحبير(١٦٨٠)٠

****<u>الرأي الراجح في هذا الراوي</u>: صالح الحديث يكتب حديثه اعتبارًا ، وقول النسائي (ليس بالقوي) ليس بجرح مفسد(١٦٨١)، أما قول أبي حاتم وأحمد ضعيف الحديث فهذا إطلاق مردود ، أما ابن معين فقد تعارض عنه القولان ٠**

١٦٧٩ – فتح الباري شرح صحيح البخاري لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي (١١/ ٧٠)، ط : دار المعرفة (بيروت)٠

١٦٨٠ – تلخيص الحبير في أحاديث الرافعي الكبير (١ / ٤٨)

١٦٨١ – الموقظة في علم مصطلح الأثر ص(٨٢) ط: دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع (بيروت – لبنان)٠

٦- عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم أبو عبد الرحمن العُمَرِي

***قال ابن حجر**: عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، أبو عبد الرحمن العُمَرِي المدني ، ضعيف عابد ، من السابعة ،مات سنة إحدى وسبعين وقيل بعدها (م ٤)(١٦٨٢)

كيفية إخراج مسلم له: أخرج له مسلم حديثين:

الحديث الأول: في كتاب الحدود في أثناء الباب مقرونًا بجماعة منهم مالك

قال مسلم في صحيحه(١٦٨٣):حدثنا قُتيْبَةُ بن سعِيدٍ وابن رمْحٍ عن اللّيْثِ بن سعْدٍ ح وحدثنا زُهيْرُ ابن حرْبٍ وابن الْمُثنَّى قالا حدثنا يحيى وهو الْقطَّانُ ح وحدثنا ابن نُميْرٍ حدثنا أبي ح وحدثنا أبو بكْرِ بن أبي شيْبَةَ حدثنا علِيُّ بن مسْهِرٍ كلهم عن عبيد اللهِ ح وحدثني زُهيْرُ بن حرْبٍ حدثنا إسماعيل يعني بن عُليَّةَ ح وحدثنا أبو الرّبِيعِ وأبو كامِلٍ قالا حدثنا حمَّادٌ ح وحدثني محمد بن رافِعٍ حدثنا عبد الرّزَّاقِ أخبرنا سُفْيانُ عن أيُّوبَ

١٦٨٢ – تقريب التهذيب(١/٣٠٢-٣٠٣ /ت ٣٥٨٩)

١٦٨٣ – أخرجه مسلم في صحيحه ، كتَاب الْحدُودِ ، باب حدِّ السَّرقَةِ وَنصَابِهَا (٣ / ١٣١٤/ ح١٦٨٦)

السّخْتِيَانِيّ وأَيُّوبَ بن مُوسى وإسماعيل بن أُميَّةَ ح وحدثني عبد اللهِ بن عبد الرحمن الدّارِمِيُّ أخبرنا أبو نُعيْمٍ حدثنا سفْيَانُ عن أَيّوبَ وإسماعيل بن أمَيَّةَ وَعبَيْدِ اللهِ وَموسَى بن عقْبَةَ ح وحدثنا محمد بن رَافِعٍ حدثنا عبد الرّزَّاقِ أخبرنا ابن جرَيْجٍ أخبرني إسماعيل بن أمَيَّةَ ح وحدثني أبو الطَّاهرِ أخبرنا ابن وَهبٍ عن حَنظَلَةَ بن أبي سفْيَانَ الْجمَحِيّ وعبيد اللهِ بن عمَرَ وَمَالكِ بن أنَسٍ وَأسَامَةَ بن زَيدٍ اللَّيْثِيّ كلهم عن نَافعٍ عن ابن عمَرَ عن النبي ﷺ بمِثْلِ حديث يحيى عن مَالكٍ غير أنَّ بَعْضَهمْ قال: قِيمَتهُ وَبَعْضَهمْ قال : ثَمَنهُ ثلَاثَةُ دَرَاهمَ ٠

الحديث الثاني : في كتاب الآداب مقرونًا بأخيه عبيد الله بن عمر، قال مسلم في صحيحه(١٦٨٤)حدثني إِبرَاهِيمُ بن زِيادٍ وهو المُلَقَّبُ بِسبَلَانَ أخبرنا عبَّادُ بن عبَّادٍ عن عبيد اللهِ بن عُمرَ وأَخِيهِ عبد اللهِ سمِعَهُ مِنهُمَا سنَةَ أَربَعٍ وَأَربَعِينَ ومِائَةٍ يُحدِّثَانِ عن نافِعٍ عن ابن عُمرَ قال قال رسول اللهِﷺ :إنَّ أحَبَّ أَسمَائِكُمْ إلى اللهِ عبد اللهِ وَعَبدُ الرحمن٠

١٦٨٤ – أخرجه مسلم في صحيحه ، كتَاب الْآدابِ ، باب النّهْيِ عن التَّكَنّي بِأَبِي الْقَاسمِ وبَيَانِ ما يُسْتحَبُّ من الْأَسْمَاءِ (٣ / ١٦٨٢/ح ٢١٣٢)

أخرج له ابن خزيمة في صحيحه(١٦٨٥) في جماع أبواب صلاة العيدين الفطر والأضحى وما يحتاج فيهما من السنن ، في باب التكبير والتهليل في الغدو إلى المصلى في العيدين ان صح الخبر، فإن في القلب من هذا الخبر واحسب الحمل فيه على عبد الله بن عمر العمري إن لم يكن الغلط من ابن أخي ابن وهب ،

كما أخرج له (١٦٨٦) في أبواب الصلاة قبل الجمعة ، في باب ذكر شهود من كان خارج المدن الجمعة مع الامام إذا جمع في المدن إن صح الخبر فان في القلب من سوء حفظ عبد الله بن عمر العمري رحمه الله .

وأخرج له ابن حبان في صحيحه (١٦٨٧) كما في الإحسان ، ذكر الأمر للمرء أن يعلق من كل حائط من حوائطه قنوا في المسجد للمساكين، وقال أبو حاتم : عَبْدُ اللَّهِ هَذَا هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ حَفْصِ بْنِ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ من عباد أهل المدينة قد غلب عليه التقشف والعبادة حتى كان يقلب الأخبار ولا يعلم ، فلما كثر ذلك منه في أخباره، بطل الاحتجاج بآثاره واعتمادنا في هذا الخبر علي أخيه عبيد الله دونه .

١٦٨٥ – صحيح ابن خزيمة (٢ / ٣٤٣/ح١٤٣١)

١٦٨٦ – صحيح ابن خزيمة (٣ / ١٧٧/ح ١٨٦٠)

١٦٨٧ – صحيح ابن حبان كما في الإحسان(٨ / ٨٢/ح ٣٢٨٨)

كما أخرج له الحاكم في المستدرك على الصحيحين(١٦٨٨) ، وقال : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين فإنهما قد احتجا بعبد الله بن عمر العمري في الشواهد و لم يخرجاه، وعلق الذهبي في التلخيص : على شرط البخاري ومسلم.

وذكره الحاكم في المدخل إلى الصحيح فيمن عيب على مسلم اخراج حديثه ، حيث قال ذكره مسلم في شواهده وهو من جملة من غلب عليه الزهد فشغلته العبادة عن الاشتغال بحفظ الحديث وضبطه، لكن مسلم على أصله في أمثاله وأن يذكرهم عند الحاجة إلى روايتهم في المتابعة(١٦٨٩)

١٦٨٨ – المستدرك على الصحيحين للحاكم مع تعليقات الذهبي في التلخيص – (٤ / ٩٤/ ح ٤٣٣٢)

١٦٨٩ – المدخل إلى الصحيح للحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن حمدويه النيسابوري المتوفي سنه (٤٠٥هـ) مع التكميل والتوضيح للمدخل إلى الصحيح (١٣٧/٤ –١٣٨/ت٣٩)، ط : (دار الإمام أحمد للنشر والتوزيع والصويتات)

وأخرج له الترمذي في السنن (الجامع الصحيح) (١٦٩٠) ، قال أبو عيسى الترمذي : عبد اللهِ بن عمَرَ الْعمَرِيّ وَلَيسَ هو بالْقَوِيّ عنْدَ أَهلِ الحديث وَاضْطَرَبوا عنه في هذا الحديث ، وهو صَدوقٌ وقد تكَلَّمَ فيه يحيى بن سَعيدٍ من قبَلِ حفْظِهِ.

أقوال أهل العلم فيه :

قال ابن سعد : وكان كثير الحديث يستضعف (١٦٩١)، وقال عثمان الدارمي: قلت ليحيى عبد الله العمري ما حاله في نافع فقال: صالح (١٦٩٢) ، وقال يحيى بن معين: وعبدالله العمري صالح ليس به بأس(١٦٩٣)، وقال عبدالله بن أحمد سألته عن العمري عبد الله بن عمر

١٦٩٠ – السنن للترمذي كتاب أبواب الصلاة ، باب ما جاء في الوَقْتِ الأَوَّلِ من الفَضْلِ(١ / ٣٢٣/ح١٧٠)

١٦٩١ – الطبقات الكبرى (القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم) لمحمد بن سعد (١/ ٣٦٨)ط: مكتبة العلوم والحكم (المدينة المنورة).

١٦٩٢ – تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي) (١ /١٥٠/ت ٥٢٣)

١٦٩٣ – من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال (١/٥٦/ت١١٥)

بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب وهو أخو عبيد الله بن عمر فقال كذا وكذا وكأنه(١٦٩٤).

وذكر عبدالله العمري فلم يرضه وقال لين الحديث(١٦٩٥)، وترجم له البخاري في التاريخ الكبير وقال : عبد الله بن عمر بن حفص العمري مديني قرشي كان يحيى بن سعيد يضعفه(١٦٩٦)، قال محمد بن إسماعيل البخاري : عبد الله بن عمر العمري ذاهب لا أروي عنه شيئا(١٦٩٧)، وقال العِجْلي : لا بأس به مديني(١٦٩٨) ،وقال النسائي: ليس بالقوي(١٦٩٩)،وقال أبو حاتم : عبد الله العمرى أحب إلى من عبد

١٦٩٤ – العلل ومعرفة الرجال (٢ / ٥٠٧/س ٣٣٣٩)

١٦٩٥ – علل الحديث ومعرفة الرجال (١ /٦٧/ ت١١٧)

١٦٩٦ – التاريخ الكبير (٥ /١٤٥/ت ٤٤١)

١٦٩٧ – علل الترمذي الكبير (١ / ٣٨٩/ت٥٥)

١٦٩٨ – معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم (٢ /٤٨/ت ٩٣٧)

١٦٩٩ – الضعفاء والمتروكين للنسائي (١/ ٦١/ت ٣٢٥)

الله بن نافع يكتب حديثه ولا يحتج به(١٧٠٠)، وقال ابن حِبَّان: كان ممن غلب عليه الصلاح والعبادة حتى غفل عن ضبط الأخبار وجودة الحفظ للآثار فرفع المناكير في روايته فلما فحش خطؤه استحق الترك(١٧٠١) ، وقال ابن عدي : ولعبد الله بن عمر حديث صالح ، وأروي من رأيت عنه ابن وهب ووكيع وغيرهما من ثقات المسلمين وهو لا بأس به في رواياته ، وانما قالوا به لا يلحق أخاه عبيد الله والا فهو في نفسه صدوق لا بأس به(١٧٠٢)٠

وعن محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي أن عبد الله بن عمر العمري لم يتركه أحد إلا يحيى يعني القطان ، وزعموا أنه كان أكبر من عبيد الله إلا أنه كان ضريرا وزعموا أنه أخذ كتب عبيد الله

١٧٠٠ – الجرح والتعديل (٥ /١٠٩/ت٤٩٩)

١٧٠١ – المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين (٢ /٧/ت ٥٢٨)

١٧٠٢ – الكامل في ضعفاء الرجال (٤ /١٤٣/ت٩٧٦)

فرواها(١٧٠٣)،وقال يعقوب بن شيبة: ثقة صدوق في حديثه اضطراب ،وقال صالح جزرة لين مختلط الحديث(١٧٠٤)، وقال الخليلي : وأما اخوه عبد الله بن عمر فإنه مكثر عن نافع ولم يرضوا حفظه ولم يخرجه اصحاب الصحاح وروى عنه أكثر من روى عن اخيه وتأخر موته فأدركه القعنبي وابو نعيم(١٧٠٥) ، وفي " تاريخ نيسابور " للحاكم: سئل ابن مهدي عنه فقال: لا بأس به.

وقال أبو عمر بن دحية في كتاب " الانتصار لما صح في البسملة من الآثار ": وقد تكلم قوم في العمري وكلامهم فيه غير مقبول، وحديثه عند أهل النقد من أئمة النقل غير معلول فإنه إنما تكلم فيه من قبل

١٧٠٣ – ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه لعمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب البغدادي(٦٤/١)، ط : مكتبة أضواء السلف – الرياض (السعودية)

١٧٠٤ – تاريخ بغداد (١٩/١٠/ت ٥١٣٥)

١٧٠٥ – الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي القزويني أبو يعلى ، (٢٩٤/١)ط : مكتبة الرشد (الرياض)

حفظه وليس ذلك بجرح قادح ولا بطعن واضح وهو من علماء المسلمين وخيار عباد الله الصالحين (١٧٠٦)٠

وقال الذهبي في المغني : عبد الله بن عمر بن حفص العمري صدوق حسن الحديث(١٧٠٧)، وقال الذهبي في الميزان : صدوق في حفظه شيء روى عن نافع وجماعة(١٧٠٨)٠

قال ابن حجر : والعمري ضعيف (١٧٠٩)٠وقال أيضًا في التلخيص الحبير أثناء تعليقه علي حديث أَنَّهُ من روَايَةِ عبد اللهِ بن عُمرَ الْعُمَرِيِّ الْمُكبَّرُ الضَّعيفُ لا الْمُصغَّرُ الثِّقَةُ (١٧١٠)، وقال العيني عبد الله بن عمر العمري وهو مختلف في الاحتجاج به(١٧١١)٠

١٧٠٦ – إكمال تهذيب الكمال (٨/٧٥-٧٦ /ت ٣٠٧٧)

١٧٠٧ – المغني في الضعفاء (٢ / ٤٩٦/ ت ٣٢٨١)

١٧٠٨ – ميزان الاعتدال في نقد الرجال (٤ / ١٥١/ت٤٤٧٧)

١٧٠٩ – فتح الباري شرح صحيح البخاري (٩ / ٣٨٦)

١٧١٠ – تلخيص الحبير في أحاديث الرافعي الكبير(٢ / ٢٦٧)

١٧١١ – عمدة القاري شرح صحيح البخاري لبدر الدين محمود بن أحمد العيني (٧/٣٠٤) ، ط: دار إحياء التراث العربي (بيروت)

الرأي الراجح في هذا الراوي : صدوق حسن الحديث والله أعلم، وذلك لأنه قد حكم عليه بعض العلماء بأنه صدوق ،ومنهم من قال أنه لا بأس به ،وهم ابن معين وابن مهدي ،و ابن عدي، والعجلي ، والذهبي ،وأما يعقوب بن شيبة فقال: ثقة صدوق ، وذكر العيني أنه مختلف في الاحتجاج به ، والمختلف في الاحتجاج به حسن الحديث، وهذا كله يؤيد أن الراوي صدوق والله أعلم.

٧- عبد الكريم بن أبي المُخارق

قال ابن حجر :عبد الكريم بن أبي المُخارق (بضم الميم وبالخاء المعجمة) أبو أمية المعلم البصري ، نزيل مكة واسم أبيه قيس ، وقيل: طارق ، ضعيف ، له في البخاري زيادة في أول قيام الليل من طريق سفيان عن سليمان الأحول عن طاوس عن ابن عباس في الذكر عند القيام ، قال سفيان : زاد عبد الكريم فذكر شيئا وهذا موصول ، وعلم له المزي علامة التعليق وله ذكر في مقدمة مسلم ، وما روى له النَّسائي إلا قليلا ، من السادسة أيضا مات سنة ست وعشرين ، وقد شارك الجزري في بعض المشايخ فربما التبس به على من لا فهم له (خ م ل ت س ق)([1712]).

[1712] – تقريب التهذيب(١/٣٦٣/ت ٤٢٨١)

ورمز له المزي في تهذيب الكمال(خت م ل ت س ق)(١٧١٣) ، وكذلك ابن حجر في تهذيب التهذيب(١٧١٤)، أما في هدي الساري فقد رمز له ابن حجر (ت س ق)(١٧١٥)٠

قال ابن حجر : وما رقم المزي على اسمه علامة التعليق فليس بجيد لأن البخاري لم يعلق له شيئا ، بل هذه الكلمة الزائدة التي أشار إليها هي مسنده عنده إلى عبد الكريم ، وأما مسلم فقال المزي روى له في المتابعات وهذا الإطلاق يقتضي أنه أخرج له عدة أحاديث وليس كذلك ليس له في كتابه سوى موضع واحد ، وقد قيل أنه ليس هو أبا أمية وإنما هو الجزري(١٧١٦)٠

الزيادة التي أخرجها البخاري لعبد الكريم : قال سُفْيانُ : وزاد عبد الْكَرِيمِ أبو أُمَيَّةَ ولا حوْلَ ولا قُوّةَ إلا باللَّهِ ، قال سُفْيانُ ، قال سُلَيْمَانُ

١٧١٣ – تهذيب الكمال (١٨ /٢٥٩/ت ٣٥٠٦)

١٧١٤ – تهذيب التهذيب (٦ / ٣٣٥/ت٧١٩)

١٧١٥ – هدي السارس مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري (١ / ٤٢١)

١٧١٦ – تهذيب التهذيب (٦ /٣٣٦/ت ٧٢٠)

بن أبي مُسْلمٍ سَمعَهُ من طاووُسٍ عن ابن عبَّاسٍ رضي الله عنهما عن النبيﷺ (١٧١٧)٠

قال ابن حجر: فيعتذر عن البخاري في ذلك بأمرين :الأول: أنه إنما أخرج له زيادة في حديث يتعلق بفضائل الأعمال ٠والثاني: أنه لم يقصد التخريج له ، وإنما ساق الحديث المتصل وهو على شرطه ثم اتبعه بزيادة عبد الكريم لأنه سمعه هكذا ٠

وأما ما جزم به المقدسي في رجال الصحيحين(١٧١٨): أن الشيخين أخرجا لعبد الكريم هذا في كتاب الحج حديثه عن مجاهد عن ابن أبي ليلى عن علي (في جلود البدن) فهو وهم منه ، فإنه عند البخاري من رواية ابن جريج ومن رواية الثوري وكلاهما عن عبد الكريم ، فصرح في رواية ابن جريج بأنه الجزري ولم ينسبه في رواية الثوري، فأخرجه الإسماعيلي من طريق الثوري فقال: في رواية ابن عُلَية كلاهما

١٧١٧ – صحيح البخاري ، أبواب التهجد ، باب التَّهَجّدِ باللَّيْلِ وقوله عز وجل (وَمنْ اللَّيلِ فتَهَجَّدْ بهِ نَافلَةً لك)

(الإسراء ،٧٩)(١ / ٣٧٧/ح١٠٦٩)٠

١٧١٨ – رجال الصحيحين للمقدسي (١/٣٢٥)ط: دار الكتب العلمية (بيروت – لبنان)

عن عبد الكريم وصرح في كل من الروايتين أنه الجزري ، وأخرجه من رواية أبي خَيْثَمة زهير بن معاوية عن عبد الكريم ولم ينسبه لكن في سياقه ما يؤخذ منه أنه الجزري والله أعلم (١٧١٩)٠

قال العيني : وليس لعبد الكريم هذا في (صحيح البخاري) إلاَّ هذا الموضع ، ولم يقصد البخاري التخريج له ، فلأجل ذلك لا يعدونه من رجاله ، وإنما وقعت عنه زيادة في الخبر غير مقصودة بذاتها (١٧٢٠)٠

قال مسلم في صحيحه وحدثني محمد بن رافِعٍ وحَجَّاجُ بن الشّاعِرِ قالا حدثنا عبد الرّزَّاقِ قال قال معْمَرٌ ما رأيت أيُّوبَ اغْتابَ أحَدًا قطُّ إلا عبْدَ الْكرِيمِ يعني أبَا أُميَّةَ فإنه ذكَرَهُ ، فقال رحِمَهُ الله كان غير ثِقةٍ ، لقد سأَلَنِي عن حدِيثٍ لِعِكْرِمةَ ، ثمَّ قال سمعت عِكْرِمةَ حدثني الْفضْلُ(١٧٢١)٠

****أقوال أهل العلم فيه** :

١٧١٩ – تهذيب التهذيب (٦ /٣٣٦/ت ٧٢٠)

١٧٢٠ – عمدة القاري شرح صحيح البخاري(٧ / ١٦٨)

١٧٢١ – مقدمة صحيح مسلم(١ / ٢١)

قال ابن معين : عبد الكريم بن أبي المخارق البصري أبو أمية ليس بشيء(١٧٢٢)، وقال الدُّورِي : يحيى يقول عبد الكريم أبو أمية بصري ضعيف(١٧٢٣)، وقال الدُّورِي : حدثنا يحيى بن معين عن هشام بن يوسف عن معمر قال: قال أيوب لا تأخذ عن عبد الكريم أبي أمية فإنه ليس بثقة(١٧٢٤)، وترجم له البخاري في التاريخ الكبير ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلا(١٧٢٥)، وسئل أحمد عن عبد الكريم أبي أمية فقال: بصري نزل مكة وكان معلمًا وهو ابن أبي المخارق ، وكان ابن عيينة يستضعفه(١٧٢٦)، وقال الآجُرِي: سمعت أبا داود يقول مرجئة البصرة عبد الكريم أبو أمية وعثمان بن غياث والقاسم بن الفضل(١٧٢٧)،وقال

١٧٢٢ – تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي) (١ / ١٨٦/ ت ٦٨١)

١٧٢٣ – تاريخ ابن معين (رواية الدوري) (٤ / ١٢٤/ ت ٣٤٩٩)

١٧٢٤ – المرجع السابق (٤ / ٣٣٤٧/٩٩)

١٧٢٥ – التاريخ الكبير (٦ /٨٩/ت ١٧٩٧)

١٧٢٦ – العلل ومعرفة الرجال (١ / ٤٠١/ س ٨٢٠)

١٧٢٧ – سؤالات أبي عبيد الآجري (١ / ٢٩٢/ س ٤٢٤)

الترمذي : عبد الْكَرِيمِ بن أبي الْمخَارِقِ وهو ضَعيفٌ عنْدَ أَهلِ الحديث ضعَّفَهُ أَيّوبُ السَّخْتيَانِيُّ وتَكَلَّمَ فيه(١٧٢٨) .

وقال النَّسائي : عبد الكريم بن أبي المخارق أبو أمية البصري متروك الحديث (١٧٢٩) ، وقال ابن أبي حاتم : سألت أبى عن عبد الكريم أبى أمية فقال: ضعيف الحديث ، وقال أبو زُرْعة : لين (١٧٣٠) ، وقال ابن حبان : وكان فقيهًا يقول بالإرجاء وكان كثير الوهم فاحش الخطأ فيما يروي فلما كثر ذلك في روايته بطل الاحتجاج بأخباره(١٧٣١)، وقال ابن عدي : والضعف بين على كل ما يرويه(١٧٣٢)، وقال الدار قُطْني :متروك(١٧٣٣).وقال الخليلي : عبد الكريم ابن أبي المخارق

١٧٢٨ – السنن للترمذي (الجامع الصحيح) (١ / ١٧–١٨)

١٧٢٩ – الضعفاء والمتروكين للنسائي (١ /٧٢/ ت ٤٠١)

١٧٣٠ – الجرح والتعديل (٦ /٥٩/ت٣١١)

١٧٣١ – المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين (٢ /١٤٤/ت٧٥٢)

١٧٣٢ – الكامل في ضعفاء الرجال (٥ / ٣٤٠/ت١٤٩٦)

١٧٣٣ – تهذيب التهذيب (٦/٣٣٦/ت٧١٩)

المعلم يكنى أبا امية من اهل البصرة ضعيف روى عنه مالك ولا يروي عن ضعيف غيره (١٧٣٤)،وقال البيهقي : عبد الكريم بن أبي المخارق ضعيف(١٧٣٥)، وقال في موضع آخر : عبد الكريم بن أبي المخارق أبو أمية غير محتج به(١٧٣٦)،وقال ابن عبد البر: وعبد الكريم هذا ضعيف لا يختلف أهل العلم بالحديث في ضعفه إلا أن منهم من يقبله في غير الأحكام خاصة ، ولا يحتج به على حال، وقال أيضًا : وكان مؤدب كتاب وكان حسن السمت غر مالكا منه سمته ولم يكن من أهل بلده فيعرفه كما غر الشافعي من إبراهيم بن أبي يحيى حذقه وبناهته فروى عنه ، وهو أيضا مجتمع على تجريحه وضعفه ، ولم يخرج مالك عن عبد الكريم بن أبي المخارق حكمًا في موطئه ، وإنما ذكر فيه عنه ترغيبًا وفضلا(١٧٣٧)

١٧٣٤ – الإرشاد في معرفة علماء الحديث (١ / ٢١٤)

١٧٣٥ – سنن البيهقي الكبرى لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي (١/١٠٢/ح٤٩٦)ط : مكتبة دار الباز (مكة المكرمة)

١٧٣٦ – سنن البيهقي الكبرى (١ / ٣١٧/ح١٤١٨)

١٧٣٧ – التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري

قال الحافظ أبو محمد عَبد الله بن أحمد بن سَعِيد بن يربوع الاشبيلي : بين مسلم جرحه في صدر كتابه ، وأما البخاري ، فلم ينبه من أمره على شيء فدل أنه عنده على الاحتمال ، لأنه قد قال في "التاريخ" : كل من لم ابين فيه جرحه فهو على الاحتمال ، وإذا قلت : فيه نظر ، فلا يحتمل (١٧٣٨)، وقال الذهبي : عبد الكريم بن أبي المخارق لين (١٧٣٩)، وقال الذهبي في تاريخ الإسلام : وقد استشهد به البخاري في صحيحه وخرج له مسلم متابعة(١٧٤٠)، وقال الذهبي في السير: ضعيف الحديث وكان يرى الارجاء مع تعبد وخشوع(١٧٤١)٠

وقال السعدي: كان غير ثقة، فرحم الله مالكا وغفر له أظنه اغتر بكسائه، وفي كتاب " الضعفاء " لابن الجارود، وابن شاهين: ضعيف،

(٢٠/ ٦٥)، ط : وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية (المغرب)٠

١٧٣٨ – تهذيب الكمال (١٨ /٢٦٥/ت ٣٥٠٦)

١٧٣٩ – المقتنى في سرد الكنى للذهبي (١ /٩٤/ت ٤٩١) ط :الجامعة الإسلامية بالمدينة (المدينة المنورة – السعودية)

١٧٤٠ – تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام للذهبي (١٦٧/٨) ط : دار الكتاب العربي (لبنان/ بيروت)

١٧٤١ – سير أعلام النبلاء (٦ /٨٣/ت ١٩)

وقال أيوب: لا يحمل عنه، وقال أبو حمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم، وذكره البَرْقي في " طبقة من نسب إلى الضعف ممن احتملت روايته، وقال أبو بسطام شعبة: اكتبوا عنه فإنه رجل شريف لا يكذب، وقال الساجي: فيه ضعف وليس بحجة في الأحكام(١٧٤٢)٠

وقال ابن حجر :عبد الكريم بن أبي المخارق أحد الضعفاء ولم يخرج له البخاري شيئا مسندًا (١٧٤٣)، وقال في الفتح : قوله عن عبد الكريم الجزري هو ابن مالك وهو ثقة ، وفي طبقته عبد الكريم بن أبي المخارق وهو ضعيف(١٧٤٤) ، وقال في التلخيص الحبير : وفي سنَدِهِ عبد الْكرِيمِ بن أبي الْمُخارِقِ : وهو متْرُوكٌ(١٧٤٥)

<u>الرأي الراجح في هذا الراوي</u> : عبد الكريم بن أبي المخارق : ضعيف الحديث وقد ذكره أبو الوليد الباجي في رجال البخاري من أجل زيادة وقعت في حديث سفيان بن عيينة ، ولم يقصد البخاري الاحتجاج به ، ولا التخريج له ، وإنما ساق الحديث المتصل وهو على شرطه ثم اتبعه

١٧٤٢ – إكمال تهذيب الكمال(٨/٢٩٣-٢٩٤/ت٣٣١٩)

١٧٤٣ – فتح الباري شرح صحيح البخاري (٧ / ٢٩٠)

١٧٤٤ – المرجع السابق (٨ / ٧٢٤/ح ٦٧٥)

١٧٤٥ – تلخيص الحبير في أحاديث الرافعي الكبير(١/١٩٥)

بزيادة عبد الكريم لأنه سمعه هكذا ، وعلم المزي في التهذيب على ترجمته علامة تعليق البخاري وليس ذلك بجيد منه(١٧٤٦)، أما بالنسبة لمسلم فقد قال الحافظ أبو محمد المنذري : لم يخرج له مسلم شيئا أصلا لا متابعة ولا غيره ، وإنما أخرج لعبد الكريم الجزري(١٧٤٧)٠

٨- عبيد الله بن سعيد بن مسلم الجُعْفي(١٧٤٨)

قال ابن حجر : عبيد الله بن سعيد بن مسلم الجعفي ، أبو مسلم الكوفي قائد الأعمش ، ضعيف ، من السابعة (خت)(١٧٤٩)٠

****أخرج له البخاري تعليقًا** : الحديث المعلق تابع لحديث (٥٩٤٩)

١٧٤٦ – هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري (٤٢١/١)

١٧٤٧ – تهذيب التهذيب (٣٣٦/٦/ت ٧٢٠)

١٧٤٨ – الجعفي: بضم الجيم وسكون العين المهملة وفي آخرها الفاء، هذه النسبة إلى القبيلة ، وهي جعفى بن سعد العشيرة ١٠الأنساب للسمعاني (٢ / ٦٧-٦٨)

١٧٤٩ – تقريب التهذيب(٣٧٦/١/ ت ٤٤٢٥)

قال البخاري في صحيحه (١٧٥٠) ، حدثنا أَحمَدُ بن يونُسَ حدثنا أبو شِهابٍ عن الأَعْمَشِ عن عُمارَةَ بن عُمَيرٍ عن الحَارِثِ بن سُوَيدٍ حدثنا عبد اللهِ بن مَسعُودٍ حَدِيثَينِ أَحَدُهُمَا : عن النبي (صلى الله عليه وسلم) وَالآخَرُ عن نَفسِهِ قال: إنَّ المُؤْمِنَ يرَى ذُنُوبهُ كأَنَّهُ قاعِدٌ تَحتَ جبَلٍ يخَافُ أنْ يقَعَ عليه وإنَّ الفَاجِرَ يرَى ذُنُوبهُ كذُبَابٍ مرَّ على أَنفِهِ ، فقال بِهِ هكذا ، قال أبو شِهابٍ بيده فَوقَ أَنفِهِ ، ثمَّ قال للَّهُ أَفرَحُ بِتَوبَةِ العبد من رجُلٍ نزَلَ مَنزِلًا وبِهِ مَهلَكَةٌ ومَعَهُ راحِلَتُهُ عليها طعَامُهُ وشَرَابُهُ ، فوَضَعَ رأْسَهُ فنَامَ نوْمَةً فاسْتَيْقَظَ ، وقد ذهَبَتْ راحِلَتُهُ حتى اشْتدَّ عليه الْحرُّ والْعَطَشُ ، أو ما شاءَ الله قال: أرْجِعُ إلى مكَانِي فرَجَعَ فنَامَ نوْمَةً ثمَّ رفَعَ رأْسَهُ فإذا راحِلَتُهُ عِنْدهُ. تابَعَهُ أبو عوَانَةَ وجَرِيرٌ عن الْأعْمَشِ .وقال أبو أُسامَةَ حدثنا الْأعْمَشُ حدثنا عُمارَةُ سمعت الْحارِثَ ، وقال شُعْبةُ وأبو مسْلِمٍ عن الْأعْمَشِ عن إبراهيم التّيْمِيّ عن الْحارِثِ بن سُويْدٍ وقال أبو مُعاوِيَةَ حدثنا الْأعْمَشُ عن عُمارَةَ عن الْأسْوَدِ عن عبد اللهِ وعَنْ إبراهيم التّيْمِيّ عن الْحارِثِ بن سُويْدٍ عن عبد اللهِ.

..وهكذا أخرج له البخاري تعليقًا بصيغة الجزم مقرونًا بشعبه وهو ثقة ثبت.

وقال شُعْبة وأبو مسلم : زاد المستملي في روايته عن الفربري اسمه عبيد الله أي بالتصغير كوفي قائد الأعمش، واسم أبيه سعيد بن مسلم

١٧٥٠ – صحيح البخاري ، كتاب الدعوات ، باب التَّوبَةِ (٥/ ٢٣٢٤)

كوفي ضعفه جماعة ، لكن لما وافقه شعبة ترخص البخاري في ذكره ، وقد ذكره في تاريخه وقال في حديثه نظر(١٧٥١)

قال ابن حجر : يعني أن أبا معاوية خالف الجميع فجعل الحديث عند الأعمش عن عمارة بن عمير وإبراهيم التيمي جميعًا ، لكنه عند عمارة عن الأسود وهو ابن يزيد النخعي ، وعند إبراهيم التيمي عن الحارث بن سويد ، وأبو شهاب ومن تبعه جعلوه عند عمارة عن الحارث بن سويد ، ورواية أبي معاوية لم أقف عليها في شيء من السنن والمسانيد على هذين الوجهين ، والراجح من الاختلاف كله ما قال أبو شهاب ومن تبعه ولذلك اقتصر عليه مسلم ، وصدر به البخاري كلامه فأخرجه موصولا ، وذكر الاختلاف معلقًا كعادته في الإشارة إلى ان مثل هذا الخلاف ليس بقادح(١٧٥٢)، وقد وصل ابن حجر هذا الحديث المعلق في تغليق التعليق فقد رواه أحمد في مسنده وهكذا رواه الإمام إسحاق بن راهويه في مسنده ، ورواه النَّسائي عن أحمد بن حرب الموصلي عن أبي معاوية(١٧٥٣)٠

١٧٥١ - فتح الباري شرح صحيح البخاري (١٠٧/١١)

١٧٥٢ – فتح الباري شرح صحيح البخاري (١٠٧/١١)

١٧٥٣ – تغليق التعليق على صحيح البخاري (١٣٧/٥–١٣٨)

**وأخرج له الحاكم في المستدرك على الصحيحين وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه ، وقال الذهبي في التلخيص : أبو مسلم لم يخرجوا له(١٧٥٤)٠

أقوال أهل العلم فيه:

ترجم له البخاري في التاريخ الكبير ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلا(١٧٥٥)، كما ترجم له ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلا(١٧٥٦) ، وذكره ابن حِبَّان في الثقات وقال: يخطيء (١٧٥٧)، وقال ابن حِبَّان في المجروحين : وعبيد الله بن سعيد قائد الأعمش كثير الخطأ فاحش الوهم ينفرد عن الأعمش ويغره بما لا يتابع

١٧٥٤ – المستدرك على الصحيحين للحاكم مع تعليقات الذهبي في التلخيص – (٤ / ٢٥٥/ح٤٧٢٧)

١٧٥٥ – التاريخ الكبير (٥/ ٣٨٣/ت ١٢٢٦)

١٧٥٦ – الجرح والتعديل (٥ /٣١٧/١٥٠٦ت)

١٧٥٧ – الثقات (٧ / ١٤٧/ت ٩٤٠٢)

عليه(١٧٥٨)،وقال أبو جعفر العُقَيْلي: روى عنه جماعة من أئمة الحديث وحفاظه، وهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه، وذكره ابن خَلْفُون في كتاب " الثقات (١٧٥٩)، وقال البخاري : في حديثه نظر(١٧٦٠) ، وَقَال أبو عُبَيد الآجُرِي عَن أبي داود : قائد الأعمش عنده أحاديث موضوعة (١٧٦١).

الرأي الراجح في هذا الراوي : صالح الحديث وهو من يكتب حديثه للاعتبار ، فلما وافقه شعبة ترخص البخاري في ذكره ، وهكذا أخرج له البخاري تعليقًا بصيغة الجزم حيث قال (وقال شُعْبةُ وأبو مسْلِمٍ)

وأبو مسلم هو (عبيد الله بن سعيد)، وقرنه البخاري بشعبة وهو إمام ثقة ولذا ترخص البخاري في ذكره ، أما قول البخاري (في حديثه نظر)

١٧٥٨ – المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين (١/٢٣٩/ت٢١٦)

١٧٥٩ – إكمال تهذيب الكمال (٩/٢٢/ت ٣٤٤٣)

١٧٦٠ – تهذيب الكمال (١٩/٤٩/ت ٣٦٣٨)

١٧٦١ – سؤالات الآجري أبا داود السجستاني(١/١٨٣/ت١٢٥)

فقد قال المعلمي في التنكيل : وقوله « في حديثه نظر » « تشعر بأنه صالح في نفسه وإنما الخلل في حديثه لغفلة أو سوء حفظ »(١٧٦٢) .

١٧٦٢ – التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الاباطيل للمعلمي (٤١٢/١)

ط: (المكتب الاسلامي)

٩ - عُبَيدَةُ بنُ مُعتِبٍ الضبي

قال ابن حجر: عُبَيدَةُ بنُ مُعتِبٍ (بكسر المثناة الثقيلة بعدها موحدة) الضبي أبو عبد الرحيم الكوفي الضرير ، ضعيف واختلط بأخرة ، من الثامنة ،وما له في البخاري سوى موضع واحد في الأضاحي (خت د ت ق)(١٧٦٣) .

قال ابن حجر : لم يذكره البخاري الا في موضع واحد في الأضاحي. قال عقب: حديث مطرف عن الشعبي عن البراء بن عازب تابعه عبيدة عن الشَّعْبيِّ(١٧٦٤).

وأخرج له الترمذي في السنن(الجامع الصحيح) وحسن حديثه ، حيث قال أبو عيسَى: هذا حَديثٌ حسَنٌ ، وقد روي عن مُعاذَةَ عن عائِشَةَ أَيضًا وَعُبَيدَةُ هو بن مُعتِّبٍ الضّبِّيُّ الكُوفِيُّ يُكنَى أبَا عبد الكَرِيمِ(١٧٦٥).

١٧٦٣ – تقريب التهذيب (١/٣٨٧/ت ٤٥٥٠)

١٧٦٤ – عقب حديث رقم (٥٢٣٦) كتاب الأضاحي ، باب قَولِ النبي (صلى الله عليه وسلم) لأَبِي بُرْدَةَ ضحِّ بالْجَذَعِ من المَعَزِ ولَنْ تَجْزيَ عن أحَدٍ بَعدَكَ ، صحيح البخاري (٥ / ٢١١٢)

١٧٦٥ – الجامع الصحيح سنن الترمذي ، كتاب الصوم ، باب ما جاء في قضَاءِ الْحَائضِ الصّيَامَ دونَ الصّلَاةِ

قال ابن حجر : وعبيدة ضعيف جدًا قد اتفق أئمة النقل على تضعيفه إلا أنهم لم يتهموه بالكذب ولحديثه أصل من حديث معاذة عن عائشة – رضي الله تعالى عنها . مخرج في الصحيح (١٧٦٦) فلهذا وصفه بالحسن (١٧٦٧).

(٣ / ١٥٤/ح ٧٨٧) قال الترمذي في السنن: حدثنا عَليُّ بن حُجرٍ أخبرنا عَليُّ بن مُسْهرٍ عن عُبيْدَةَ عن إبراهيم عن الْأَسْوَدِ عن عَائشَةَ قالت: كنا نَحيضُ على عهْدِ رسول اللهِ (ﷺ) ثمَّ نطْهُرُ فيَأْمُرُنَا بقَضَاءِ الصّيَامِ ولا يأْمُرُنَا بقَضَاءِ الصّلَاةِ .

١٧٦٦ – قال البخاري في صحيحه : حدثنا مُوسى بن إسْمَاعِيلَ قال حدثنا همَّامٌ قال حدثنا قتَادَةُ قال حَدَّثَتْني مُعاذَةُ أنَّ امْرأَةً قالت لعَائِشَةَ أَتَجْزي إحْدَانَا صلَاتَهَا إذا طهُرَتْ ، فقالت أَحَرُوريَّةٌ أنْتِ كنا نَحيضُ مع النبي)(ﷺ) فلا يأْمُرُنَا بهِ أو قالت فلا نفْعَلُهُ .(صحيح البخاري، كتاب الحيض ، باب لا تَقْضي الْحَائضُ الصّلَاةَ (١ / ١٢٢/ ح ٣١٥) كما أخرجه مسلم في صحيحه كتاب الحيض ،باب وجُوبِ قضَاءِ الصَّومِ على الْحَائضِ دونَ الصّلَاةِ(١ / ٢٦٥/ح ٣٣٥)

١٧٦٧ – النكت على كتاب ابن الصلاح لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني

(١ / ٣٩٢) ، ط : دار الراية للنشر والتوزيع (الرياض)

**** أقوال أهل العلم فيه:**

قال ابن سعد : عبيدة بن معتب الضبي ويكنى أبا عبد الكريم وكان مكفوفًا وكان ضعيفًا جدًا وقد روى عنه سفيان الثوري(١٧٦٨)، وقال ابن معين : عبيدة بن معتب روى عن إبراهيم ليس بشيء (١٧٦٩) ، وقال أحمد بن حنبل : يقول ترك الناس حديث عبيدة الضبي وهو عبيدة بن معتب(١٧٧٠)٠

وقال علي بن مسلم حدثنا أبو داود عن شُعْبة أخبرني عبيدة قبل أن يتغير(١٧٧١) ، وقال محمد بن إسماعيل البخاري : وعبيدة بن معتب الضبي يكنى أبا عبد الكريم وهو قليل الحديث وأنا أروي عنه (١٧٧٢)، وقال يعقوب الفَسوي : حدثت عن سفيان عن عبيدة بن معتب الضبي وحديثه لا يسوى شيئا ، وكان الثوري إذا حدث عنه كناه ، وقال أبو عبد

١٧٦٨ – الطبقات الكبري (٦ /٣٥٥)

١٧٦٩ – من كلام أبي زكريا في الرجال (١ /٦٠/ت ١٣٥)

١٧٧٠ – العلل ومعرفة الرجال (٢ / ٥٤٩/ت ٣٦٠٢)

١٧٧١ – التاريخ الكبير (٦ / ١٢٧/١٩٢٥)

١٧٧٢ – علل الترمذي (١ / ١٢٦)

الكريم ولا يكاد سفيان يكنى رجلا إلا وفيه ضعف يكره أن يظهر اسمه فينفر منه الناس(١٧٧٣)، وقال النَّسائي عبيدة بن معتب ضعيف وكان قد تغير(١٧٧٤)،وقال ابن خُزَيمة : وعبيدة بن معتب رحمه الله ليس ممن يجوز الاحتجاج بخبره عند من له معرفة برواية الأخبار(١٧٧٥)، وذكره العُقَيلي في الضعفاء(١٧٧٦) ، وقال أبو حاتم : ضعيف الحديث ، وقال أبو زُرْعة :ليس بقوي(١٧٧٧) ، وقال ابن حِبَّان : كان ممن اختلط بأخرة حتى جعل يحدث بالأشياء المقلوبة عن أقوام أئمة ولم يتميز حديثه القديم من حديثه الجديد فبطل الاحتجاج به(١٧٧٨)، وقال ابن عدي : وهو مع

١٧٧٣ – المعرفة والتاريخ ، لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي(٣/٢١٤) ، ط : دار الكتب العلمية – بيروت

١٧٧٤ – الضعفاء والمتروكين للنسائي (١ /٧٣/ت ٤٠٥)

١٧٧٥ – صحيح ابن خزيمة (٢ / ٢٢٢)

١٧٧٦ – الضعفاء الكبير(٣/١٢٩/ت١١١٤)

١٧٧٧ – الجرح والتعديل (٦ / ٩٤/ ت ٤٨٧)

١٧٧٨ – المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين (٢ /١٧٣/ت ٧٩٨)

ضعفه يكتب حديثه(١٧٧٩)،وقال عثمان بن أبي شيبة :عبيدة بن معتب لا بأس به(١٧٨٠) ،وقال الدار قُطْني : ضَعِيفٌ لا يَقُومُ بِهِ حُجَّةٌ (١٧٨١)، وقال النووي : قوله (حدِيثَ ثَلَاثَةٍ لا تَكتُبْ حدِيثَ عُبَيدَةَ بن مُعتِّبٍ والسَّرِيِّ بن إسماعيل ومُحَمَّدِ بن سالِمٍ) هؤلاء الثلاثة مشهورون بالضعف والترك (١٧٨٢)، وذكره خليفة بن خياط في الطبقة السادسة من أهل الكوفة، وقال أبو أحمد الحاكم: تغير بآخره فتركوه، وقال الساجي : صدوق سيئ الحفظ، يضعف عندهم، نهى عنه ابن المبارك، وقال البَرْقي: ليس به بأس، وذكره ابن الجارود، وأبو العرب في جملة الضعفاء والحاكم في " الثقات(١٧٨٣)٠

**** <u>الرأي الراجح في هذا الراوي</u>: هو مع ضعفه يكتب حديثه ولا يحتج به إذا انفرد ، والمعنى أنه لا يحتج به إذا انفرد بالرواية؛ وليس له**

١٧٧٩ – الكامل في الضعفاء (٥ /٣٥٣/ت ١٥١٢)

١٧٨٠ – تاريخ أسماء الثقات (١ / ١٦٧/ت ٩٨١)

١٧٨١ – العلل الواردة في الأحاديث النبوية (١٤ / ٢٧١)

١٧٨٢ – المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (١/ ١٢٣)

١٧٨٣ – إكمال تهذيب الكمال ٩/١١٦-١١٧/ت٣٥٥٢

متابع يقويه؛ فيكتب حديثه للاعتبار به في المتابعات والشواهد؛ أما إذا انفرد فحديثه لا يحتج به.

١٠- علي بن زيْدِ بن جُدْعانَ التيمي

قال ابن حجر : علي بن زيد بن عبد الله بن زهير بن عبد الله بن جدعان التيمي البصري أصله حجازي، وهو المعروف ب علي بن زيد بن جدعان ينسب أبوه إلى جد جده ، ضعيف ، من الرابعة ، مات سنة إحدى وثلاثين وقيل قبلها (بخ م ٤)(١٧٨٤).

****كيفية إخراج مسلم له** : قال مسلم في صحيحه (١٧٨٥) وحدثنا هدَّابُ بن خَالدٍ الْأَزْديُّ حدثنا حمَّادُ بن سلَمَةَ عن عَليِّ بن زيْدٍ وَثَابتٍ الْبُنَانيِّ عن أنَسِ بن مَالكٍ أنَّ رسُولَ اللهِ ﷺ أُفْرِدَ يوم أحُدٍ في

١٧٨٤ – تقريب التهذيب (١/٤١٣ /ت ٤٨٧٨)

١٧٨٥ – أخرجه مسلم في صحيحه ، كتاب الجهاد والسير ، باب غزْوَةِ أحُدٍ،

(٣ /١٤١٥/ ح١٧٨٩)

سبْعَةٍ من الْأَنْصَارِ ورَجُلَيْنِ من قُرَيْشٍ ، فلما رَهقُوهُ(١٧٨٦)، قال: من يرُدُّهُمْ عنَّا ولَهُ الْجنَّةُ أو هو رَفيقِي في الْجنَّةِ ، فتَقَدَّمَ رجُلٌ من الْأَنْصَارِ فقَاتَلَ حتى قُتلَ ثمَّ رَهقُوهُ أيْضًا ، فقال من يرُدُّهُمْ عنَّا ولَهُ الْجنَّةُ أو هو رَفيقِي في الْجنَّةِ ، فتَقَدَّمَ رجُلٌ من الْأَنْصَارِ فقَاتَلَ حتى قُتلَ ، فلم يزَلْ كَذَلكَ حتى قُتلَ السّبْعَةُ ، فقال رسول اللهِﷺ لصَاحِبَيْهِ ما أنْصَفْنَا أصْحَابَنَا

٠٠وقد تبين من إخراج مسلم له أنه أخرج له اعتبارًا حيث أخرج لعلي بن زيد مقرونًا بثابت البُنَاني٠

وأخرج له ابن خزيمة في صحيحه (١٧٨٧) ، كتاب الإمامة في الصلاة وما فيها من السنن ، باب امامة المسافر المقيمين واتمام المقيمين صلاتهم بعد فراغ الإمام ان ثبت الخبر فان في القلب من علي بن زيد بن جدعان ، وإنما خرجت هذا الخبر في هذا الكتاب لأن هذه مسألة لا يختلف العلماء فيها ٠

١٧٨٦ – فلما رهقوه : أي قربوا منه ، ومنه المراهق وهو الذي قارب الحلم ، (وأرهقنا الصلاة) أي: أخرناها حتى كادت تقرب من الأخرى تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم لمحمد بن أبي نصر فتوح بن عبد الله بن فتوح بن حميد بن يصل الأزدي الحميدي(١/٢٦٥) ، دار النشر : مكتبة السنة (القاهرة – مصر)

١٧٨٧ – صحيح ابن خزيمة (٣ / ٧٠ /ح ١٦٤٣)

وأخرج له الحاكم في المستدرك علي الصحيحين(١٧٨٨) ،كتاب تواريخ المتقدمين من الأنبياء والمرسلين ، ذكر إسحاق بن إبراهيم صلوات الله وسلامه عليهما، قال الحاكم : هذا حديث صحيح رواه الناس عن علي بن زيد بن جدعان تفرد به ، سكت عنه الذهبي في التلخيص.

وأخرج له أيضًا الحاكم في المستدرك علي الصحيحين(١٧٨٩) ، في كتاب الفتن والملاحم وقال الحاكم : هذا حديث تفرد بهذه السياقة علي بن زيد بن جدعان القرشي عن أبي نضرة والشيخان رضي الله عنهما لم يحتجا بعلي بن زيد، قال الذهبي في التلخيص : ابن جدعان صالح الحديث.

وأخرج له أيضا الحاكم في المستدرك على الصحيحين (١٧٩٠) في كتاب الأهوال، وقال الحاكم : رواة هذا الحديث عن آخرهم محتج بهم غير

١٧٨٨ – المستدرك على الصحيحين للحاكم مع تعليقات الذهبي في التلخيص

(٣ / ٤٥١/ ح٤٠٤١)

١٧٨٩ – المستدرك على الصحيحين للحاكم مع تعليقات الذهبي في التلخيص (٤/٥٥١ /ح٨٥٤٣)

١٧٩٠ – المرجع السابق(٧ / ١٧٦-١٧٧/ح ٨٦٩٩)

علي بن زيد بن جدعان القرشي ،وقال الذهبي في التلخيص : إسناده قوي .

** أقوال أهل العلم فيه :

قال ابن سعد : وكان كثير الحديث وفيه ضعف ولا يحتج به (١٧٩١) ، وقال عثمان الدارمي عن يحيى بن معين : ليس بذاك القوي(١٧٩٢) ، وقال أحمد بن حنبل : علي بن زيد بن جدعان ليس هو بالقوي قد روى الناس عنه(١٧٩٣)، وترجم له البخاري في التاريخ الكبير ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلا(١٧٩٤) ، وقال العِجْلي : بصرى يكتب حديثه وليس بالقوي وكان يتشيع ، وقال مرة: لا بأس به(١٧٩٥) ، وذكره العُقَيْلي في

١٧٩١ – الطبقات الكبرى (٧ / ٢٥٢)

١٧٩٢ – تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي) (١ / ١٤١/ ت٤٧٢)

١٧٩٣ – مسائل الإمام أحمد رواية ابنه أبي الفضل صالح (٣ / ٤١/ س١٢٩٢)

١٧٩٤ – التاريخ الكبير (٦ /٢٧٥/ت ٢٣٨٩)

١٧٩٥ – معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم

الضعفاء(١٧٩٦) ، وقال أبو حاتم : ليس بقوي يكتب حديثه ولا يحتج به وهو أحب إلى من يزيد بن أبى زياد وكان ضريرا وكان يتشيع ، وقال أبو زُرْعة ليس بقوي(١٧٩٧)، وقال شُعْبة : ثنا على بن زيد وكان رفاعا (١٧٩٨) (أي يرفع الشيء الذي يوقفه غيره)(١٧٩٩)، وقال ابن حبان : كان شيخا جليلا ، وكان يهم في الأخبار ويخطيء في الآثار حتى كثر ذلك في أخباره ، وتبين فيها المناكير التي يرويها عن المشاهير فاستحق ترك الاحتجاج به(١٨٠٠) ، وقال ابن عدي : ولعلي بن زيد غير ما ذكرت من الحديث أحاديث صالحة ولم أر أحدا من البصريين وغيرهم

(٢/١٥٤ / ت ١٢٩٨)

١٧٩٦ – الضعفاء الكبير (٣ /٢٣١/ ت ١٢٣١)

١٧٩٧ – الجرح والتعديل (٦ /١٨٦/ت١٠٢١)

١٧٩٨ – المرجع السابق (٦ /١٨٦/ت١٠٢١)

١٧٩٩ – الاغتباط لمعرفة من رمي بالاختلاط ، لإبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي (٦٣/١) ط : الوكالة العربية (الزرقاء)٠

١٨٠٠ – المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين (٢ /١٠٣/ت٦٧٣)

امتنعوا من الرواية عنه وكان يغالي في التشيع في جملة أهل البصرة ، ومع ضعفه يكتب حديثه(١٨٠١).

وقال الدار قُطْني : لا يترك عندي فيه لين(١٨٠٢) ، وقال البيهقي : وعلي بن زيد لا يحتج بحديثه(١٨٠٣) ، وقال البيهقي في موضع آخر : تفرد به علي بن زيد بن جدعان وليس بالقوي(١٨٠٤)،وقال يعقوب بن شيبة: ثقة صالح الحديث وإلى اللين ما هو وقال الجوزجاني : واهي الحديث ضعيف وفيه ميل عن القصد لا يحتج بحديثه ،وقال الحاكم أبو أحمد ليس بالمتين عندهم ، وقال الساجي : كان من أهل الصدق ويحتمل لرواية الجلة عنه وليس يجري مجرى من أجمع على ثبته(١٨٠٥

١٨٠١ – الكامل في الضعفاء (٥ /١٩٥-٢٠٠/ ت ١٣٥١)

١٨٠٢ – سؤالات البرقاني للدار قطني ، لعلي بن عمر أبو الحسن الدار قطني البغدادي(١ /٥٢/ س٣٦١) ، ط : كتب خانه جميلي (باكستان)

١٨٠٣ – سنن البيهقي الكبرى (١ / ١٦٣/ح ٧٤٤)

١٨٠٤ – المرجع السابق (١ / ٤٤٩/ح١٩٥٠)

١٨٠٥ – تهذيب التهذيب (٧ / ٢٨٤/ت ٥٤٥)

) ، وقال الذهبي : صويلح الحديث(١٨٠٦) ، وقال الذهبي في الكاشف : أحد الحفاظ وليس بالثبت (١٨٠٧) ، وقال الذهبي : صالح الحديث(١٨٠٨)،وقال العراقي : علي بن زيد بن جدعان مختلف فيه (١٨٠٩) ، وقال ابن القطان : وعلي بن زيد تركه قوم وضعفه آخرون ، ووثقه جماعة ومدحوه . وجملة أمره أنه كان يرفع الكثير مما يقفه غيره ، واختلط أخيرا ، ولا يتهم بكذب ، وكان من الأشراف العلية(١٨١٠) ، وضعفه ابن حجر في الفتح (١٨١١) .

١٨٠٦ – ذكر من تكلم فيه وهو موثق (١ /١٤٠/ت٢٥٣)

١٨٠٧ – الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (٢ /٤٠/ت ٣٩١٦)

١٨٠٨ – المغني في الضعفاء للذهبي (٢/١٥/ت٤٢٦٥)ط : إدارة إحياء التراث الاسلامي (بدولة قطر)

١٨٠٩ – المغني عن حمل الأسفار ، لأبي الفضل العراقي(١/٢٧٠) ، ط : مكتبة طبرية (الرياض)

١٨١٠ – بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام للحافظ ابن القطان الفاسي أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك

<u>الرأي الراجح في هذا الراوي</u>: الراوي مع ضعفه يكتب حديثه ولا يحتج به إذا انفرد والمعنى: أنه لا يحتج به إذا انفرد بالرواية؛ وليس له متابع يقويه؛ فيكتب حديثه للاعتبار به في المتابعات والشواهد؛ أما إذا انفرد فحديثه لا يحتج ، ، وقد تبين ذلك من رواية الإمام مسلم له حيث أخرج له اعتبارًا مقرونا بغيره.

١١- عمر بن حمزة العمري

قال ابن حجر : عمر بن حمزة بن عبد الله بن عمر بن الخطاب العمري المدني، ضعيف، من السادسة (خت م د ت ق)(١٨١٢) .

وكذا رمز ابن حجر في تهذيب التهذيب (١٨١٣) ، ورمز له المزي في تهذيب الكمال (خت م د ق) (١٨١٤) .

(٣/٣٣٤) ، دار النشر : دار طيبة (الرياض)

١٨١١ - فتح الباري شرح صحيح البخاري (٣ / ٢٢)

١٨١٢ - تقريب التهذيب(١/٤٢٦/ت ٥٠٣٥)

١٨١٣ - تهذيب التهذيب (٧ / ٣٨٤/ح٧١٩)

١٨١٤ - تهذيب الكمال (٢١/٢١١/ت٤٢٢١)

قال الحاكم :عمر بن حمزة العمري ، قد رويا له جميعًا البخاري في الأصول ومسلم في الشواهد(١٨١٥)٠

لم يرو له البخاري في الأصول ، **بل روى له تعليقا في موضعين :**الأول** في الاستسقاء تابعًا لحديث (٩٦٣)٠

وقال عمَرُ بن حَمزَةَ حدثنا سَالمٌ عن أبيه ربَّمَا ذَكَرتُ قَولَ الشَّاعرِ وأنا أَنْظرُ إلى وجْهِ النبي ﷺ يَسْتَسْقي فما يَنْزلُ حتى يَجيشَ كلُّ ميزَابٍ(١٨١٦) وأَبْيَضَ يستسقي الْغمَامُ بوَجْهِهِ

ثمَالُ(١٨١٧) الْيتَامَى عصْمَةٌ للْأَرَامِلِ(١٨١٨) وهو قوْلُ أبي طَالبٍ(١٨١٩)

١٨١٥ – المدخل إلى الصحيح (١٣٦/٤)

١٨١٦ – (ميزاب) بكسر الميم وبالزاى معروف وهو ما يسيل منه الماء من موضع عال (فتح الباري شرح صحيح البخاري (٤٩٧/٢)

١٨١٧ – الثّمالُ : الغياثُ الذي يقومُ بأمرِ قَومه ، وقد ثَمَلَهم يَثْمِلُهم ويَثْمِلهم من حدَّى نصَر وضرَب : إذا قام بأمرهم تاج العروس من جواهر القاموس لمحمد مرتضى الحسيني الزبيدي (١٦٧/٢٨)، ط : (دار الهداية)

وهذا الموضع وصله ابن حجر في تغليق التعليق(١٨٢٠) ، وقال ابن حجر في الفتح: **وطريق عمر المعلقة وصلها أحمد وابن ماجه والإسماعيلي من رواية أبي عقيل عبد الله بن عقيل الثقفي عنه (١٨٢١) .**

١٨١٨ – – الأرامِلُ: المساكِينُ من نساءٍ ورجالٍ . قال : ويقال لكلِّ واحِدٍ من الفرِيقَيْن على انْفرادِهِ : أرامِل ، وهو بالنّساءِ أخَصُّ ، وأَكثَرُ اسْتعمالاً . والأَرمَلُ : العَزَبُ ، وهو الذي ماتتْ زَوْجَتهُ ، أو الذي لا امرَأَةَ له ، المرجع السابق(٢٩ / ١٠٢)

١٨١٩ – أخرجه البخاري في صحيحه تعليقا ، كتاب الاستسقاء ، باب سؤَالِ الناس الْإِمَامَ الاسْتِسْقَاءَ إذا قَحَطوا

(١ / ٣٤٢)

١٨٢٠ – تغليق التعليق على صحيح البخاري(٢ / ٣٨٩)

١٨٢١ – فتح الباري شرح صحيح البخاري (٢ / ٤٩٧)

****الحديث الثاني المعلق** : في التوحيد تابعًا لحديث (٦٩٧٧) وقال عمَرُ بن حَمزَةَ سمعت سَالمًا سمعت ابن عمَرَ عن النبي (صلى الله عليه وسلم) بهذا (١٨٢٢)٠

وصله ابن حجر في تغليق التعليق(١٨٢٣)، وقال ابن حجر في الفتح : وحديثه هذا وصله مسلم وأبو داود وغيرهما من رواية أبي أسامة عنه(١٨٢٤)

**** لعمر بن حمزة في صحيح مسلم ستة أحاديث** :

الأول :صحيح مسلم ، كتاب النكاح ، باب تَحْرِيمِ إِفْشَاءِ سرِّ المَرْأَةِ (٢ ١٠٦٠/ح١٤٣٧)

الثاني : صحيح مسلم ، كتاب المساقاة ، باب الأَمْرِ بِقَتلِ الكِلَابِ وبَيَانِ نسخة وبَيَانِ تَحرِيمِ اقتِنَائِهَا إلا لِصَيدٍ أو زَرعٍ أو ماشِيَةٍ وَنَحوِ ذلك

١٨٢٢ – أخرجه البخاري في صحيحه تعليقا كتاب التوحيد ، باب قوْلِ اللّهِ تعَالَى (لِما خلَقْتُ بِيدَيَّ)(ص،٧٥)

(٦ / ٢٦٩٧)

١٨٢٣ – تغليق التعليق على صحيح البخاري(٥ / ٣٤٢)

١٨٢٤ – فتح الباري شرح صحيح البخاري (٣٩٦/١٣)

(٣ / ١٢٠٢ /ح١٥٧٤) واتبعه بأسانيد من الدرجة الأولى

الثالث: صحيح مسلم ، كتاب الأشربة ، باب كَرَاهيَةِ الشُّربِ قَائمًا (٣ / ١٦٠١/ح ٢٠٢٦) في آخر الباب

الرابع : صحيح مسلم ، كتاب فضائل الصحابة ، باب فضَائِلِ زَيدِ بن حارِثَةَ وأُسَامَةَ بن زَيدٍ رضي الله عنهما (٤ / ١٨٨٤/ح٢٤٢٦)في آخر الباب.

الخامس : صحيح مسلم ، كتَاب صفَةِ الْقيَامَةِ والْجَنَّةِ والنَّارِ (٤ / ٢١٤٨/ح ٢٧٨٨) ثم اتبعه بإسنادين من الدرجة الأولى

السادس : صحيح مسلم ، كتاب الفتن ، باب لا تَقومُ السّاعَةُ حتى يَمرَّ الرَّجلُ بقَبْرِ الرَّجلِ فيَتَمَنَّى أنْ يَكونَ مكَانَ الْمَيّتِ من البَلَاءِ (٤ / ٢٢٣٨/ ح٢٩٢١) واتبعه بإسناد من الدرجة الأولى فيه الزهري ثم بأسانيد بعضها من الأولى وبعضها من الثانية

**وأخرج له الحاكم في المستدرك علي الصحيحين وقال الحاكم : صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وقال الذهبي في التلخيص :

على شرط البخاري ومسلم(١٨٢٥)، وأخرج له أبو نعيم في المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم (١٨٢٦)٠

**** وأخرج له الترمذي في السنن (الجامع الصحيح) ، وقال أبو عِيسى :هذا حدِيثٌ حسَنٌ غرِيبٌ يُستَغْرَبُ من حديث عُمرَ بن حَمزَةَ عن سالِمٍ عن أبيه وقد رواه الزُّهرِيُّ عن سالِمٍ عن أبيه لم يَعرِفْهُ محمد بن إسماعيل من حديث عُمرَ بن حَمزَةَ وعَرَفَهُ من حديث الزُّهرِيِّ(١٨٢٧)٠**

وهذا يعتبر توثيق ضمني من الترمذي لعمر بن حمزة العمري٠

**** أقوال أهل العلم فيه** :

قال يحيى بن معين حال عمر بن حمزة الذي يروي عن سالم ضعيف(١٨٢٨)، وقال أحمد بن حنبل : عمر بن حمزة أحاديثه أحاديث

١٨٢٥ – المستدرك على الصحيحين للحاكم مع تعليقات الذهبي في التلخيص – (٤ / / ٤٠٩/ح ٥١٥٦)

١٨٢٦ – المسند المستخرج على صحيح مسلم (٤ / ١١٢/ح ٣٣٦٣)

١٨٢٧ – السنن للترمذي (الجامع الصحيح) كِتاب تفْسِيرِ الْقرْآنِ عن رسول اللهِ ﷺ ، باب وَمنْ سورَةِ آلِ عمْرَانَ (٥ / ٢٢٧/ح٣٠٠٤)

١٨٢٨ – تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي) (١ / ١٤٢/ت ٤٧٨)

مناكير حدث عنه أبو أسامة ومروان الفزاري(١٨٢٩)،وترجم له البخاري ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلا (١٨٣٠)، وقال النَّسائي : ليس بالقوي(١٨٣١)٠ وقال ابن حِبَّان : كان ممن يخطىء(١٨٣٢)، وقال ابن عدي : ولعمر بن حمزة غير ما ذكرت من الحديث ولا أعلم يروي عنه غير مروان وأبو أسامة وهو ممن يكتب حديثه(١٨٣٣)،وذكره الدار قُطِني في أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم(١٨٣٤) ، وذكره ابن خَلْفون في كتاب " الثقات " وقال: هو عندي في الطبقة الرابعة من المحدثين(١٨٣٥) ، وقال الذهبي في

١٨٢٩ – العلل ومعرفة الرجال (٢ / ٥٠٦/ ت ٣٣٣٦)

١٨٣٠ – التاريخ الكبير (٦ /١٤٨/ ت١٩٨٤)

١٨٣١ – الضعفاء للنسائي (١ /٨٣/ت ٤٧٠)

١٨٣٢ – الثقات (٧ /١٦٨/ت٩٤٩٩)

١٨٣٣ – الكامل في الضعفاء (٥ /١٩/ت ١١٩٢)

١٨٣٤ – ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم (١ /٤٤٢/ت ١٣٦٦)

١٨٣٥ – إكمال تهذيب الكمال (١٠/٣٩/ ت ٣٩٦١)

تاريخ الإسلام : وهو صالح الحديث وقد احتج به مسلم(١٨٣٦) . وقال الذهبي أيضًا: صدوق يغرب(١٨٣٧) ، وقال ابن حجر : قوله (وقال عمر بن حمزة) أي: ابن عبد الله بن عمر وسالم شيخه هو عمه ، وعمر مختلف في الاحتجاج به(١٨٣٨)، وقال أيضًا : أما تضعيفه لحديث أبي هريرة بعمر بن حمزة فهو مختلف في توثيقه ومثله يخرج له مسلم في المتابعات (١٨٣٩)٠

****الرأي الراجح في هذا الراوي** :صدوق حسن الحديث والله أعلم٠فقد قال الذهبي : صدوق ، كما أن ابن حجر ذكر أنه مختلف في الاحتجاج به ، والمختلف في الاحتجاج به حديثه حسن، وذكره ابن خلفون في الثقات ، وذكره الدار قطني في أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم، كما أن الترمذي حسن حديثه وهذا يعتبر توثيق ضمني من الترمذي لعمر بن حمزة العمري٠

١٢- محمد بن يونس الجمال

١٨٣٦ – تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام (٢٢٨/٩)،

١٨٣٧ – ذكر من تكلم فيه وهو موثق (١٤٢/١/ت ٢٥٨)

١٨٣٨ – فتح الباري شرح صحيح البخاري(٢ / ٤٩٧/ح٩٦٣)

١٨٣٩ – فتح الباري شرح صحيح البخاري(٨٣/١٠)

قال ابن حجر : محمد بن يونس الجمال بالجيم البغدادي ضعيف ، ولم يثبت أن مسلمًا روى عنه ، من العاشرة (م)(١٨٤٠)٠

رَوَى عَن : حفص بن غياث ، وسفيان بن عُيَيْنَة ، وعبد المجيد بن عبد العزيز بن أَبي رواد ، وعبد الوهاب بن عبدالمجيد الثقفي ، ومحمد بن جعفر غندر ، ويحيى بن سَعِيد القطان.

رَوَى عَنه : مسلم ، وأحمد بن الحسين بن إسحاق الصوفي الصغير ، وأحمد بن علي الخراز ، والحسين بن محمد بن حاتم المعروف بعُبَيد العجل ، وأبو يحيى زكريا بن يحيى الناقد ، وآخرون(١٨٤١)٠

وذكره الحاكم فيما انفرد به مسلم (١٨٤٢)، وقال ابن الجهم فكان محمد بن يونس عندي متهما قالوا كان له ابن يدخل له هذه الأحاديث ، وَقَال أبو أحمد بن عدي : وهو ممن يسرق الحديث(١٨٤٣)

١٨٤٠ – تقريب التهذيب (٢/٥٦٤/ت ٦٦٨٩)

١٨٤١ – تهذيب الكمال (٢٧ / ٨١/ت ٥٧٢٢)

١٨٤٢ – تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم وما انفرد كل واحد منهما ، اسم المؤلف: محمد بن عبد الله بن

حمدويه النيسابوري الحاكم أبو عبد الله ، (١ / ٢٢٧/ت ١٥٩٥)ط : مؤسسة الكتب الثقافية , دار الجنان

قال الذهبي في الميزان : وقد ذكر ابن عساكر في النبل أن مسلمًا روى عنه ، وهذا لم نره فلعله روى عنه خارج الصحيح(١٨٤٤) ٠

الرأي الراجح في هذا الراوي: أن مسلمًا لم يروى عنه، فلعله روى عنه خارج الصحيح٠

١٣- هلال بن أبي هلال أبو ظلال القَسْملي[١٨٤٥]

قال ابن حجر : هلال بن أبي هلال أو بن أبي مالك ، وهو ابن ميمون ، وقيل : غير ذلك في اسم أبيه أبو ظِلال بكسر المعجمة وتخفيف

– (بيروت)

١٨٤٣ – الكامل في الضعفاء (٦ /٢٨٠/ ت ١٧٦٦)

١٨٤٤ – ميزان الاعتدال في نقد الرجال (٦ / ٣٧٧ /ت٨٣٥٣)

١٨٤٥ – القسملي: بفتح القاف وسكون السين المهملة وفتح الميم بعدها اللام، هذه النسبة إلى القَسامِلة، بفتح القاف وكسر

الميم، وهي قبيلة من الازد، نزلت البصرة فنسبت الخطة والمحلة إليهم الأنساب للسمعاني – (٤ / ٤٩٩)

اللام القَسْملي بفتح القاف وسكون المهملة البصري، ضعيف مشهور بكنيته من الخامسة ، (خت د)(١٨٤٦)

٠٠كيفية إخراج البخاري له : قال البخاري في صحيحه(١٨٤٧) حدثنا عبد اللهِ بن يوسُفَ حدثنا اللّيْثُ قال حدثني ابن الْهادِ عن عمْرٍو مولى الْمُطَّلبِ عن أنَسِ بن مَالكٍ ﷺ قال : سمعت النبي ﷺ يقول: إنَّ اللهَ قال إذا ابْتلَيْتُ عَبْدي بحَبِيبَتَيْهِ فصَبَرَ عوَّضْتُهُ منْهُمَا الْجنَّةَ ، يُريدُ عيْنَيْهِ ، تابَعَهُ أشْعَثُ بن جَابرٍ وأبو ظلَالِ بن هلَالٍ عن أنَسٍ عن النبي ﷺ٠

قال العيني : وأبو ظلال ضعيف عند الجميع إلاَّ أن البخاري قال : وهو مقارب الحديث ، وليس له في (صحيحه) غير هذه المتابعة أخرجها الترمذي عن عبد الله بن معاوية الجمحي حدثنا عبد العزيز بن مسلم حدثنا أبو ظلال عن أنس بن مالك ، رضي الله عنه ، قال : قال رسول اللهﷺ: (إن الله يقول : إذا أخذت كريمتي عبدي في الدنيا لم يكن له جزاء عندي إلا الجنة) (١٨٤٨)٠

١٨٤٦ – تقريب التهذيب (٢/٦٤٠/ت٧٦٢٩)

١٨٤٧ – صحيح البخاري كتاب المرضي ، باب فضْلِ من ذهَبَ بصَرُهُ(٥ / ٢١٤٠ / ح٥٣٢٩)

١٨٤٨ – عمدة القاري شرح صحيح البخاري(٢١ / ٢١٦)

قال ابن حجر : وذكر المزي(١٨٤٩) في ترجمته أن ابن حِبَّان ذكره في الثقات وليس بجيد ، لأن ابن حبان ذكره في الضعفاء(١٨٥٠) فقال: لا يجوز الاحتجاج به ، وإنما ذكر في الثقات هلال بن أبي هلال آخر روى عنه يحيى بن المتوكل ، وقد فرق البخاري بينهما ، ولهم شيخ ثالث يقال له هلال بن أبي هلال تابعي أيضا روى عنه ابنه محمد وهو أصلح حالا في الحديث منهما والله أعلم(١٨٥١)٠

وأما متابعة أبي ظلال : فأخرجها عبد بن حميد عن يزيد بن هارون عنه قال: دخلت على أنس فقال لي أدنه متى ذهب بصرك ، قلت وأنا صغير، قال: ألا أبشرك ، قلت: بلى فذكر الحديث بلفظ (ما لمن أخذت كريمتيه عندي جزاء إلا الجنة) ، وأخرج الترمذي من وجه آخر عن أبي

١٨٤٩ – تهذيب الكمال (٣٠ /٣٥٢/ت ٦٦٣٢)

١٨٥٠ – المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين (٣ / ٨٥/ت ١١٤٨)

١٨٥١ – فتح الباري شرح صحيح البخاري (كتاب المرضي ، باب فضل من ذهب بصره (١٠ / ١١٧)

ظلال(١٨٥٢) ، وقد ذكر ذلك ابن حجر في تغليق التعليق على صحيح البخاري وزاد ورواه البيهقي والدولابي في الكنى(١٨٥٣)٠

٠٠من اسمه هلال بن أبي هلال وروى له البخاري : أولا : هلال بن أبي هلال تابعي صغير مدني موثق ، ثانيًا : هلال بن أبي هلال الفهري تابعي مدني أيضاً يروي عن ابن عمر ، روى عنه أسامة بن زيد الليثي وحده ، ووهم من خلط فيهما ، ثالثًا : هلال بن أبي هلال ، مذحجي تابعي أيضاً يروي عن أبي هريرة ، رابعًا : هلال بن أبي هلال أبو ظلال بصري تابعي أيضاً ، خامسًا : هلال بن أبي هلال شيخ يروي عن أنس رضي الله تعالى عنه(١٨٥٤)٠

***وأخرج الترمذي لأبي ظلال في السنن (الجامع الصحيح) في كتاب أبواب الصلاة ، باب ذكْرِ ما يُسْتحَبُّ من الجُلُوسِ في الْمَسْجدِ بعْدَ صلَاةِ الصُّبحِ حتى تطْلُعَ الشّمْسُ ، قال أبو عِيسى هذا حدِيثٌ حسَنٌ غرِيبٌ قال وَسَأَلتُ مُحمَّدَ بن إسماعيل عن أبي ظِلالٍ فقال هو مُقارِبُ

١٨٥٢ – فتح الباري شرح صحيح البخاري (١٠ / ١١٧)

١٨٥٣ – تغليق التعليق على صحيح البخاري (٥ / ٣٦)

١٨٥٤ – عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٢١ / ٢١٠)

الحديث قال مُحمَّدٌ واسمه هِلالٌ(١٨٥٥) ، كما أخرج له في كتاب الزهد ، باب ما جاء في ذهَابِ البَصَرِ، و قال أبو عِيسى : هذا حدِيثٌ حسَنٌ غرِيبٌ من هذا الْوجْهِ وأبو ظِلالٍ : اسْمهُ هِلالٌ(١٨٥٦)٠وهذا يعتبر توثيق ضمني من الترمذي لهلال بن أبي هلال ، أبو ظلال ٠

١٨٥٥ – السنن للترمذي (٢ / ٤٨١/ح ٥٨٦) حديث أنَسِ بن مَالكٍ قال : قال رسول اللهِ (ﷺ) من صلى الْغدَاةَ في جمَاعَةٍ ثمَّ قعَدَ يذْكُرُ اللهَ حتى تطْلُعَ الشّمْسُ ثمَّ صلى ركْعَتَيْنِ كانت له كأَجْرِ حجَّةٍ وعُمْرَةٍ ، قال : قال رسول اللهِ (ﷺ) تامَّةٍ تامَّةٍ تامَّةٍ٠

١٨٥٦ – السنن للترمذي (٤ / ٦٠٢/ح ٢٤٠٠) حديث أنَسِ بن مالِكٍ قال: قال رسول اللهِ (ﷺ): إن اللهَ يقول إذا أَخَذتُ كرِيمَتَيْ عَبدِي في الدُّنيَا ، لم يكُنْ له جزَاءٌ عِندِي الا الجَنَّةَ ٠

**** أقوال أهل العلم فيه** :

قال يعقوب بن سفيان: لين الحديث (١٨٥٧) ، و قال الدُّورِي : سمعت يحيى يقول أبو ظلال القسملي ليس بشيء(١٨٥٨) ، وقال أيضًا : سمعت يحيى يقول أبو ظلال هلال القسملي وهو ضعيف(١٨٥٩)،وترجم له البخاري في التاريخ الكبير ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلا(١٨٦٠) ، وَقَال أبو عُبَيد الآجُرِي : سألت أبا داود عنه ، فلم يرضه وغمزه(١٨٦١) ،وقال النَّسائي : ضعيف(١٨٦٢)٠

١٨٥٧ – المعرفة والتاريخ (٣ / ٣٦٨)

١٨٥٨ – تاريخ ابن معين (رواية الدوري) (٤ / ١٠٠/ت ٣٣٥٧)

١٨٥٩ – المرجع السابق(٤ / ٢٤٣/ت ٤١٧٠)

١٨٦٠ – التاريخ الكبير (٨ /٢٠٥/ ت ٢٧٢٣)

١٨٦١ – سُؤالات أبي عبيد الآجُرِي أبا داود السجستاني (١/٣٩١/ت ٧٤٩)

١٨٦٢ – الضعفاء والمتروكين للنسائي (١ / ١١٤/ت ٦٦٠)

وقال العقيلي : هلال أبو ظلال القسملي عن أنس عنده مناكير(١٨٦٣) ، قال أبو حاتم: ضعيف الحديث (١٨٦٤)، وقال ابن عدي : وعامة ما يروى ما لا يتابعه الثقات عليه(١٨٦٥)، وقال المزي : استشهد به البخاري ، وروى له التِّرْمِذِيّ (١٨٦٦)،وقال الذهبي : ضعفوه سوى ابن حبان(١٨٦٧) وقال الذهبي في الميزان : واه بمرة (١٨٦٨)، وقال الذهبي في المقتني: لين(١٨٦٩)،وقال ابن حجر: هلال أبو ظلال عن أنس ضعفه ابن معين والنسائي ، وقال البخاري: مقارب الحديث ، له موضع

١٨٦٣ – الضعفاء الكبير العقيلي (٤ / ٣٤٥/ت ١٩٥٢)

١٨٦٤ – الجرح والتعديل (٩ /٧٣/ت٢٨٦)

١٨٦٥ – الكامل في ضعفاء الرجال (٧ / ١١٩/ت٢٠٣٦)

١٨٦٦ – تهذيب الكمال (٣٠ / ٣٥٢/ت٦٦٣٢)

١٨٦٧ – الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة(٢/٣٤٢/ت ٦٠٠٨)

١٨٦٨ – ميزان الاعتدال في نقد الرجال (٧ / ٣٨٧/ت ٥٥٦٣)

١٨٦٩ – المقتنى في سرد الكنى (١ /٣٣٣/ت ٣٣٦٣)

متابعة عن أنس في فضل العمي(١٨٧٠)،وقال أيضًا في لسان الميزان : حسن الترمذي حديثه (١٨٧١)٠

<u>الرأي الراجح في هذا الراوي</u> : ضعيف الحديث إلا أن البخاري قال فيه مقارب الحديث(١٨٧٢) ، ولذا أخرج له متابعة عن أنس في فضل العمى، والذي حمل البخاري على إخراج مثل هذه التعاليق فمراده بذلك أن يكون الكتاب جامعًا لأكثر الأحاديث التي يحتج بها ، إلا أن منها ما هو على شرطه فساقه سياق أصل الكتاب ، ومنها ما هو على غير شرطه فغاير السياق في إيراده ليمتاز٠

١٨٧٠ – هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري(٤٥٨/١)

١٨٧١ – لسان الميزان (٧ / ٤٧١/ ت ٥٥٥٤)

١٨٧٢ – معنى مقارب الحديث : أي يقرب حديثه من حديث الثقات (شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل لأبي الحسن طه بن إسماعيل قدم له فضيلة الشيخ مقبل بن هادي الوادعي(صـ٢٠٥) ط ابن تيمية ، توزيع مكتبة العلم بجدة

١٤- يحيى بن أبي زكريا الغساني أبو مروان الواسطي

قال ابن حجر : يحيى بن أبي زكريا الغساني أبو مروان الواسطي ، أصله من الشام ضعيف ، ما له في البخاري سوى موضع واحد متابعة ، من التاسعة ، مات سنة تسعين (خ)(١٨٧٣)

٠٠كيفية إخراج البخاري له : قال البخاري في صحيحه(١٨٧٤)حدثنا عبد اللهِ بن يوسُفَ أخبرنا مَالكٌ عن محَمَّدِ بن عبد الرحمن عن عرْوَةَ عن زَينَبَ عن أمِّ سلَمَةَ رضي الله عنها : شَكَوتُ إلى رسول اللهِ ﷺ وحدثني محمد بن حَربٍ حدثنا أبو مَروَانَ يحيى بن أبي زَكَرِيَّاءَ الْغَسَّانيُّ عن هشَامٍ عن عُرْوةَ عن أمِّ سلَمَةَ (رضي الله عنها)زوْجِ النبيﷺ أنَّ رسُولَ اللهِ ﷺ قال : وهو بمَكَّةَ وأَرَادَ الخُرُوجَ ولم تكُنْ أمُّ سلَمَةَ طافَتْ بالْبَيْتِ وأَرَادَتْ الخُرُوجَ ، فقال لها رسول ﷺاللهِ إذا أُقيمَتْ صلَاةُ الصُّبحِ فَطُوفي على بَعيرِكِ والنَّاسُ يُصلُّونَ، ففَعَلَتْ ذلك فلم تُصلِّ حتى خرَجَتْ ٠

١٨٧٣ – تقريب التهذيب (٢/٦٥٨/ت ٧٨٢٩)

١٨٧٤ – صحيح البخاري ، كتاب الحج ، باب من صلى رَكعَتَيْ الطّوَافِ خَارجًا من الْمَسْجدِ وصَلَّى عمَرُ رضي الله عنه خَارجًا من الحَرَمِ (٢ / ٥٨٧/ح١٥٤٦)

أولا : يتبين من الرواية السابقة أن البخاري أخرج له اعتبارًا مقرونا بغيره ٠

ثانيًا : قال الدار قُطْني: أخرج البخاري حديث أبي مروان عن هشام بن عروة عن أبيه عن أم سلمة أن النبيﷺ قال لها إذا صليت الصبح فطوفي على بعيرك والناس يصلون ٠٠الحديث وهذا منقطع وقد وصله حفص بن غياث عن هشام عن أبيه عن زينب عن أم سلمة ، ووصله مالك عن أبي الأسود عن عروة كذلك في الموطأ(١٨٧٥)٠

قال ابن حجر : حديث مالك عند البخاري في هذا المكان مقرون بحديث أبي مروان، وقد وقع في بعض النسخ وهي رواية الأَصِيلي في هذا عن هشام عن أبيه عن زينب عن أم سلمة موصولا، وعلى هذا اعتمد المزي في الأطراف ، ولكن معظم الروايات على إسقاط زينب، وقال أبو علي الجياني: وهو الصحيح ثم ساقه من طريق أبي علي بن السكن عن علي بن عبد الله بن مبشر عن محمد بن حرب شيخ البخاري فيه على الموافقة وليس فيه زينب ، وكذا أخرجه الإسماعيلي من حديث عبدة بن سليمان و مُحَاضِرُ بْنُ الْمُوَرِّعِ وحسان بن إبراهيم كلهم عن هشام ليس فيه زينب وهو المحفوظ من حديث هشام ، وإنما اعتمد البخاري فيه رواية

١٨٧٥ – الإلزامات والتتبع للحافظ أبي الحسن علي بن عمر بن مهدي الشهير بالدار قطني (صـ ٢٤٥-٢٤٦) ط : دار الكتب العلمية (بيروت – لبنان)

مالك التي أثبت فيها ذكر زينب ثم ساق معها رواية هشام التي سقطت منها حاكيًا للخلاف فيه على عروة كعادته مع أن سماع عروة من أم سلمة ليس بمستبعد والله أعلم(١٨٧٦) .

قال البخاري في صحيحه (١٨٧٧)وقال أبو أسَامَةَ عن هشَامٍ وحدثني محمد بن حَربٍ حدثنا يحيى بن أبي زكريا الْغَسَّانيُّ عن هشَامٍ عن عرْوَةَ عن عَائشَةَ أنَّ رَسولَ اللهِ ﷺ : خطَبَ الناس فَحَمدَ اللهَ وَأَثنَى عليه وقال: ما تشِيرُونَ علَيَّ في قَومٍ يَسبُّونَ أَهْلي ما عَلمْتُ عليهم من سوءٍ قطُّ ، وعَنْ عرْوَةَ قال: لمَّا أخْبِرَتْ عَائشَةُ بالْأَمْرِ، قالت: يا رسُولَ اللهِ أتَأْذَنُ لي أنْ أَنْطَلقَ إلى أَهْلي فَأَذنَ لها وأَرْسَلَ معَهَا الْغُلامَ ، وقال رجُلٌ من الْأَنْصَارِ(سُبْحانَكَ ما يكُونُ لنا أنْ نتَكَلَّمَ بهذا سُبْحانَكَ هذا بُهْتانٌ عَظيمٌ يعظكم اللهِ)

١٨٧٦ – هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري (١ / ٣٥٨)

١٨٧٧ – صحيح البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ، باب قَولِ اللهِ تعَالَى (وأَمْرُهُمْ شُورى بيْنَهُمْ)

(الشورى –٣٨)(٦ / ٢٦٨٣/ح ٦٩٣٦)

****قال الباجي : أخرج البخاري في آخر الاعتصام عن محمد بن حرب عنه مفردًا ، وفي الديات وسائر المواضع(١٨٧٨) عن محمد بن حرب عنه مقرونا بغيره عن هشيم بن عروة (١٨٧٩)٠وذكر ذلك أيضًا ابن طاهر المقدسي في رجال الصحيحين(١٨٨٠) ، وأشار الحافظ ابن حجر في ترجمته في تهذيب التهذيب أن له في صحيح البخاري حديث واحد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة متابعة(١٨٨١)**

وما ذكره ابن حجر في التقريب يخالف ما قاله ابن طاهر المقدسي في رجال الصحيحين فإنه قال ضعيف ما له في البخاري سوى موضع

١٨٧٨ – أخرج له البخاري في مواضع أخرى منها : أولا :صحيح البخاري ، كتاب الجنائز، باب ما جاء في قَبرِ النبي (صلى الله عليه وسلم)وَأَبي بَكرٍ وَعمَرَ (رضي الله عنهما) (١ /٤٦٨/ح١٣٢٣) ٠ ثانيًا : صحيح البخاري كتاب الديات ، باب العَفْوِ في الخطأ بَعدَ المَوْتِ (٦ / ٢٥٢٣ /ح ٦٤٨٩) ٠

١٨٧٩ – التعديل والتجريح , لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح (١٢٢٧/٣/ت ١٤٨٩)

١٨٨٠ – رجال الصحيحين للمقدسي (صـ٥٦٩)

١٨٨١ – تهذيب التهذيب (١١ /١٨٥/ ح٣٥٢)

واحد متابعة(١٨٨٢) . ويخالف أيضا ما جاء في هدي الساري مقدمة فتح الباري حيث قال : أخرج له البخاري حديثًا واحدا عن هشام عن أبيه عن عائشة في الهدية وقد توبع عليه عنده(١٨٨٣) والحديث في كتاب الاعتصام ليس في الهدية وإنما هو جزء من حديث الإفك.

قال المزي : يحيى بن أَبي زكريا الغساني ، أبو مروان الواسطي ، أصله من الشام. رَوَى عَن : إسماعيل بن أَبي خالد ، والحسن بن عُبَيد الله النخعي ، وعباد بن سَعِيد البَصْرِيّ ،وهشام بن حسان ، وهشام بن عروة . ورَوَى عَنه : أبو سفيان أيوب بن أَبي هند الحراني الفراء ، وعبد الوهاب بن عيسى التمار الواسطي ، ومحمد بن حرب النشائي(١٨٨٤).

** أخرج له الحاكم في المستدرك علي الصحيحين (ج ٥ / ص ٤٠٠/ ٦٦١٠) تعليق الذهبي في التلخيص : سكت عنه الذهبي في التلخيص.

** أقوال أهل العلم فيه:

١٨٨٢ – تقريب التهذيب (٢/٦٥٨/ت ٧٨٢٩)

١٨٨٣ – هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري (١ / ٤٥١)

١٨٨٤ – تهذيب الكمال (٣١ /٣١٤/ت ٦٨٢٨)

ترجم له البخاري في التاريخ الكبير ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلا(١٨٨٥)، وقال أبو حاتم شيخ ليس بمشهور(١٨٨٦) ، وقال ابن حِبَّان : لا يجوز الرواية عنه لما أكثر من مخالفة الثقات فيما يروي عن الأثبات(١٨٨٧)، قال الدُّوري سئل عنه ابن معين فقال: لا أدري ، وقال الآجُري عن أبي داود : ضعيف(١٨٨٨)، وقال البزار : لا بأس به روى عنه الناس(١٨٨٩) ، أورده الذهبي في الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد(١٨٩٠).

١٨٨٥ – التاريخ الكبير (٨ /٢٧٤/ت٢٩٧٥)

١٨٨٦ – الجرح والتعديل (٩ / ١٤٦/ت٦١٤

١٨٨٧ – المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين (٣/١٢٦/ت١٢٢٠)

١٨٨٨ – تهذيب التهذيب (١١ /١٨٥/ت٣٥٢)

١٨٨٩ – البحر الزخار لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار (٦/٣٢٦) ط : مؤسسة علوم القرآن , مكتبة العلوم والحكم (بيروت , المدينة)

١٨٩٠ – معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد للإمام الذهبي (١/١٨٧/ت ٣٦٥) ط: دار المعرفة (بيروت – لبنان)

الرأي الراجح في هذا الراوي :أنه صدوق والله أعلم ، أما قول أبي حاتم شيخ ليس بمشهور ' فقد قال ابن القطان: فليس بتعريف بشيء من حاله ، إلا أنه مقل ليس من أهل العلم وإنما وقعت له رواية أخذت عنه(١٨٩١) أما قرينة (ليس بمشهور) إذا كان مراد أبي حاتم منها الجهالة فهي منتفية ولله الحمد ، أما قول أبي داود : ضعيف فهذا إطلاق مردود .

١٥- يَحيَى بنُ عَبدِ اللّه بنِ الضَّحّاكِ البَابْلُتِي(١٨٩٢١٨٩٣)

قال ابن حجر : يحيى بن عبد الله بن الضحاك البَابْلُتِي بموحدتين ولام مضمومة ومثناة ثقيلة أبو سعيد الحراني بن امرأة الأوزاعي ، ضعيف

١٨٩١ – بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (٤ / ٦٢٧)

١٨٩٢ -التاريخ الكبير (٨ /٢٧٤/ت٢٩٧٥)

١٨٩٣ – البابلتي: بفتح الباء المنقوطة بواحدة وسكون الباء الثانية وضم اللام وكسر التاء المنقوطة بنقطتين من فوقها في الآخر مع التشديد، هذه النسبة إلى بابلت وهو موضع بالجزيرة الأنساب للسمعاني (١ / ٢٤٣)

،من التاسعة ، مات سنة ثماني عشرة ، وهو ابن سبعين (خت س)(١٨٩٤)٠

كيفية إخراج البخاري له : قال البخاري في صحيحه (١٨٩٥) وقال سلَامَةُ عن عقَيْلٍ وَيَحيَى بن الضّحَّاكِ عن الْأَوْزَاعيّ أخبرني ابن شهَابٍ وقَالَا : بَني هَاشمٍ وَبَني الْمطَّلِبِ٠ قال أبو عبْد اللهِ: بَني الْمُطَّلبِ أشْبَهُ

٠٠وهكذا أخرج له البخاري تعليقا بصيغة الجزم كما قرن البخاري يحيى بن الضحاك بعُقيل بن خالد الأَيْلي وهو ثقة ثبت(١٨٩٦)٠

قال العيني : سلامة هو: ابن روح ، بفتح الراء : الأيلي ، هو يروي عن عمه عُقيل بضم العين : ابن خالد الأيلي ، وهذا التعليق وصله ابن خزيمة في (صحيحه) من طريقه ٠ قوله : (ويحيى عن الضحاك) ، هكذا وقع في رواية أبي ذر ، وكريمة بلفظ : عن الضحاك ، والصحيح : ويحيى بن الضحاك ، وهو يحيى بن عبد الله بن الضحاك البابلتي ، وليس له رواية في البخاري إلاَّ في هذا الموضع ، وهو يروي عن عبد الرحمن

١٨٩٤ – تقريب التهذيب (٢/٦٦٢/ت٧٨٦٥)

١٨٩٥ – صحيح البخاري ، كتاب الحج ،باب نزُولِ النبي صلى الله عليه وسلم مكَّةَ(٢ /٥٧٦)

١٨٩٦ – تقريب التهذيب (١/٤٠٧/ت ٤٨٠٤)

بن عمرو الأوزاعي ، وقال يحيى بن معين : يحيى بن عبد الله بن الضحاك البابلتي ، والله لم يسمع من الأوزاعي شيئا ، وذكر الهيثم بن خلف الدوري أن أمه كانت تحت الأوزاعي ، فإذا كان كذلك فلا يبعد سماعه منه ، لأنه في حجره وتعليق يحيى عن الضحاك وصله أبو عوانة في (صحيحه) والخطيب في (المدرج)(١٨٩٧) ،وذكر ذلك ابن حجر في تغليق التعليق على صحيح البخاري(١٨٩٨) .

قوله : (وقالا) ، أي : سلامة ويحيى أن روايتهما عن شيخهما عن ابن شهاب هو بني المطلب دون لفظ : عبد ، قوله : (قال أبو عبد الله) هو البخاري نفسه بني المطلب أشبه بالصواب يعني بحذف العبد ، لأن عبد المطلب هو ابن هاشم ، ولفظ هاشم مغن عنه وأما المطلب فهو أخو هاشم وهما ابنان لعبد مناف ، فالمقصود أنهم تحالفوا على بني عبد مناف (١٨٩٩) .

**** أقوال أهل العلم فيه** :

١٨٩٧ – عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٩ / ٢٣٠)

١٨٩٨ – تغليق التعليق على صحيح البخاري (٣ / ٦٦)

١٨٩٩ – عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٩ / ٢٣٠)

ترجم له البخاري في التاريخ الكبير حيث قال يحيى بن عبد الله بن الضحاك أبو سعيد البابلتي الحراني ، سمع الأوزاعي وصفوان بن عمرو، وقال أحمد بن حنبل: أما السماع فلا يدفع(١٩٠٠)،وقال أبو حاتم : سمعت النُفَيْلي يحمل عليه ، وقال لي كتبت عنه ، فقلت لا اوهمته انى لم اكتب عنه من أجل ضعفه وانما قدمت حران وقد كان توفى ٠ وقال أبو زُرْعة: لا أحدث عنه ولم يقرأ علينا حديثه(١٩٠١)، وقال ابن عدي :وليحيى البابلتي عن الأوزاعي أحاديث صالحة وفي تلك الأحاديث أحاديث ينفرد بها عن الأوزاعي ، ويروى عن غير الأوزاعي من المشهورين والمجهولين والضعف على حديثه بين(١٩٠٢)،وقال ابن حِبَّان : كان كثير الخطأ لا يدفع عن السماع ولكنه يأتي عن الثقات بأشياء معضلات ، ممن كان يهم فيها حتى ذهب حلاوته عن القلوب لما شاب أحاديثه المناكير ، فهو عندي فيما انفرد به ساقط الاحتجاج ، وفيما لم يخالف الثقات معتبر به ،وفيما وافق الثقات محتج به ولا يتوهم متوهم أن ما لم يخالف الأثبات هو ما وافق الثقات، لأن ما يخالف الأثبات هو ما روى من الروايات التي لا أصول لها من حديث رسول الله ﷺ وإن أتى بزيادة

١٩٠٠ – التاريخ الكبير (٨ /٢٨٨/ت٣٠٢٧)

١٩٠١ – الجرح والتعديل (٩ / ١٦٤ /ت ٦٨١)

١٩٠٢ – الكامل في الضعفاء (٧ /٢٥٠/ت ٢١٥١)

اسم في الإسناد، أو إسقاط مثله مما هو محتمل في الإسناد ، وأما ما وافق الثقات فهو ما يروي عن شيخ سمع منه جماعة من الثقات فان أتى بالشيء على حسب ما أتوا به عن شيخه ، وما انفرد من الروايات فهو زيادة الألفاظ التي يرويها عن الثقات ، أو آتيان أصل بطريق صحيح فهذا غير مقبول منه لما ذكر من سوء حفظه وكثرة خطئه(١٩٠٣)، وقال الخليلي : شيخ مشهور أكثر عن الأوزاعي وطعنوا في سماعه منه منهم من يحسن القول فيه ، ومنهم من يضعفه ، قيل: إنه انفذ إلى يحيى بن معين حين دخل حران بدنانير ،فقال :لا تكتب عني ولا تتكلم في(١٩٠٤)، واستشهد به البخاري ، وروى له النَّسَائي في "اليوم والليلة" حديثًا واحدًا(١٩٠٥)، وقال الذهبي في الكاشف : لين(١٩٠٦) ، وقال أيضًا

١٩٠٣ – المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين (٣ /١٢٧/ت ١٢٢٢)

١٩٠٤ – الإرشاد في معرفة علماء الحديث (٢ / ٤٦٧)

١٩٠٥ – تهذيب الكمال (٣١ /٤١٢/ت ٦٨٦٢)

١٩٠٦ – الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (٢ /٣٦٩/ت ٦١٩٧)

في السير : هو ممن تجوز رواية حديثه(١٩٠٧) ، وقال ابن حجر في لسان الميزان : فيه لين(١٩٠٨) ،وقال أيضًا في هدي الساري : صاحب الأوزاعي علق له قليلا وفيه مقال(١٩٠٩)

الرأي الراجح في هذا الراوي : ضعيف ولذا أخرج له البخاري تعليقًا مقرونًا بغيره

فهو فيما انفرد به ساقط الاحتجاج،وفيما لم يخالف الثقات معتبر به٠

١٦- يزيد بن أبي زياد الهاشمي

قال ابن حجر : يزيد بن أبي زياد الهاشمي مولاهم الكوفي ، ضعيف كبر فتغير وصار يتلقن ، وكان شيعيا ، من الخامسة ، مات سنة ست وثلاثين (خت م ٤)(١٩١٠)٠

١٩٠٧ – سير أعلام النبلاء (١٠ / ٣١٩/ت ٧٦)

١٩٠٨ – لسان الميزان (٧ /٤٣٤/ت ٥٢٢٣)

١٩٠٩ – هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري(١ / ٤٥٨-٤٥٩)

١٩١٠ – تقريب التهذيب (٢/٦٧١/ت ٧٩٩٦)

٠٠كيفية إخراج البخاري له : أخرج له البخاري في صحيحه تعليقاً

وقال جَريرٌ عن يَزيدَ في حَديثِهِ : الْقَسّيَّةُ(١٩١١) ثيَابٌ مُضلَّعَةٌ يُجاءُ بها من مصْرَ فيها الْحَريرُ ، وَالْميثَرَةُ (١٩١٢) جلُودُ السّبَاعِ(١٩١٣)٠

١٩١١ – القسية: قال ابن الأثير : القسية: ثياب مضلعة فيها حرير أي فيها خطوط عريضة كالأضلاع ٠النهاية في غريب الحديث و الأثر لأبي السعادات المبارك بن محمد الجزري ، (٣ / ٩٧) ط : المكتبة العلمية

(بيروت)

١٩١٢ – الميثرة : وقال أبو عبيد : الميثرة كانت من مراكب العجم ، أحسبها من حرير أو ديباج ، فجاء النهي عنها لذلك ٠ وقال غيره : الميثرة : جلود السباع . فعلى هذا يكون النهي لنجاسة الجلود ، والسباع عندنا نجسة في حال حياتها ، فإن دبغت جلودها بعد الموت لم يتغير حكم النجاسة ، لأن غاية الدباغ أن يرد الجلد إلى حالته في الحياة ٠ وعند الشافعي : يطهر بالدباغ كل جلد إلا جلد الكلب والخنزير ٠ وقال أبو حنيفة : إلا جلد الخنزير ، وقال أبو يوسف وداود : يطهر الكل ٠ كشف المشكل من حديث الصحيحين لأبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي(٢١٣/١) ، ط : دار الوطن (الرياض)

وهكذا أخرج له البخاري تعليقًا بصيغة الجزم ، وهذا الحديث المعلق قد وصله ابن حجر في تغليق التعليق على صحيح البخاري(١٩١٤)٠

٠٠ <u>كيفية إخراج مسلم له</u> : قال مسلم في صحيحه (١٩١٥)وحدثني عبد الْجبَّارِ بن الْعلَاءِ حدثنا سُفْيانُ حدثنا ابن أبي نجِيحٍ أوَّلًا عن مُجاهِدٍ عن ابن أبي لَيْلَى عن حُذَيْفَةَ ثمَّ حدثنا يزِيدُ سمِعَهُ من ابن أبي لَيْلَى عن حُذَيْفَةَ ثمَّ حدثنا أبو فَرْوَةَ قال: سمعت ابن عُكَيْمٍ فظَنَنْتُ أنَّ ابن أبي لَيْلَى إنما سمِعَهُ من ابن عُكَيْمٍ قال : كنا مع حُذَيْفَةَ بِالْمدَائِنِ فذكر نحْوَهُ ولم يقُلْ يوم الْقِيامَةِ ٠

١٩١٣ – صحيح البخاري كتاب اللباس ، باب لبس القسي (٥ / ٢١٩٥)

١٩١٤ – تغليق التعليق على صحيح البخاري (٥ / ٦٥)

١٩١٥ – صحيح مسلم كتاب اللباس ، باب تحْرِيمِ اسْتِعْمالِ إناءِ الذّهَبِ والْفِضَّةِ على الرِّجالِ والنِّسَاءِ وخَاتَمِ الذّهَبِ والْحَرِيرِ على الرّجُلِ وإِبَاحَتِهِ لِلنِّساءِ وإِبَاحَةِ الْعلَمِ ونَحْوِهِ لِلرّجُلِ ما لم يزِدْ على أرْبَعِ أصَابِعَ

(٣ / ١٦٣٧ /ح ٢٠٦٧)

٠٠فقد أخرج مسلم ليزيد بن أبي زياد اعتبارًا ، ولم يحتج به في صحيحه ، وقد قال مسلم في مقدمة صحيحه (١٩١٦) ، أنه يوجد في صحيحه أخبارا يقع في أسانيدها بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان ، كالصنف المقدم قبلهم على أنهم وإن كانوا دونهم ، فإن اسم الستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم كعطاء بن السائب ويزيد بن أبي زياد وليث بن أبي سليم وأضرابهم من حمال الآثار ونقال الأخبار٠

٠٠وقد أخرج له ابن خزيمة في صحيحه كتاب المناسك ، باب ذكر الخبر المفسر لهذه اللفظة التي حسبتها مجملة والدليل على أن للمحرمة تغطية وجهها من غير انتقاب ولا إمساس: حيث قال : وقد روي يزيد بن أبي زياد وفي القلب منه عن مجاهد عن عائشة (١٩١٧) ، وأخرج له أيضا في باب التزام البيت عند الخروج من الكعبة إن كان يزيد بن أبي زياد من الشرط الذي اشترطنا في أول الكتاب(١٩١٨)٠

٠٠وقد أخرج له الحاكم في المستدرك على الصحيحين وقال الحاكم :هذا حديث رواه إسماعيل بن أبي خالد عن يزيد بن أبي زياد ويزيد وإن

١٩١٦ – مقدمة صحيح مسلم(١ / ٥)

١٩١٧ – صحيح ابن خزيمة (٤ / ٢٠٣/ح٢٦٩١)

١٩١٨ – المرجع السابق (٤/٣٣٤ /ح٣٠١٧)

لم يخرجاه فإنه أحد أركان الحديث في الكوفيين، وسكت عنه الذهبي في التلخيص(١٩١٩)

**** أقوال أهل العلم فيه** :

قال ابن سعد : وكان ثقة في نفسه إلا أنه اختلط في آخر عمره فجاء بالعجائب(١٩٢٠) ، وقال عثمان الدارمي عن يحيى بن معين : يزيد بن أبي زياد ليس بالقوي(١٩٢١)، وقال الدُّورِي عن يحيى بن معين : ولا يحتج بحديث يزيد بن أبي زياد(١٩٢٢)،وقال أيضًا : يزيد بن أبى زياد ليس بذاك وله أخ يقال له برد بن أبى زياد (١٩٢٣)، وقال أحمد بن حنبل وحديثه ليس بذاك (١٩٢٤)وقال أيضًا : سألت يحيى عن ليث فقال

١٩١٩ – المستدرك على الصحيحين للحاكم مع تعليقات الذهبي في التلخيص (٥ / ٦/ح٥٤٣٢)

١٩٢٠ – الطبقات الكبرى (٦ / ٣٤٠)

١٩٢١ – تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي) (١ / ٩٣/ت ٢٥٠)

١٩٢٢ – تاريخ ابن معين (رواية الدوري) (٤ / ٥٩/ت ٣١٤٤)

١٩٢٣ – تاريخ ابن معين (رواية الدوري) (٣ / ٣٦١/ت ١٧٥٢)

١٩٢٤ – العلل ومعرفة الرجال (٢ / ٤٨٤/ ت٣١٨٠)

هو أضعف من يزيد بن أبي زياد يزيد فوقه في الحديث(١٩٢٥)، وترجم له البخاري في التاريخ الكبير وقال : يزيد بن أبي زياد أبو عبد الله مولى بني هشام يعد في الكوفيين ، وقال عثمان بن أبي شيبة عن جرير كان يزيد بن أبي زياد أحسن حفظا من عطاء بن السائب(١٩٢٦)، وقال الجوزجاني : يزيد بن أبي زياد سمعتهم يضعفون حديثه(١٩٢٧)، وقال الآجُري سمعت أبا داود يقول: يزيد بن أبي زياد ثبت لا أعلم أحدا ترك حديثه وغيره أحب الي منه (١٩٢٨)،وقال النَّسائي :ليس بالقوي(١٩٢٩)

١٩٢٥ – العلل ومعرفة الرجال (٣ / ٣٢/ت ٤٠٣٩)

١٩٢٦ – التاريخ الكبير (٨ / ٣٣٤/ت ٣٢٢٠)

١٩٢٧ – أحوال الرجال لإبراهيم بن يعقوب الجوزجاني أبو إسحاق (١ / ٩٢/ت ١٣٥)، ط : مؤسسة الرسالة (بيروت)

١٩٢٨ – سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني (١/ ١٥٨/ س ١٣٩)

١٩٢٩ – الضعفاء والمتروكين للنسائي (١ / ١١١/ت ٦٥١)

، وذكره العُقَيْلي في الضعفاء(١٩٣٠)، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، وقال أبو زُرْعة : كوفى لين يكتب حديثه ولا يحتج به (١٩٣١) .

وقال ابن حِبَّان : وكان يزيد صدوقًا إلا أنه لما كبر ساء حفظه وتغير فكان يتلقن ما لقن ، فوقع المناكير في حديثه من تلقين غيره إياه وإجابته فيما ليس من حديثه لسوء حفظه ، فسماع من سمع منه قبل دخوله الكوفة في أول عمره سماع صحيح ، وسماع من سمع منه في آخر قدومه الكوفة بعد تغير حفظه وتلقنه ما يلقن سماع ليس بشيء(١٩٣٢) ، وقال ابن عدي ويزيد من شيعة أهل الكوفة ومع ضعفه يكتب حديثه(١٩٣٣) ، وقال الدار قُطْني : لا يخرج عنه في الصحيح ضعيف يخطىء كثيرًا ويتلقن إذا لقن(١٩٣٤) ، وقال أحمد بن صالح يزيد بن أبي

١٩٣٠ – الضعفاء الكبير العقيلي (٤ /٣٧٩/ت ١٩٩٣)

١٩٣١ – الجرح والتعديل (٩ / ٢٦٥/ت ١١١٤)

١٩٣٢ – المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين (٣ / ٩٩/ت ١١٧٧)

١٩٣٣ – الكامل في ضعفاء الرجال (٧ / ٢٧٦/ت ٢١٦٨)

١٩٣٤ – سؤالات البرقاني للدار قطني (١ / ٧٢/س٥٦١)

زياد ثقة لا يعجبني قول من يتكلم فيه(١٩٣٥) ، وقال البيهقي : يزيد بن أبي زياد غير قوي(١٩٣٦)وقال ابن عبد البر : يزيد بن أبي زياد وليس عندهم ممن يحتج به فيما خولف فيه أو انفرد به ومنهم من لا يحتج به في شيء لضعفه(١٩٣٧)، وقال الذهبي في المغني: يزيد بن أبي زياد الكوفي مشهور سيء الحفظ بحديثه وقال ابن المبارك : إرم به(١٩٣٨)، وقال الذهبي : شيعي عالم فهم صدوق رديء الحفظ لم يترك(١٩٣٩) ، وقال ابن حجر في هدي الساري : يزيد بن أبي زياد الكوفي مختلف فيه ، والجمهور على تضعيف حديثه إلا أنه ليس بمتروك ، علق له البخاري

١٩٣٥ – تاريخ أسماء الثقات (١ / ٢٥٦/ت ١٥٦١)

١٩٣٦ – سنن البيهقي الكبرى (٢ / ٢٥/ح٢١٤٢)

١٩٣٧ – التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ، (٢ / ١٦٣)

١٩٣٨ – المغني في الضعفاء (٣ / ٤٢٠/ت ٧١٠١)

١٩٣٩ – الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (٢/٣٨٢/ت٦٣٠٥)

موضعا واحدا في اللباس ، عقب حديث أبي بردة عن علي في الفتنة(١٩٤٠).

وقال ابن حجر في طبقات المدلسين : يزيد بن أبي زياد الكوفي من أتباع التابعين تغير في آخر عمره وضعف بسبب ذلك ، وصفه الدارقُطْني والحاكم وغيرهما بالتدليس(١٩٤١) ،وقال أيضًا في التلخيص الحبير : ويَزِيدُ فيه ضَعفٌ يسِيرٌ(١٩٤٢) وقال أيضًا في الأمالي المطلقة : ويزيد صدوق فيه ضعف(١٩٤٣).

<u>الرأي الراجح في هذا الراوي</u> : <u>أنه صدوق رديء الحفظ والله أعلم</u>. فقد قال ابن حِبَّان : وكان يزيد صدوقًا إلا أنه لما كبر ساء حفظه وتغير ،وقال الذهبي : شيعي عالم فهم صدوق رديء الحفظ لم يترك ،

١٩٤٠ – هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري (١ / ٤٥٩)

١٩٤١ – طبقات المدلسين لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي ، (١/٤٨/ت١١٢) ط : مكتبة المنار (عمان)

١٩٤٢ – تلخيص الحبير في أحاديث الرافعي الكبير (٢ /١١٧)

١٩٤٣ – الأمالي المطلقة (١ / ١٥)

كما إن ابن حجر في هدي الساري: يزيد بن أبي زياد الكوفي مختلف فيه ، **وذكر في التلخيص الحبير** ويَزِيدُ فيه ضَعفٌ يسِيرٌ، وقال أحمد بن صالح يزيد ابن أبي زياد ثقة لا يعجبني قول من يتكلم فيه، **أما قول أبي حاتم والنسائي والبيهقي ليس بالقوي فليس هذا بجرح مفسد.**

المبحث الثاني :

الرد على وجود رواه ضعفاء في الصحيحين

قال الحافظ ابن الصلاح رحمه الله – ضمن كلامه عن سبب وجود رواة ضعفاء في صحيح مسلم ، ومثله يقاس على صحيح البخاري - :

" عاب عائبون مسلما بروايته في صحيحه عن جماعة من الضعفاء أو المتوسطين الواقعين في الطبقة الثانية ، الذين ليسوا من شرط الصحيح أيضا .

والجواب أن ذلك لأحد أسباب لا معاب عليه معها :

أحدها : أن يكون ذلك فيمن هو ضعيف عند غيره ثقة عنده .

الثاني : أن يكون ذلك واقعا في الشواهد والمتابعات لا في الأصول، وذلك بأن يذكر الحديث أولا بإسناد نظيف رجاله ثقات ويجعله أصلا ، ثم يتبع ذلك بإسناد آخر أو أسانيد فيها بعض الضعفاء على وجه التأكيد بالمتابعة أو لزيادة فيه .

الثالث : أن يكون ضعف الضعيف الذي احتج به طرأ بعد أخذه عنه باختلاط حدث عليه غير قادح فيما رواه من قبل في زمان سداده واستقامته كما في أحمد بن عبد الرحمن بن وهب ابن أخي عبد الله بن وهب ، فذكر الحاكم أبو عبد الله أنه اختلط بعد الخمسين ومائتين بعد

خروج مسلم من مصر ، فهو في ذلك كسعيد بن أبي عروبة وعبد الرزاق وغيرهما ممن اختلط آخرا ولم يمنع ذلك من الاحتجاج في الصحيحين بما أخذ عنهم قبل ذلك(١٩٤٤)

ويقول الحافظ الحازمي (**ت ٥٢٤هـ**) وقد قسم الرواة إلى خمس طبقات وجعل الطبقة الأولى مقصد البخاري ، ويخرج أحياناً من أعيان الطبقة الثانية " فإن قيل : إذا كان الأمر على ما مهدت ، وأن الشيخين لم يودعا كتابيهما إلا ما صح ، فما بالهما خرجا حديث جماعة تكلم فيهم ، نحو فليح بن سليمان ، وعبد الرحمن بن عبد الله بن دينار ، وإسماعيل بن أبي أويس عند البخاري ، ومحمد بن إسحاق وذويه عند مسلم (١٩٤٥).

وقال الحازمي : أما إيداع البخاري ومسلم " كتابيهما " حديث نفر نسبوا إلى نوع من الضعف فظاهر ، غير أنه لم يبلغ ضعفهم حداً يُرَدُّ به حديثهم (١٩٤٦).

١٩٤٤ – صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط ، (١ / ٩٦-٩٧)

١٩٤٥ – " شروط الأئمة الخمسة " (ص٦٩ – ٧٠)

١٩٤٦ – المرجع السابق (ص ٧٠)

وقال الإمام ابن القيم : وهو يرد على من عاب على مسلم إخراج أحاديث الضعفاء سيئ الحفظ كمطر الوراق وغيره ، ولا عيب على مسلم في إخراج حديثه لأنه ينتقي من أحاديث هذا الضرب ما يعلم أنه حفظه، كما يطرح من أحاديث الثقة ما يعلم أنه غلط فيه ، فغلط في هذا المقام من استدرك عليه إخراج جميع أحاديث الثقة ، ومن ضعف جميع أحاديث سيئ الحفظ(١٩٤٧) .

وقال ابن عبد الهادي: وهكذا عادة مسلم غالباً إذا روى لرجل قد تكلم فيه, ونسب إلى ضعف وسوء حفظ وقلة ضبط , إنما يروي له في الشواهد والمتابعات ولا يخرج له شيئاً انفرد به ولم يتابع به (١٩٤٨) .

قال المعلمي: " إن الشيخين يخرجان لمن فيهم كلام في مواضع معروفة:

١٩٤٧ – زاد المعاد في هدي خير العباد لمحمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله (١/ ٣٦٤) ط : مؤسسة الرسالة – مكتبة المنار الإسلامية – بيروت – (الكويت)

١٩٤٨ – الصارم المنكي في الرد على السبكي لمحمد بن عبد الهادي أبو عبد الله ، (٢٥٨/١) ط: مكتبة التوعية الإسلامية ، تحقيق : إسماعيل بن محمد الأنصاري

الأول : أن يؤدي اجتهادهما إلى أن ذلك الكلام لا يضره في روايته البتة ، كما أخرج البخاري لعكرمة

الثاني : أن يؤدي اجتهادهما إلى أن ذلك الكلام إنما يقتضي أنه لا يصلح للاحتجاج به وحده ، ويريان أنه يصلح لأن يحتج به مقروناً ، أو حيث تابعه غيره ، ونحو ذلك

الثالث: أن يريا أن الضعف الذي في الرجل خاص بروايته عن فلان من شيوخه ، أو برواية فلان عنه ، أو بما سمع منه من غير كتابه ، أو بما سمع منه بعد اختلاطه أو بما جاء عنه عنعنه وهو مدلس ، ولم يأت عنه من وجه آخر ما يدفع ريبة التدليس ، فيخرجان للرجل حيث يصلح ، ولا يخرجان له حيث لا يصلح (١٩٤٩)٠

٠٠قال الإمام النووي في شرح مسلم : **قد يقال لم حدث هؤلاء الأئمة عن هؤلاء مع علمهم بأنهم لا يحتج بهم ؟ ويجاب عنه بأجوبة :**

١٩٤٩ – التنكيل لما في تأنيب الكوثري من الأباطيل لعبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني(ص/٦٩٢)ط: المكتب الإسلامي (بيروت – دمشق)

الأول : أنهم رووها ليعرفوها ، وليبنوا ضعفها لئلا يلتبس في وقت عليهم ، أو على غيرهم ، أو يتشككوا في صحتها ٠

الثاني : أن الضعيف يكتب حديثه ليعتبر أو يستشهد ، ولا يحتج به على انفراده ٠

الثالث : رواية الراوي الضعيف يكون فيها الصحيح والباطل ، فيكتبونها ثم يميز أهل الحديث والإتقان بعض ذلك من بعض وذلك سهل عليهم ، معروف عندهم . وبهذا أحتج سفيان الثوري ، حين نهى عن الراوية عن الكلبي ؛ فقيل له : أنت تروي عنه فقال : (أنا أعلم صدقة من كذبه) ٠

الرابع : أنهم قد يروون عنهم أحاديث الترغيب والترهيب ، وفضائل الأعمال ، والقصص ،وأحاديث الزهد ، ومكارم الأخلاق ، ونحو ذلك مما لا يتعلق بالحلال والحرام ، وسائر الأحكام . وهذا الضرب من الحديث يجوز عند أهل الحديث وغيرهم التساهل فيه ، ورواية ما سوى الموضوع منه ، والعمل به لأن أصول ذلك صحيحة مقررة في الشرع ، معروفة عند أهله . وعلى كل حال فإن الأئمة لا يروون عن الضعفاء شيئاً يحتجون به على انفراده في الأحكام ، فإن هذا شيء لا يفعله إمام من أئمة المحدثين ، ولا محقق من غيرهم من العلماء(١٩٥٠)٠

١٩٥٠ – المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (١/١٢٥-١٢٦)

وقال ابن رجب الحنبلي: اعلم أنه قد يخرج في الصحيح لبعض من تُكلم فيه إما متابعة واستشهاداً وذلك معلوم, وقد يخرج من حديث بعضهم ما هو معروف عن شيوخه من طرق أخرى ، ولكن لم يكن وقع لصاحب الصحيح ذلك الحديث إلا من طريقه ، إما مطلقاً أو بعلو, فإذا كان الحديث معروفاً عن الأعمش صحيحاً (عنه) ، ولم يقع لصاحب الصحيح عنه بعلو إلا من طريق بعض من تكلم فيه من أصحابه خرجه عنه (١٩٥١).

وقال الزيلعي في نصب الراية: " ومجرد الكلام في الرجل لا يسقط حديثه ولو اعتبرنا ذلك لذهب معظم السنة إذ لم يسلم من كلام الناس إلا من عصمه الله بل خرج في " الصحيح " لخلق ممن تكلم فيهم ومنهم جعفر بن سليمان الضبعي . والحارث بن عبد الأيادي . وأيمن بن نابل الحبشي . وخالد بن مخلد القطواني .. ويونس بن أبي إسحاق السبيعي . وغيرهم ولكن صاحبا الصحيح رحمهما الله إذا أخرجا لمن تكلم فيه فإنهم ينتقون من حديثه ما توبع عليه وظهرت شواهده وعلم أن له أصلا ولا يروون ما تفرد به سيما إذا خالفه الثقات كما أخرج مسلم لأبي أويس حديث : " قسمت الصلاة بيني وبين عبدي " : لأنه لم يتفرد به بل رواه غيره من الأثبات كمالك وشعبة وابن عيينة فصار حديثه متابعة ،

١٩٥١ – شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي (٨٣١/٢) ط : مكتبة المنار – الزرقاء – الأردن

وهذه العلة راجت على كثير ممن استدرك على " الصحيحين " فتساهلوا في استدراكهم، ومن أكثرهم تساهلا الحاكم أبو عبد الله في " كتابه المستدرك (١٩٥٢).

وقال شيخ الإسلام ابن تيميه: قد يكون الرجل عندهم ضعيفاً لكثرة الغلط في حديثه ، ويكون حديثه الغالب عليه الصحة فيروون عنه لأجل الاعتبار به ، والاعتضاد به ، فإن تعدد الطرق وكثرتها بقوى بعضها بعضاً ، حتى قد يحصل العلم بها ، ولو كان الناقلون فجاراً وفساقاً ، فكيف إذا كانوا علماء عدولاً ، ولكن كثر في حديثهم الغلط ؟ وهذا مثل عبد الله بن لهيعة ، فإنه من أكابر علماء المسلمين ، وكان قاضياً بمصر ، كثير الحديث ، ولكن احترقت كتبه فصار يحدث من حفظه فوقع في حديثه غلط كثير ، مع أن الغالب على حديثه الصحة .

قال أحمد : قد أكتب حديث الرجل للاعتبار به ، مثل ابن لهيعة ، وأما من عرف منه أنه يتعمد الكذب فمنهم من لا يروى عن هذا شيئاً . وهذه طريقة أحمد بن حنبل وغيره : لم يرو في مسنده عمن يعرف أنه يتعمد الكذب ، لكن يروى عمن عرف منه الغلط للاعتبار به ، والاعتضاد . ومن العلماء من كان يسمع حديث من يكذب ويقول : إنه يميز بين ما يكذبه

١٩٥٢ – نصب الراية لأحاديث الهداية لعبدالله بن يوسف أبو محمد الحنفي الزيلعي ، (٣٤١/١) ط : دار الحديث (مصر)

وبين ما لا يكذبه ، ويذكر عن الثوري أنه كان يأخذ عن الكلبي ، وينهى عن الأخذ عنه ، ويذكر أنه يعرف . ومثل هذا قد يقع لمن كان خبيراً بشخص ، إذا حدثه بأشياء يميز بين ما صدق فيه ، وما كذب فيه ، بقرائن لا يمكن ضبطها، وخبر الواحد قد يقترن به قرائن تدل على أنه صدق أو تقترن به القرائن تدل على أنه كذب (١٩٥٣).

وقال الحافظ الذهبي : فما في الكتابين يعني صحيحي البخاري ومسلم بحمد الله رجل احتج به البخاري أو مسلم في الأصول ورواياته ضعيفة ، بل حسنة أو صحيحة .. ومن خرج له البخاري أو مسلم في الشواهد والمتابعات ففيهم مَن في حفظه شيء،وفي توثيقه تردد(١٩٥٤).

قال ابن حجر في هدي الساري :وأما الغلط فتارة يكثر في الراوي وتارة يقل ، فحيث يوصف بكونه كثير الغلط ، ينظر فيما أخرج له ، إن وجد مروياً عنده أو عند غيره من رواية غير هذا الموصوف بالغلط ، علم

١٩٥٣ - كتب ورسائل وفتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ، لأحمد عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس

(١٨/ ٢٦-٢٧)ط: (مكتبة ابن تيمية)

١٩٥٤ - الموقظة (ص٧٩-٨١).

أن المعتمد أصل الحديث لا خصوص هذه الطريق ، وإن لم يوجد إلا من طريقه فهذا قادح يوجب التوقف فيما هذا سبيله ، وليس في الصحيح – بحمد الله – من ذلك شيء ، وحيث يوصف بقلة الغلط ، كما يقال : سيء الحفظ ، أو له أوهام ، أو له مناكير ، وغير ذلك من العبارات ، فالحكم فيه كالحكم في الذي قبله ، إلا أن الرواية عن هؤلاء في المتابعات أكثر منها عند المصنف من الرواية عن أولئك(١٩٥٥) .

ولهذا فقد عرف ابن حجر الحديث الصحيح بالآتي :" هو الحديث الذي يتصل إسناده بنقل العدل التام الضبط ، أو القاصر عنه إذا اعتضد ، عن مثله ، إلى منتهاه ولا يكون شاذاً ولا معللاً ، وإنما قلت ذلك لأنني اعتبرت كثيراً من أحاديث الصحيحين فوجدتها لا يتم عليها الحكم بالصحة إلا بذلك (١٩٥٦)

وذكر الزركشي في النكت: فائدة جليلة وهو ما جرت به عادة كثير من المتأخرين في الرجل إذا روى له البخاري ومسلم ، وقد تكلم فيه أن يعتمدوه ويقولوا قد جاز القنطرة ، وجرى على ذلك الحافظ أبو الحجاج المزي والذهبي ، وغيرهم مما يظهر من تصرفهم ، ونازع في ذلك الإمام

١٩٥٥ – هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري (ص/٣٨١)

١٩٥٦ – النكت على ابن الصلاح (١/ ٤١٧)

الناقد شمس الدين محمد بن عبد الهادي وقال: الحق أن هذا القول غير مقبول على الإطلاق بل الكلام في الرجل من رجال الصحيح تارة لا يكون مؤثرا فيه ككلام النسائي في أحمد بن صالح المصري ، وتارة يكون مؤثرا كيحيى بن أيوب المصري ، وسويد بن سعيد وغيرهما فإذا انفرد واحد منهم واشتهر الكلام فيه أو ضعفه أكثر الأئمة بحديث في الحلال والحرام لم يحتج به ، وأصحاب الصحيح إذا رووا لمن تكلم فيه وضعف فإنهم يثبتون من حديثه ما لم ينفرد به ، بل وافق فيه الثقات وقامت شواهد صدقه (١٩٥٧)٠

٠٠وفي هذا الموضع يعرض الغلط لطائفتين من الناس

إحداهما : **يرون الرجل قد أخرج له في الصحيح ، فيحكمون بصحة كل ما رواه حيث رأوه في حديث قالوا : هذا حديث صحيح على شرط الصحيح وهو غلط ، فإن ذلك الحديث قد يكون مما أنكر عليه من حديثه، أو يكون شاذا أو معللا ، فلا يكون من شرط أصحاب الصحيح ، بل ولا يكون حسنا ، وقد أخرج البخاري حديث جماعة ونكب على بضعها خارج الصحيح ، و الأخرى** : **يرون الرجل قد تكلم فيه وقد ضعف ، فيجعلون ما**

١٩٥٧ – النكت على مقدمة ابن الصلاح لبدر الدين أبي عبد الله محمد بن جمال الدين عبد الله بن بهادر

(١/ ٣٤٨– ٣٥١) ، ط : أضواء السلف (الرياض)

قيل فيه من كلام الحفاظ موجبًا لترك جميع ما رواه ، ويضعفون ما صح من حديثه لطعن من طعن فيه ، **ويلتحق بذلك أمر ثالث** : وهو أن يرون الرجل ترك الشيخان حديثه فيجعلون ذلك قدحا فيه ، وهذا ظاهر تصرف البيهقي في كتابه السنن والمعرفة ، كثيرًا ما يعلل الأحاديث بأن رواتها لم يخرج لهم الشيخان(١٩٥٨)

ولهذا ينبه العلماء إلى عدم الجزم على ثقة الراوي بإخراج البخاري أو مسلم له ، وإنما ينبغي النظر في كيفية إخراج البخاري أو مسلم له ، لأنهما قد يخرجا له في الأصول أو قد يخرجا له في المتابعات والشواهد ،والذي يظهر من أقوال العلماء أن البخاري ومسلم ينتقيا من الاحاديث ما يخرجاه في صحيحيهما ، فهما ينتقيا من أحاديث هذا الضرب ما يعلم أنه حفظه، كما يطرحا من أحاديث الثقة ما يعلم أنه غلط فيه ٠

كما يتضح أيضًا من أقوال العلماء أن البخاري ومسلم لم يخرجا لمن ضعف في الأصول أي لم يحتجا به في صحيحيهما، وإنما أخرجا له في المتابعات والشواهد أي أخرجا له اعتبارًا ٠

١٩٥٨ - المرجع السابق (٣ / ٣٥١-٣٥٣)

الخاتمة

**** بلغت تراجم البحث ستة عشر ترجمة فقط ممن أخرج لهم الشيخان في صحيحيهما ، وقال فيهم ابن حجر في تقريب التهذيب(ضعيف)،ويستثنى من ذلك محمد بن يونس الجمال فلم يثبت أن مسلماً روى عنه ، وقد ظهرت لنا نتائج مهمة بعد دراسة هذه التراجم:**

أولا : أنهم من طبقات متفاوته .

. ثلاثة منهم من التابعين

١- علي بن زيد بن عبد الله بن زهير بن عبد الله بن جدعان التيمي البصري (الطبقة الرابعة) (طبقة تلي الطبقة الوسطي من التابعين)

٢- هلال بن أبي هلال أو بن أبي مالك القَسْملي ، (الطبقة الخامسة) (الطبقة الصغري من التابعين)

٣- يزيد بن أبي زياد الهاشمي (الطبقة الخامسة) (الطبقة الصغرى من التابعين).

.. أربعة منهم من الطبقة السادسة (وهم طبقة عاصروا الطبقة الصغري من التابعين ، لكن لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة).

١- أشعث بن سوار الكندي النجار الأفرق٠

٢- زَمْعَةُ بن صَالِحٍ (بسكون الميم)الجندي٠

٣- عبد الكريم بن أبي المُخارق٠

٤- عمر بن حمزة بن عبد الله بن عمر بن الخطاب العمري المدني٠

٠٠٠خمسة منهم من أتباع التابعين٠

١- إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع الأنصاري ، أبو إسحاق المدني ٠(الطبقة السابعة)

(كبار أتباع التابعين)

٢- عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، أبو عبد الرحمن العمري، (الطبقة السابعة) (كبار أتباع التابعين)

٣- عُبَيدَةُ بنُ مُعتِبٍ (بكسر المثناة الثقيلة بعدها موحدة) الضبي ، أبو عبد الرحيم الكوفي ، (الطبقة الثامنة) (الطبقة الوسطى من اتباع التابعين)٠

٤- أسباط أبو اليسع البصري ، (الطبقة التاسعة) (الطبقة الصغرى من أتباع التابعين)٠

٥- يحيى بن عبد الله بن الضحاك البَابْلُتِي بموحدتين ولام مضمومة ومثناة ثقيلة أبو سعيد الحراني، (الطبقة التاسعة) (الطبقة الصغرى من أتباع التابعين)٠

٠٠٠٠واحد منهم من كبار الآخذين عن تبع الأتباع ، ممن لم يلق التابعين

١ –أسيد بن زيد بن نجيح الجمال بالجيم الهاشمي مولاهم الكوفي (الطبقة العاشرة)

ثانياً : إن صاحبا الصحيح رحمهما اللّه إذا أخرجا لمن تكلم فيه فإنهم ينتقون من حديثه ما توبع عليه وظهرت شواهده ، وعلم أن له أصلا ولا يروون ما تفرد به سيما إذا خالفه الثقات ، فالضعيف يكتب حديثه ليعتبر أو يستشهد به ، ولا يحتج به على انفراده٠ وهذا هو الذي أكد عليه كثير من العلماء وهو أن البخاري ومسلم يخرجان لمن تكلم فيه في المتابعات والشواهد ولا يحتجان به في الأصول٠

ثالثاً : مخالفة ابن حجر لبعض ما قاله في التقريب من إطلاق الضعف٠

١-زَمْعَةُ بن صَالِحٍ (بسكون الميم)الجندي ، مع أن ابن حجر ضعفه في التقريب فقال ضعيف، وفي الفتح حيث قال : وفي سنده زمعة بن صالح وفيه ضعف، وضعفه أيضا في التلخيص الحبير، لكنه خالف ذلك في الآمالي المطلقة فقال ابن حجر: وزمعة وسلمة مختلف فيهما ، ولم يطلق عليه الضعف.

٢-عمر بن حمزة حيث أنه أطلق عليه الضعف في التقريب وخالف ذلك في الفتح حيث قال : وعمر مختلف في الاحتجاج به.

٣-عبد الكريم بن أبي المخارق أطلق عليه الضعف في التقريب والفتح وخالف ذلك في التلخيص الحبير : حيث قال وفي سنَدِهِ عبد الْكرِيمِ بن أبي الْمُخارِقِ : وهو متْرُوكٌ ، فوصفه بمرتبة أسوء من الضعف.

٤- (يزيد بن أبي زياد الكوفي) حيث أطلق عليه الضعف في التقريب ، لكنه خالف ذلك أيضًا و قال في هدي الساري : يزيد بن أبي زياد الكوفي مختلف فيه ، والجمهور على تضعيف حديثه إلا أنه ليس بمتروك ،وقال أيضًا في التلخيص الحبير : ويَزِيدُ فيه ضَعفٌ يسِيرٌ، وقال أيضًا في الآمالي المطلقة : ويزيد صدوق فيه ضعف ، فخالف بذلك ما قاله في التقريب

رابعاً : **لم يسلم لابن حجر إطلاق الضعف علي كلٍ من عبد الله بن عمر بن حفص العمري ، وعمر ابن حمزة العمري ، ويحيى بن أبي زكريا الغساني حيث أنه بعد تتبع أقوال أئمة الجرح والتعديل تبين لي أن كلا منهم صدوق حسن الحديث والله أعلم. وكذا زَمْعَةُ بن صَالِحٍ وعبيد الله بن سعيد بن مسلم الجُعْفي فكلا منهما (صالح الحديث) ، وأيضا يزيد بن أبي زياد صدوق رديء الحفظ والله تعالى أعلم.**

خامسا : من أخرج له البخاري تعليقا بصيغة الجزم مقرونا بغيره ثلاثة هم :-

١- إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع الأنصاري.

٢- عبيد الله بن سعيد بن مسلم الجعفي ، أبو مسلم الكوفي.

٣- يحيى بن عبد الله بن الضحاك البَابْلُتِي.

هذا وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب

***المراجع والمصادر:

٠القرآن الكريم٠

=الالزامات والتتبع للإمام الحافظ أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد ابن مهدي الشهير بالدار قطني (٣٠٦-٣٨٥هـ) دراسة وتحقيق أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي ، دار النشر : دار الكتب العلمية (بيروت – لبنان) ، الطبعة الثانية (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥ م)

= الاقتراح في بيان الاصطلاح، اسم المؤلف: تقي الدين ابن دقيق العيد، دار النشر: دار الكتب العلمية – بيروت (١٤٠٦ – ١٩٨٦٠)٠

= إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق للإمام محيى الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي تحقيق وتخريج ودراسة : عبد الباري عبد الله السلفي، دار النشر : مكتبة الإيمان (المدينة المنورة)،، الطبعة الاولى ١٤٠٨هـ ، ١٩٨٧م

= إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال ، المؤلف : العلامة علاء الدين مغلطاي ، المحقق : أبو عبد الرحمن عادل بن محمد ، أبو محمد أسامة بن إبراهيم ، الناشر : الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١مـ) ٠

= الأمالي المطلقة ، لأحمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢) تحقيق حمدي بن عبد المجيد بن إسماعيل السلفي ،دار النشر : المكتب الإسلامي – بيروت – الطبعة الاولي ١٤١٦هـ- ١٩٩٥هـ٠

= الأنساب ، اسم المؤلف: أبي سعيد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني ، تحقيق : عبد الله عمر البارودي ، دار النشر: دار الفكر – بيروت – ١٩٩٨م ، الطبعة : الأولى ٠

= إكمال المعلم بفوائد مسلم للإمام الحافظ أبي الفضل عياض بن موسى بن عياض اليَحْصَبِي (ت٥٤٤) تحقيق د٠ يحيى إسماعيل ، ط: دار الوفاء، الطبعة الأولي (١٤١٩هـ –١٩٩٨م)٠

=البحر الزخار ، اسم المؤلف: أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار ، تحقيق : د. محفوظ الرحمن زين الله، دار النشر : مؤسسة علوم القرآن , مكتبة العلوم والحكم – بيروت , المدينة – ١٤٠٩ ، الطبعة : الأولى ٠

= البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير، اسم المؤلف: سراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي المعروف بابن الملقن ، تحقيق : مصطفى أبو الغيط و عبدالله بن سليمان وياسر بن كمال، دار النشر : دار الهجرة للنشر والتوزيع – الرياض–السعودية – ١٤٢٥هـ–٢٠٠٤م ، الطبعة : الاولى ٠

= البيان والتوضيح لمن أخرج له في الصحيح ومس بضرب من التجريح للحافظ أبي زرعة أجمد بن عبد الرحيم بن الحسين العراقي المتوفي سنة(٨٢٦هـ)، تحقيق : كمال يوسف الحوت ،ط : دار الجنان(بيروت – لبنان) الطبعة الأولى ١٤١٠– ١٩٩٠م

= بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام ، اسم المؤلف: للحافظ ابن القطان الفاسي أبو الحسن علي ابن محمد بن عبد الملك ، تحقيق : د. الحسين آيت سعيد ، دار النشر : دار طيبة - الرياض - ١٤١٨هـ-١٩٩٧م ، الطبعة : الأولى .

= تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ، اسم المؤلف: يحيى بن معين أبو زكريا ، تحقيق : د. أحمد محمد نور سيف ، دار النشر : مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة - ١٣٩٩ - ١٩٧٩ ، الطبعة : الأولى.

= تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي) ، اسم المؤلف: يحيى ابن معين أبو زكريا تحقيق د. أحمد محمد نور سيف ، دار النشر : دار المأمون للتراث - دمشق - ١٤٠٠ -

= تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، اسم المؤلف: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق : د. عمر عبد السلام تدمرى، دار النشر: دار الكتاب العربي - لبنان/ بيروت - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م ، الطبعة : الأولى ،

= تاريخ بغداد، اسم المؤلف: أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي، دار النشر: دار الكتب العلمية (بيروت)

= التاريخ (الأوسط) ، اسم المؤلف: محمد بن إبراهيم بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي ، تحقيق : محمود إبراهيم زايد ، دار النشر:

دار الوعي , مكتبة دار التراث – حلب , القاهرة – ١٣٩٧ – ١٩٧٧ ، الطبعة : الأولى ٠

= التاريخ الكبير ، اسم المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم أبو عبدالله البخاري الجعفي ، تحقيق السيد هاشم الندوي ، دار النشر : دار الفكر – بيروت – الطبعة ٠

= تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل ، اسم المؤلف: أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله الشافعي ، تحقيق : محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري ، دار النشر : دار الفكر – بيروت – ١٩٩٥ ٠

= تحرير تقريب التهذيب للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفي سنة ٨٥٢هـ ، تأليف الدكتور بشار عواد معروف – الشيخ شعيب الأرنؤوط –دار النشر : مؤسسة الرسالة – الطبعة الأولي ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م٠

= تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف لجمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي ،، تحقيق عبد الصمد شرف الدين ، زهير الشاويش ، دار النشر: المكتب الإسلامي (الدار القيمة – بيروت) الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ ،– ١٩٨٣ مـ٠

= تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، اسم المؤلف: عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١) تحقيق عبد الوهاب عبداللطيف، دار النشر :مكتبة الرياض الحديثة.

= تذكرة الحفاظ ، اسم المؤلف: أبو عبد الله شمس الدين محمد الذهبي ، دار النشر : دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة : الأولى .

= التعديل والتجريح , لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح ، اسم المؤلف: سليمان بن خلف بن سعد أبو الوليد الباجي ، تحقيق : د. أبو لبابة حسين ، دار النشر : دار اللواء للنشر والتوزيع – الرياض – ١٤٠٦ – ١٩٨٦ ، الطبعة : الأولى .

= تغليق التعليق على صحيح البخاري لأحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢) دار النشر : المكتب الإسلامي ,دار عمار – بيروت (عمان – الأردن)، الطبعة الأولي (١٤٠٥هـ)

= تقريب التهذيب للحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفي (٨٥٢هـ) ضبط ومراجعه : صدقي جميل العطار ، دار الفكر للطباعة والنشر. الطبعة الأولى ١٤١٥– ١٩٩٥م) .

= تهذيب التهذيب ، اسم المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي ، دار النشر : دار الفكر – بيروت – ١٤٠٤ – ١٩٨٤ ، الطبعة : الأولى.

= تهذيب الكمال ، اسم المؤلف: يوسف بن الزكي عبدالرحمن أبو الحجاج المزي ، تحقيق : د. بشار عواد معروف ، دار النشر : مؤسسة الرسالة – بيروت – ١٤٠٠ – ١٩٨٠ ، الطبعة : الأولى ٠

= توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم ، اسم المؤلف: ابن ناصر الدين شمس الدين محمد بن عبد الله بن محمد القيسي الدمشقي ، تحقيق : محمد نعيم العرقسوسي، دار النشر : مؤسسة الرسالة – بيروت – ١٩٩٣م ، الطبعة : الأولى ٠

= التنكيل لما في تأنيب الكوثري من الأباطيل لعبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني ط: المكتب الإسلامي (بيروت – دمشق)، الطبعة الثانية مع تخريجات وتعليقات محمد ناصر الدين الالباني ، زهير الشاويش ، عبد الرزاق حمزة٠

= الثقات ، اسم المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي ، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد ، دار النشر : دار الفكر – بيروت – ١٣٩٥ – ١٩٧٥ ، الطبعة : الأولى ٠

= الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع لأحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي أبو بكر (ت٤٦٣) تحقيق د٠ محمود الطحان ط : مكتبة المعارف (الرياض) ، سنة النشر (١٤٠٣هـ)

= جامع التحصيل في أحكام المراسيل ، اسم المؤلف: أبو سعيد بن خليل بن كيكلدي أبو سعيد العلائي ، تحقيق : حمدي عبدالمجيد السلفي

، دار النشر : عالم الكتب – بيروت – ١٤٠٧ – ١٩٨٦، الطبعة :الثانية،.

= الجامع الصحيح المختصر ، اسم المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي ، تحقيق : د. مصطفى ديب البغا ، دار النشر : دار ابن كثير , اليمامة – بيروت – ١٤٠٧ – ١٩٨٧، الطبعة الثالثة ٠

= الجامع الصحيح سنن الترمذي ، اسم المؤلف: محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي تحقيق : أحمد محمد شاكر وآخرون، دار النشر : دار إحياء التراث العربي – بيروت ٠

= الجرح والتعديل : اسم المؤلف : عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد ابن إدريس أبو محمد الرازي التميمي ، دار النشر : دار إحياء التراث العربي – بيروت – ١٢٧١ – ١٩٥٢ ، الطبعة : الأولى٠

= الجرح والتعديل ، اسم المؤلف : أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين أبي زُرْعة العراقي، تحقيق : عبد الله نوارة ، دار النشر : مكتبة الرشد – الرياض – ١٩٩٩م ، ٠

= حجة الله البالغة ، اسم المؤلف: الإمام أحمد المعروف بشاه ولي الله ابن عبد الرحيم الدهلوي ، تحقيق : سيد سابق، دار النشر : دار الكتب الحديثة – مكتبة المثنى – القاهرة – بغداد ٠

= الجمع بين الصحيحين لأبي محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الإشبيلي ، اعتنى به حمد بن محمد الغامس ، تقديم الشيخ بكر بن عبد

الله أبو زيد، ، دار المحقق للنشر والتوزيع(المملكة العربية السعودية (الرياض) الطبعة الاولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م

= الحطة في ذكر الصحاح الستة ، اسم المؤلف: أبو الطيب السيد صديق حسن القنوجي (ت ١٣٠٧) دار النشر : دار الكتب التعليمية (بيروت) الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥ م

= الدراية في تخريج أحاديث الهداية لابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢) تحقيق السيد عبد الله الهاشم اليماني ، دار النشر: دار المعرفة (بيروت)

= ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم اسم المؤلف: أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقُطْني ، تحقيق : بوران الضناوي / كمال يوسف الحوت، دار النشر: مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت - لبنان - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م ، الطبعة : الأولى ٠

= ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق ، اسم المؤلف: محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي أبو عبد الله ، تحقيق : محمد شكور أمرير المياديني، دار النشر : مكتبة المنار - الزرقاء - ١٤٠٦ ، الطبعة : الأولى ٠

= رجال صحيح مسلم ، اسم المؤلف: أحمد بن علي بن منجويه الأصبهاني أبو بكر تحقيق : عبد الله الليثي، دار النشر : دار المعرفة – بيروت – ١٤٠٧ ، الطبعة : الأولى.

= زاد المعاد في هدي خير العباد لمحمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله ، تحقيق شعيب الأرناوؤط ، عبد القادر الأرناوؤط ، الطبعة الرابعة عشر ، دار النشر : مؤسسة الرسالة – مكتبة المنار الإسلامية – بيروت – (الكويت)

= سير أعلام النبلاء ، اسم المؤلف: محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي أبو عبد الله تحقيق شعيب الأرناؤوط , محمد نعيم العرقسوسي ، دار النشر : مؤسسة الرسالة – بيروت – ١٤١٣ ، الطبعة : التاسعة .

= سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني ، اسم المؤلف: علي بن عبد الله بن جعفر المديني أبو الحسن ، تحقيق : موفق عبد الله عبد القادر،دار النشر : مكتبة المعارف – الرياض – ١٤٠٤ الطبعة : الأولى ،

= سؤالات أبي بكر الأثرم للإمام الكبير أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل في الجرح والتعديل وعلل الحديث ، ويليه مرويات الأثرم عن الإمام أحمد بن حنبل في كتابه السؤالات ، جمعه وحققه : أبو عمر

محمد بن علي الأزهري ، الناشر الفاروق الحديثة للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى (١٤٢٨هـ -٢٠٠٧مـ)٠

= سؤالات أبي عبيد الآجُري أبا داود السجستاني ، اسم المؤلف: سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني ، تحقيق : محمد علي قاسم العمري، دار النشر : الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة - ١٣٩٩ - ١٩٧٩ ، الطبعة : الأولى ٠

= سؤالات البرقاني للدار قُطْني ، اسم المؤلف: علي بن عمر أبو الحسن الدار قطني البغدادي ، تحقيق : د. عبدالرحيم محمد أحمد القشقري، دار النشر : كتب خانه جميلي - باكستان - ١٤٠٤ - ، الطبعة : الأولى ،

= سؤالات الحاكم النيسابوري للدار قطني ، اسم المؤلف: علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني البغدادي ، تحقيق : د. موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، دار النشر : مكتبة المعارف الرياض - ١٤٠٤ - ١٩٨٤ ، الطبعة : الأولى ٠

= شرح التبصرة والتذكرة للإمام الحافظ زين الدين أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي حقق نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه) الدكتور عبد اللطيف الهميم ، الشيخ ماهر ياسين فحل ،ط : دار الكتب العلمية (بيروت – لبنان)الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢مـ

= شرح السنة ، اسم المؤلف: الحسين بن مسعود البغوي ، تحقيق: شعيب الأرناؤوط – محمد زهير الشاويش، دار النشر : المكتب الإسلامي – دمشق _ بيروت – ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م ، الطبعة : الثانية ٠

= شرح صحيح البخاري ، اسم المؤلف: أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك بن بطال البكري القرطبي ، تحقيق : أبو تميم ياسر بن إبراهيم ، دار النشر : مكتبة الرشد – السعودية / الرياض – ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م ، الطبعة : الثانية ٠

= شرح موقظة الذهبي للشريف حاتم بن عارف العوني تحقيق عدنان بن زايد الفهمي ، وبدر بن زايد الفهمي ، دار النشر ، ط: دار ابن الجوزي، الطبعة الأولي ١٤٢٧ هـ

= شرح علل الترمذي للإمام العالم العلامة الحافظ عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي ٠ حققه وكمل فوائده بتعليقات حافلة نور الدين عتر أستاذ التفسير وعلومه والحديث وعلومه في جامعة دمشق ، دار الملاح للطباعة والنشر ٠

= شروط الأئمة الخمسة للحافظ أبي بكر محمد بن موسى الحازمي ، حققه وقدم له : محمد زاهر الكوثري ، دار النشر: المكتبة الأزهرية للتراث ٠

= شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل لأبي الحسن طه بن إسماعيل قدم له فضيلة الشيخ مقبل بن هادي الوادعي، الناشر: ابن تيمية ، توزيع مكتبة العلم بجدة ، الطبعة الأولي ١٤١١هـ - ١٩٩١مـ

= الصارم المنكي في الرد على السبكي لمحمد بن عبد الهادي أبو عبد الله ، (ت٧٤٤) تحقيق : إسماعيل بن محمد الأنصاري ، دار النشر: مكتبة التوعية الإسلامية ،

= صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ، اسم المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي ، تحقيق شعيب الأرنؤوط ، دار النشر : مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤١٤ - ١٩٩٣ ، الطبعة : الثانية .

= صحيح ابن خزيمة ، اسم المؤلف: محمد بن إسحاق بن خزيمة أبو بكر السلمي النيسابوري ، تحقيق : د. محمد مصطفى ، دار النشر : المكتب الإسلامي - بيروت - ١٣٩٠ - ١٩٧٠ .

= صحيح أبي عبد الله البخاري بشرح الكرماني دار إحياء التراث العربي (بيروت – لبنان) طبعة أولى(١٣٥٦هـ-١٩٣٧م).

= صحيح مسلم للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري(٢٠٦-٢٦١هـ)وقف على طبعه وتحقيق نصوصه ، وتصحيحه وترقيمه وعد كتبه وأبوابه وأحاديثه ، خادم الكتاب والسنة

:محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء الكتب العربية ، توزيع : دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى : ١٤١٢هـ- ١٩٩١م٠

= صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط ، اسم المؤلف: عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان الكردي الشهرزوري أبو عمرو (ت ٦٤٣) تحقيق موفق عبد الله عبد القادر ، دار النشر : دار الغرب الإسلامي (بيروت)، الطبعة الثانية (١٤٠٨)هـ)

= الضعفاء الكبير ، اسم المؤلف: أبو جعفر محمد بن عمر بن موسى العقيلي تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار النشر : دار المكتبة العلمية – بيروت – ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م ، الطبعة : الأولى ٠

= الضعفاء والمتروكين ، اسم المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي ، تحقيق : محمود إبراهيم زايدا ، دار النشر : دار الوعي – حلب – ١٣٩٦هـ- ، الطبعة : الأولى ٠

= طبقات المدلسين ، اسم المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي ، تحقيق : د. عاصم بن عبدالله القريوتي ، دار النشر : مكتبة المنار – عمان – ١٤٠٣ – ١٩٨٣ ، الطبعة : الأولى ٠

= العلل الواردة في الأحاديث النبوية ، اسم المؤلف: علي بن عمر ابن أحمد بن مهدي أبو الحسن الدار قطني البغدادي ، تحقيق : د.

محفوظ الرحمن زين الله السلفي ، دار النشر : دار طيبة – الرياض – ١٤٠٥ – ١٩٨٥ ، الطبعة : الأولى .

= فتح الباري شرح صحيح البخاري ، اسم المؤلف: أحمد بن علي ابن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي ، تحقيق محب الدين الخطيب ، دار النشر : دار المعرفة – بيروت .

= فتح المغيث شرح ألفية الحديث لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت٩٠٢) دار النشر : دار الكتب العلمية (لبنان) الطبعة الأولي ١٤٠٣ هـ.

= الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة ، اسم المؤلف: محمد بن أحمد أبو عبدالله الذهبي الدمشقي ، تحقيق : محمد عوامة تهذيب ، دار النشر : دار القبلة للثقافة الإسلامية , مؤسسة علو – جدة – ١٤١٣ – ١٩٩٢ ، الطبعة : الأولى .

= الكامل في ضعفاء الرجال ، اسم المؤلف: عبدالله بن عدي بن عبدالله بن محمد أبو أحمد الجرجاني تحقيق : يحيى مختار غزاوي ، دار النشر : دار الفكر – بيروت – ١٤٠٩ – ١٩٨٨ ، الطبعة : الثالثة.

= كتب ورسائل وفتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية لأحمد عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس (ت ٧٢٨) ، تحقيق عبد الرحمن بن محمد ابن قاسم العاصمي النجدي دار النشر : مكتبة ابن تيمية ، الطبعة الثانية .

= كشف المشكل من حديث الصحيحين ، اسم المؤلف: أبو الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي ، دار النشر : دار الوطن – الرياض – ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م. ، تحقيق : علي حسين البواب بن منيع أبو عبدالله البصري الزهري ، دار النشر : دار صادر – بيروت ٠

= المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين ، اسم المؤلف: الإمام محمد بن حيان بن أحمد بن أبي حاتم التميمي البستي ، تحقيق : محمود إبراهيم زايد، دار النشر : دار الوعي – حلب – ١٣٩٦هـ ، الطبعة : الأولى ٠

= المدخل إلى الصحيح تأليف الحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله ابن حمدويه النيسابوري المتوفي سنه (٤٠٥هـ) مع التكميل والتوضيح للمدخل إلى الصحيح ، عمل فضيلة الشيخ العلامة الدكتور ربيع بن هادي عمير المدخلي ، دار الإمام أحمد للنشر والتوزيع والصويتات ، الطبعة الأولى (١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م) ٠

= المدخل إلى كتاب الإكليل لمحمد بن عبد الله بن حمدويه أبو عبد الله الحاكم (ت ٤٠٥) تحقيق د٠ فؤاد عبد المنعم أحمد ، دار النشر ، دار الدعوة – الاسكندرية٠

= المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، اسم المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو

الحسين القشيري النيسابوري ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي، دار النشر دار إحياء التراث العربي (بيروت) الطبعة ٠

= المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم ، اسم المؤلف: أبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الهراني الأصبهاني ، تحقيق : محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار النشر : دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م ، الطبعة : الأولى ٠

= المستدرك على الصحيحين ، اسم المؤلف: محمد بن عبدالله أبو عبدالله الحاكم النيسابوري ، تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا، دار النشر : دار الكتب العلمية – بيروت – ١٤١١هـ – ١٩٩٠م ، الطبعة : الأولى ٠

= المستدرك على الصحيحين للحاكم مع تعليقات الذهبي في التلخيص : للإمام الحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد ،تعليق الإمام الذهبي شمس الدين أبوعبد الله محمد ابن أحمد بن عثمان ابن قَايْماز(٦٧٣ – ٧٤٨ هـ، ١٢٧٥ – ١٣٤٧ م).مصدر الكتاب : [الكتاب مرقم آلياً] قام بفهرسته الفقير إلى الله عبد الرحمن الشامي ويسألكم الدعاء ٠

= معجم جامع الأصول في أحاديث الرسول ، اسم المؤلف: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير ، تحقيق : عبد

القادر الأرنؤوط، دار النشر : مكتبة الحلواني – مطبعة الملاح – مكتبة دار البيان – القاهرة – ١٣٩٢ – ١٩٧٢ ، الطبعة : الأولى

= المعجم الكبير لسليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني(ت٣٦٠) ، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي ، دار النشر: مكتبة الزهراء (الموصل) ، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ – ١٩٨٣ م

= معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم ، اسم المؤلف: أبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي نزيل طرابلس الغرب ، تحقيق : عبد العليم عبدالعظيم البستوي، دار النشر : مكتبة الدار – المدينة المنورة – السعودية – ١٤٠٥ – ١٩٨٥ ، الطبعة : الأولى .

= معرفة علوم الحديث لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت٤٠٥) تحقيق السيد معظم حسين ، دار النشر : دار الكتب العلمية (بيروت) الطبعة الثانية (١٣٢٧هـ – ١٩٧٧م)

=معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد للإمام الذهبي أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز ابن عبد الله الذهبي (٦٧١–٧٤٨هـ) حققه وعلق عليه أبو عبد الله إبراهيم سعيداي إدريس ط: دار المعرفة (بيروت – لبنان).

= المغني في الضعفاء ، اسم المؤلف: الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، تحقيق : الدكتور نور الدين عتر، دار النشر : إدارة إحياء التراث الإسلامي – قطر – ، الطبعة .

= المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم للإمام الحافظ أبي العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي ، حققه وعلق عليه وقدم له : محيي الدين ديب مستو ، يوسف علي بديوي ، أحمد محمد السيد ، محمود إبراهيم ط: دار بن كثير (دمشق – بيروت)، ط: دار الكلم الطيب (دمشق– بيروت) الطبعة الأولي ١٤١٧هـ – ١٩٩٦ مـ

= منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها للدكتور وليد العاني ، دار النشر : دار النفائس للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م

= المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ، اسم المؤلف: أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي ، دار النشر : دار إحياء التراث العربي – بيروت – ١٣٩٢ ، الطبعة : الطبعة الثانية.

= الموضوعات لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد القرشي ((ت ٥٩٧) تحقيق : توفيق حمدان ، دار النشر : دار الكتب العلمية (بيروت) ، الطبعة الأولي ١٤١٥هـ –١٩٩٥ م

= الموقظة في علم مصطلح الحديث للإمام الحافظ المحدث المؤرخ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، اعتنى به عبد الفتاح أبو غدة ،

الناشر : مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب ٠ الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ) ، قامت بطباعته وإخراجه دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع (بيروت – لبنان)٠

= ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، اسم المؤلف: شمس الدين محمد ابن أحمد الذهبي ، تحقيق : الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار النشر : دار الكتب العلمية – بيروت – ١٩٩٥ ، الطبعة : الأولى ٠

= نصائح منهجية لطالب علم السنة النبوية للدكتور حاتم بن عارف بن ناصر الشريف العوني ط: دار عالم الفوائد (مكة المكرمة)، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ)

= النهاية في غريب الحديث والأثر ، اسم المؤلف: أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري تحقيق طاهر أحمد الزاوى – محمود محمد الطناحي، دار النشر : المكتبة العلمية – بيروت – ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م ٠

= نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار ، اسم المؤلف: محمد بن علي بن محمد الشوكاني ، دار النشر : دار الجيل – بيروت – ١٩٧٣)٠

= هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري ، اسم المؤلف: أحمد بن علي ابن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي ، دار النشر : دار المعرفة - بيروت - (١٣٧٩)

فهرس الموضوعات

الموضوعات
المقدمة
خطة البحث
أهمية البحث
منهج البحث
التمهيد
مكانة الصحيحين والرواة فيهما
الفصل الأول
المبحث الأول : شرط البخاري ومسلم في صحيحيهما
المبحث الثاني: رواة صحيح البخاري ، مع ذكر الأسباب الحاملة للبخاري على الإخراج لبعض الرواة تعليقاً

المبحث الثالث : طبقات الرواة عند الإمام مسلم .
الفصل الثاني
المبحث الأول: ذكر التراجم الذي تناولها البحث مرتبة على حروف المعجم
إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع الأنصاري
أسباط أبو اليسع البصري
أسيد بن زيد بن نجيح الجمال
أشعث بن سوار الكندي
زَمْعَةُ بن صَالِحٍ (بسكون الميم)الجندي
عبد الله بن عمر أبو عبد الرحمن العمري المدني
عبد الكريم بن أبي المُخارق (بضم الميم وبالخاء المعجمة) أبو أمية المعلم البصري

عبيد الله بن سعيد بن مسلم الجُعْفي
عُبَيدَةُ بنُ مُعتِبٍ (بكسر المثناة الثقيلة بعدها موحدة) الضبي أبو عبد الرحيم الكوفي
علي بن زيد بن عبد الله بن زهير بن عبد الله بن جدعان التيمي
عمر بن حمزة العمري
محمد بن يونس الجمال
هلال بن أبي هلال
يحيى بن أبي زكريا الغساني أبو مروان الواسطي
يحيى بن عبد الله بن الضحاك البَابْلُتِي
يزيد بن أبي زياد الهاشمي
المبحث الثاني : الرد على وجود رواه ضعفاء في الصحيحين

الخاتمة

المصادر والمراجع

فهرس الموضوعات

فهرس

المجلد الأول

م	الموضوع	رقم الصفحة
١	**المقدمة**	أ - د
٢	جوانب الإنصاف والإصلاح للمرأة في الشريعة الإسلامية الأستاذ الدكتور/ **عبد الفتاح عبد الغني محمد العواري**	١ – ٥٨
٣	الأمنيات المستحيلة يوم القيامة في القرآن الكريم دراسة موضوعية **د. عبدالرحمن عبدالله سرور الجرمان**	٥٩ – ١٠٤
٤	الدروس والعبر التربوية المستفادة من وصايا لقمان الحكيم من القرآن والسنة **د.عبد الله أحمد ابراهيم آل علي**	١٠٥ – ١٣٦
٥	بعض الاستدراكات والاختيارات بين الإمام ابن الجزري وغيره من القراء والعلماء	١٣٧- ٢٢٠

	د.فايز حسان أبو عمرة	
٦	مصطلح (ليس بالقوي عندهم) وبيان دلالته النقدية عند الإمام البخاري دراسة مقارنة **الدكتور/ يسري عبد العليم محمد عجور**	٢٢١ – ٣٤٦
٧	تعقبات الحافظ الذهبي في "ميزان الاعتدال"على كتاب"الكامل" للحافظ ابن عدي الجرجاني **د. عبد العزيز شاكر حمدان الكبيسي**	٣٤٧ – ٤٦٤
٨	مجلس التحديث في عصر الرواية عرض وتوضيح **الدكتور: محمد زايد فلاح العتيبي**	٤٦٥ – ٥٤٤
٩	أبعاد فهم السنة النبوية في ضوء الواقع المعاصر **د. بدر محمد قبلان العازمي** **أ. د. محمد أبو الليث الخيرآبادي**	٥٤٥ – ٦١٠
١٠	الرواة الذين قال فيهم ابن حجر في تقريب	٦١١ - ٧٨٦

	التهذيب (ضعيف) وأخرج لهما الشيخان في صحيحيهما. **د. منى محمود إبراهيم محمد**	